

المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

تعد قرارات منح الائتمان المصرفي من القرارات التي نحتاج الى دراسة وتأني من قبل إدارة الائتمان بالمصارف ، حيث أن إتخاذ قرارات إئتمانية مبنية على اساس علمي يؤدي الى فعالية الجهاز المصرفي ويقلل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، تتخذ قرارات منح الائتمان بناءً على مبادئ ومعايير واسس علمية ،منها تقييم الوضع المالي للمنشأة والتي يتم التعرف عليها من خلال مقاييس الاداء المالي واهمها مقاييس قائمة التدفقات النقدية ، انها مقاييس فعالة لمصادر الأموال واستخداماتها . تعتبر هذه المقاييس بمثابة المرشد لإدارة المصارف في التوجيه الأمثل لمواردها ومنها منح الائتمان والتسهيلات ، والاستثمارات المختلفة ،توفر هذه المقاييس معلومات مالية مفصلة لم ترد في قائمة الدخل والمركز المالي حيث وجدت القبول من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتم إصدار المعيار رقم 7 بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية التي أصبحت خير دليل مالي لكل المصارف لأنها توفر معلومات دقيقة عن الأداء المالي وتقييم التغيرات في صافي الموجودات والهيكل التمويلي للمنشأة، وتساعد في عملية إجراء المقارنات وتقييم الأداء للنشاط التشغيلي ، والاستثماري ، التمويل حيث إن الاعتماد على مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية عند إتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف تقلل من فجوة الاعتماد على بيانات قائمة الدخل التي تعد وفق اساس الاستحقاق ولايمكنها التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إن الاعتماد على مقاييس علمية تعني السلامة في عملية إتخاذ القرارات الائتمانية.

مشكلة الدراسة

باستقراء جميع الدراسات السابقة المتعلقة بمقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي فقد اختبر عدد من الدراسات المقارنة ، في تايلاند تناولت دراسة (Porntip Chotkunakit ، 2000) التدفقات النقدية والمحاسبية على أساس الاستحقاق من واقع التدفقات النقدية المستقبلية ،و تمثلت مشكلتها في الصعوبات التي تواجه استخدام التدفق النقدي للتنبؤ بالتدفقات النقدية التايلاندية للشركات ، وفي سوريا (دراسة نبيل الحلبي ، 2006م) ، تلخصت مشكلة الدراسة في تحديد مجموعة من العوامل الظرفية التي تسهم في بيان مدى حاجة المستخدمين من المحاسبين والمراجعين ، المالكين إلى معلومات التدفقات النقدية بهدف تطوير الأداء. في القاهرة تناولت دراسة (د.عبداللطيف بن محمد عبدالرحمن ، 2013م) ، تمثلت المشكلة في اختبار مقاييس الأداء المبنية على الأرباح المحاسبية ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، في العراق تناولت دراسة (أمال نوري محمد ، 2013م) تمثلت المشكلة ،في ، هل يوجد انسجام وتوافق بين القوائم المالية ،مامدى إبعاد الترابط ؟ ، هل أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمة التدفقات متوافقة مع أدوات التحليل المالي ؟.

اختبرت بعض الدراسات بين متغيرات الدراسة بالنسبة للمتغير المستقل المتعلق بمقاييس الانشطة التشغيلية في القاهرة ،دراسة (إبراهيم السيد المليجي ، 2010م) تمثلت المشكلة في أن الأساس النقدي يعتبر مقياساً سهلاً

للتعبير عن أداء المنشأة من خلال ، ما مدى طبيعة العلاقة الارتباطية بين مقاييس الأداء المبنية على الأرباح ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي، في السودان دراسة (طبية يعقوب ، 2007م) تمثلت مشكلة الدراسة في قصور القوائم المالية للتعبير بدقة عن جودة الربحية، في الاردن دراسة (عبد الرزاق حسين سالم ، حسين على خشارمة، 2007م) تمثلت مشكلة الدراسة في مخاطر ومساوئ اعتماد المستثمرين ومتخذي القرارات بشكل عام على مقاييس قد تكون عرضة لإساءة الاستخدام من قبل الإدارة نتيجة لإعتمادها على أساس الاستحقاق وعدم الاهتمام بمقاييس التدفقات وأهمها التدفق النقدي الحر ، دراسة (امجد سالم قويدر ،امجد سالم يونس ،2014م)، تمثلت مشكلة الدراسة، في هل تتأثر القيمة السوقية المضافة للشركة بمقياس التدفقات النقدية الحرة المتاحة للشركة ، هل تتأثر القيمة السوقية المضافة للشركة بمقاييس التدفقات النقدية الحرة المتاحة للملكية ، في المملكة العربية السعودية دراسة (الوابل بن علي وابل ، 1996م) تمثلت مشكلتها في قصور القوائم المالية التقليدية لتوفير معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية.

يتضح للباحث أن هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغير مقاييس الانشطة التشغيلية التي تساهم بدقة عن جودة الارباح والتي تؤثر بدورها في اتخاذ القرارات بالمنشأة وكذلك اختلاف في مجال تطبيق الدراسة ،اما دراستي سوف تسعى لمعرفة مدى تأثير مقاييس الانشطة التشغيلية في قرارات منح الإئتمان المصرفي.

بالنسبة للمتغير المستغل المتعلق بمقاييس الانشطة الإستثمارية ، في المملكة العربية السعودية دراسة (صباح بنت غرم الله الغامدي ،1999 م) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام المنشآت بمعلومات قائمة التدفقات النقدية ودورها الفعال في الافصاح المحاسبي كأحد المداخل ،في السودان دراسة (أيمن محمد نمر الشنطي، 2007م) تمثلت المشكلة في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عرضه للترحيف والتلاعب في الاداء مقارنة بالقوائم المالية الاخرى ، لمانحتويه من معلومات مهمة لها الأثر على القرارات الاقتصادية ،في فلسطين ،دراسة(د.سامح معيد ،د.مفيد الظاهر ،2010م) تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي، هل تتأثر العوائد السوقية للأسهم العادية بمقاييس التدفقات النقدية المختلفة للشركة الأساسية لخدمة قرارات الاقتراض والإستثمار؟.

يتضح للباحث اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث متغير الانشطة الإستثمارية التي تساهم في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ومدى تأثير مستخدمي القائمة بمعلومات التدفقات في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية كذلك الاختلاف في مجال تطبيق الدراسة ،اما دراستي تسعى لمعرفة مدى تاثير مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية بالقرارات التي تتخذ من قبل المصارف مانحة الإئتمان.

بالنسبة للمتغير المستقل المتعلق بطبيعة مقاييس النشاط التمويلي ،في مصر دراسة(د.نهال فريد مصطفى ،1999م) تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية من كافة الأطراف المرتبطة بأخذ القرار وتضارب الدراسات من خلال البحوث التجريبية في مدى ارتباط الربح المحاسبي بأسعار الأسهم والتغير فيها والتوزيعات .

في السودان دراسة، (بدر الدين محمد أبو زيد ، 2005م) تمثلت المشكلة في إمكانية تحليل قائمة الدخل لمعرفة قدرة المنشأة في الإيفاء بالتزاماتها ومدى تعزيز قائمة الدخل من القدرة على مقارنة تقارير الأداء ، في العراق دراسة (د. إبراهيم محمد على الجزاوي ، نادية شاكر النعيمي ، 2010م) تمثلت المشكلة في عدم توجيه الاهتمام الكافي لتحليل الائتمان المصرفي بإستخدام المؤشرات ، دراسة (د.علاء عبدالحسين ، 2014م) ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل يوجد اثر لصادفي التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات؟ ، ما اثر نسبة صادفي التدفقات النقدية الى الالتزامات قصيرة الاجل على القيمة السوقية للشركات ، أما بالنسبة للمتغير التابع المتعلق، بقرارات منح الائتمان المصرفي فقد اختبر في السودان دراسة (نور الدين صالح عبيد ، 2004م) تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف على قرارها لمنح الائتمان على تحليل القوائم المالية التقليدية التي يشوبها الكثير من العيوب في قياس الأرباح واستخدام التقدير الشخصي ، دراسة (محمد خالد محمد الدحيم، 2005م) تمثلت المشكلة في إيضاح دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الائتمان لما لها من أهمية حيوية لكل من المستثمرين والمقرضين إضافة إلى كل من الإدارة العليا والممولين والأجهزة الرقابية ، دراسة(عصام الدين محمد نور مهدي ، 2013م) ، تمثلت مشكلة الدراسة في القرارات التي تتخذ بدون الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية في فلسطين ، دراسة (صديق توفيق نصار ، 2005م) العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، تمثلت المشكلة في وجود انخفاض في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية وزيادة حجم الديون المتعثرة ووجود أخطاء إدارية لدى إدارات المصارف تحد من استخدامها للعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية ، في مصر دراسة(ياسر احمد مدني ، 2007م) تمثلت مشكلة الدراسة في قصور منهج إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية ، دراسة ،(كريمة اسماعيل احمد ، 2014م) ، تمثلت مشكلة الدراسة في التقدير غير السليم لمخاطر إئتمان العميل سيخل بالقرار الإئتماني.

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أنها لم تتعرض لمقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي والدليل على ذلك، أن معظم الدراسات ركزت على قوائم التدفقات النقدية الخاصة بالمنشآت والشركات من وجهة نظر المستثمرين وقد عالجت الدراسات السابقة المشاكل التي تتعلق بإعتماد الشركات والمصارف على معلومات مبنية على اساس الاستحقاق إلا انها لم تقدم نتائج متسقة وموحدة حول مدى تأثير مقاييس التدفقات النقدية بقرارات منح الائتمان المصرفي ، أما هذه الدراسه تناولت مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي ومعرفة مدى تأثير قرارات الائتمان المصرفي بمقاييس التدفقات والقصور من حيث التطبيق.

تأسيساً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل تؤثر مقاييس الاداء المالي للأنشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي؟
2. هل تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة الإستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
3. هل يوجد إهتمام بتحليل مقاييس الأداء المالي للأنشطة التمويلية عند إتخاذ قرارات منح الإئتمان؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

الأهمية العلمية ، تتمثل في:

1. دراسة مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (7).
 2. المساهمة في ربط مقاييس الاداء المالي المبنية على التدفقات النقدية بقرارات منح الائتمان
 3. اثراء المكتبات العلمية بدراسات تتناول تأثير مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية المتعلقة بقرارات منح الائتمان المصرفي.
 - 4.المساهمة في كيفية إتخاذ قرارات إئتمانية مبنية على اسس علمية.
- الاهمية العملية ، تتمثل في الاتي:

1. المساهمة في التطبيق العلمي الصحيح لمقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم ،(7).
2. المساهمة في معرفة العلاقة الإرتباطية بين مقاييس التدفقات النقدية وقرارات منح الائتمان.
3. تأثير مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية في قرارات منح الائتمان المصرفي .
4. اظهار اهمية مقاييس التدفقات النقدية عند إتخاذ القرارات الإئتمانية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى تأثير مقاييس اداء الانشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي.
2. التعرف على مدى تأثير مقاييس اداء الأنشطة الإستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي.
3. اظهار مدى اهتمام المصارف بتحليل الأنشطة التمويلية بمقاييس التدفقات النقدية عند منح الائتمان.
- 4.التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى اسهامها في إتخاذ القرارات الإئتمانية

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي.
- الفرضية الثانية : تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة الإستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي.
- الفرضية الثالثة : تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان المصرفي.

نظريات الدراسة

تستند الدراسة الى عدد من النظريات في إطار الفكر المحاسبي وجميع هذه النظريات أما منبثقة من نظرية المحاسبة الإيجابية او انها تحقق أهدافها منها:

- 1.نظرية الإشارة: تقدم تفسير لماذا يكون لدى المنشأة الحافز للقيام بالتقرير الطوعي ،وتبنى هذا التفسير على فرضية ندرة راس المال مما يخلق بين المنشأة الحافز للتنافس على تمويل أنشطتها وسمعة جيدة بناءً على التقارير المالية التي تعدها من بينها قائمة التدفقات النقدية مما يشير لقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية من إنشئتها.

2. **نظرية القائد:** تستند هذه النظرية على أن الإدارة تحتاج الى معلومات تخدم اغراضها فى الرقابة والتخطيط ،إتخاذ القرارات ،وهم بحاجة الى قائمة التدفقات النقدية لتوضح المقبوضات والمدفوعات .

3. **نظرية محصلة حقوق الملكية:** تنص هذه النظرية على إعتبار حقوق المساهمين العاديين بمثابة المحصلة النهائية لحقوق الملكية واصحاب اللألتزامات والمطالبات الاخرى وهم فئتين حملة الأسهم والمقرضين على إعتبار كل منهم يسعى الى إستثمار امواله لتحقيق عائد مجزي فكل منهما بحاجة الى معلومات عن قائمة التدفقات النقدية .

4. **نظرية المحاسبة الإيجابية:** تهتم هذه النظرية بتحسين عملية التنبؤ بالاحداث بالتركيز على رد الفعل المتوقع تجاه الحدث ،إن الهدف من نظرية المحاسبة الإيجابية هو تطوير التقارير المالية داخل نطاق المحاسبة عن طريق توضيح للدوافع نحو الإختيار بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بأثر تلك السياسات المحاسبية على الوحدة الإقتصادية.ويشتق من نظرية المحاسبة الإيجابية نظريات ومداخل سيتم الاعتماد عليها متمثلة في:

أ. **نظرية الوكالة والتعاقدات:** إن الإدارة تعد قوائم مالية لإصدار اشارات معينة فى معلومات القوائم المالية لإتخاذ قرارات إستثمارية.

ب. **مدخل متخذى القرارات:** يعتمد على نوع المعلومات التى يظليها متخذى القرارات والكيفية التى يتخذ بها مستخدمى المعلومات المحاسبية القرارات.

ج. **مدخل اقتصاديات المعلومات:** ينظر للمعلومات بأعتبارها مورد له تكلفه ومنافع ومن ثم ينبغي عدم تجاهل تأثير قرارات السياسة المحاسبية على المحددات والبواعث الإقتصادية الواقعية على أداء الوظائف المحاسبية

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الشامل الذي يتم من خلاله جمع الحقائق العلمية التي تتعلق بأهداف وفرضيات الدراسة ، حيث يستخدم المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات و المنهج الاستقرائي لأختبار فرضيات الدراسة ،المنهج الوصفي التحليلي لتحليل فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss.

حدود الدراسة

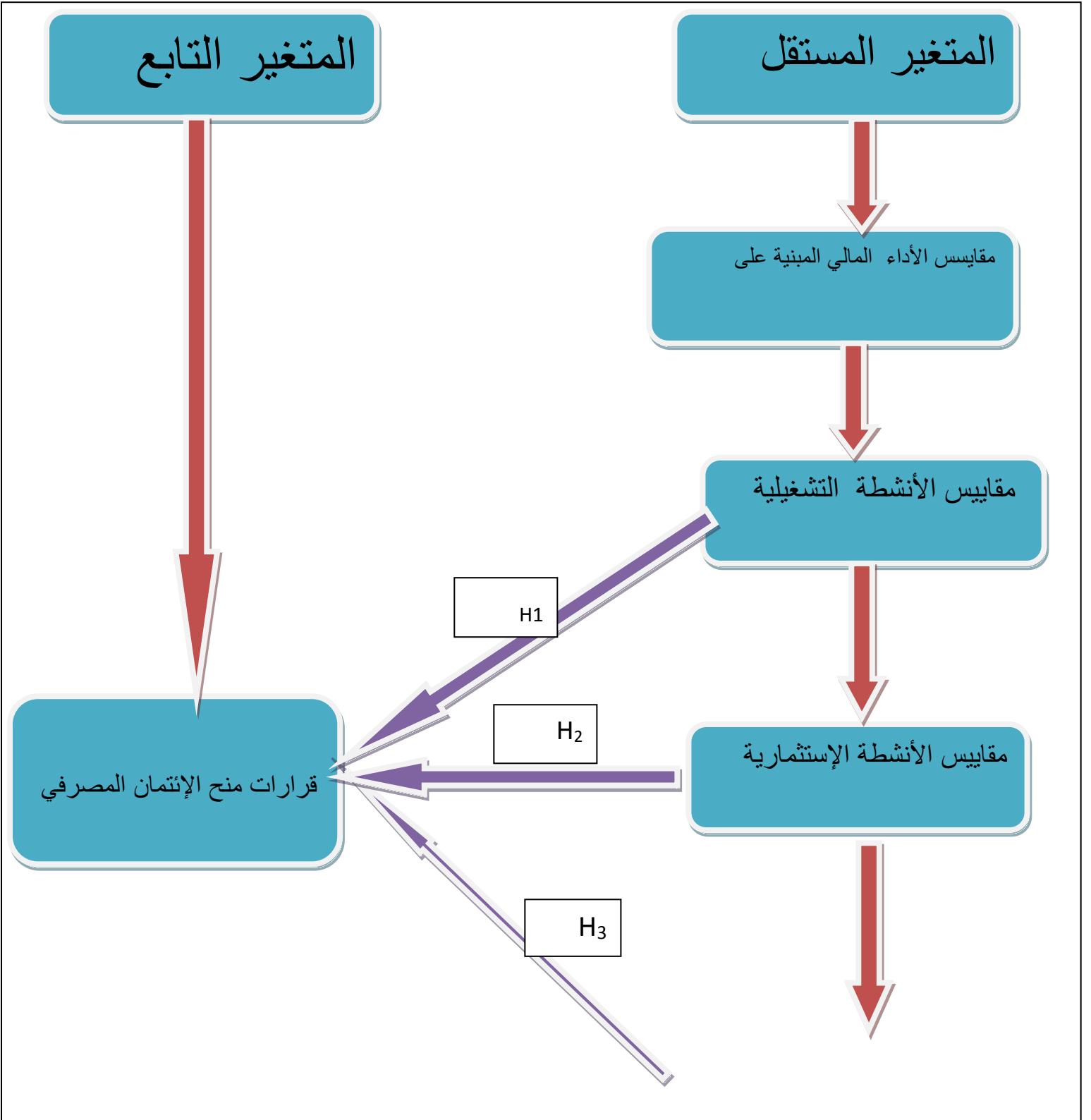
تتمثل حدود الدراسة في.

الحدود المكانية : عينة من المصارف العاملة بالسودان منها ، بنك امدرمان الوطني ، مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ، بنك فيصل الإسلامي السوداني ، بنك الشمال الإسلامي ،بنك النيل للتجارة والتنمية

الحدود الزمانية: الفترة ،2016م.

شكل رقم (أ)

يوضح الشكل رقم (أ) النموذج التصوري لفرضيات الدراسة:



المصدر: إعداد الباحث، 2016م

تتمثل مصادر البيانات بالاتي:

المصادر الأولية: الاستبانة.

المصادر الثانوية: المراجع والدوريات والنشرات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة

هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية ومقاييس الأداء المالي ويتم عرضه من خلال، المبحث الأول مفاهيم قائمة التدفقات النقدية ومراحل نشأتها ، المبحث الثاني إعداد قائمة التدفقات النقدية ، المبحث الثالث مقاييس الأداء المالي . الفصل الثاني الائتمان المصرفي وسياسات قرارات منح الائتمان ويعرض من خلال، المبحث الأول الائتمان المصرفي ، المبحث الثاني صيغ منح الائتمان المصرفي الإسلامي ، المبحث الثالث سياسات قرارات منح الائتمان المصرفي . الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة ، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث اختبار فرضيات الدراسة اما الخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة ، وابل بن على وابل ، 1996م (المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور القوائم المالية التقليدية لتوفير معلومات يمكن التنبؤ بها عن التدفقات النقدية المستقبلية. ظهرت أهمية الدراسة في دلالات النسب المالية التي تعتمد عليها بيانات قائمة التدفقات النقدية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تلك البيانات في التنبؤ ومدى أهميتها في قرار الاستثمار والإقراض وعلاقتها بأسعار الأسهم وتحليل مقارن لأهمية بيانات قائمة التدفقات النقدية والمحتوى الإعلامي للقائمة مقارنة بأرباح الاستحقاق ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن استمرارية الشركات لا تتطلب تقرير ارباح فحسب بل يجب ان تحقق تدفقات نقدية داخلية من الأنشطة التشغيلية ، وان بيانات قائمة التدفقات النقدية أكثر موضوعية وبساطة ، أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم الملزمة للشركات السعودية وهذا يتطلب إصدار معيار ينظم الممارسة المحاسبية.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة اعتمدت على تحليل بيانات قائمة التدفقات النقدية ومعرفة دورها في التنبؤ وبيان أهميتها في قرارات الاستثمار والإقراض لما توفره القائمة من محتوى إعلامي يفيد المستثمرين والمحللين بينما تختلف دراستي بقياس اثر مقاييس الأداء المالي للتدفقات من الأنشطة التشغيلية ، الإستثمارية ، التمويلية ومعرفة أثرها في قرارات منح الائتمان.

2.دراسة ، د.نهال فريد مصطفى ، 1999م ،(تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مقدرة التقارير المبنية على الربح المحاسبي عن تفسير التغيير في توزيعات الأسهم مما أدى إلى زيادة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية من كافة الأطراف المرتبطة باتخاذ القرار وتضارب الدراسات من خلال البحوث التجريبية في مدى ارتباط الربح المحاسبي بأسعار الأسهم والتغيير فيها والتوزيعات. ظهرت أهمية الدراسة في المساهمة في تقديم نموذج محاسبي يمكن الإعتماد عليها عند إعداد البيانات المتعلقة بقائمة التدفق النقدي. هدفت الدراسة الى تقييم المحتوى المعلوماتي الإضافي للتدفقات النقدية من حيث قدرتها على تفسير التغيرات في التوزيعات وتفوق مؤشر التدفقات النقدية على مؤشر الارباح على اساس الاستحقاق من خلال القيام بإختيار إجراءات محاسبية معينة. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.توصلت الدراسة الى نتائج بأن الارباح المحاسبية لازالت تمثل الاساس الذي يمكن الإعتماد عليه لتقدير التدفقات النقدية ،يرجع ضعف

(1) وابل بن على وابل ،المحتوي الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية- دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى ارباح الاستحقاق ،(الرياض: مجلة الادارة العامة ، المجلد36 ، العدد الثاني ، 1996م) ، ص245 .

(2) د.نهال فريد مصطفى ،تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي-دراسة ميدانية ،(عين شمس:جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة ،العدد4 ، 1999م) ،صص565،515.

القدرة التنبؤية لمتغير التدفقات النقدية الى ما يعرف بمشاكل التوقيت والملائمة. اوصت الدراسة بالاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية مكمل مع القوائم المالية الأخرى لإتخاذ القرارات.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة سعت لبيان اهمية معلومات قائمة التدفق النقدي وتقييمها من الاطراف المرتبطة بإتخاذ القرار وتختلف دراستي عنها في معرفة تأثير مقاييس الاداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الإئتمان المصرفي.

3.دراسة ، صباح بنت غرم الله الغامدي ، 1999م، (دور قائمة التدفقات النقدية فى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لخدمة قرارات الإستثمار والإقراض) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم اهتمام المنشآت بمعلومات قائمة التدفقات النقدية ودورها الفعال في الافصاح المحاسبي كأحد المداخل الأساسية لخدمة قرارات الإستثمار والإقراض. ظهرت إهمية الدراسة في بيان دور قائمة التدفقات النقدية واثرها على قرارات الإستثمار والإقراض. هدفت الدراسة إلى معرفة دور قائمة التدفقات النقدية في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لمساعدة المستثمرين والمقرضين فى ترشيد قراراتهم الاقتصادية ، والتعرف على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها فى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي ، تحديد الدور الذي تلعبه القائمة فى إتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج ، منها نشر قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي ، توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية وترشيد القرارات الإستثمارية ، توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية وترشيد القرارات الإئتمانية . أوصت الدراسة بالاهتمام بمعلومات التدفقات النقدية التى تساهم فى ترشيد القرارات الإستثمارية والإفصاح عن القوائم المالية .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تطرقت إلى اهمية قائمة التدفقات النقدية ومدى فاعليتها لخدمة قرارات الاستثمار والاقراض وترشيد قرارات الائتمان وتختلف دراستي عنها في انها تناولت تأثير مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية في قرارات منح الإئتمان المصرفي بالنسبة للمصارف وليست الشركات .

4. دراسة ، Porntip Chotkkunakitt ، 2000م، (التدفقات النقدية والمحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات منها ، كيف يمكن أن يستخدم التدفق النقدي والاستحقاق للبيانات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التايلاندية فى الشركات ؟ والتدفقات النقدية السابقة هل لها تأثير كبير على التدفقات النقدية المستقبلية؟ هنالك نماذج مختلفة للتنبؤ بالارباح والتدفقات النقدية ، ومكونات الاستحقاق. تمثلت أهمية الدراسة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لإتخاذ القرارات ، ويمكن المستثمرين والدائنين والمدققين من

(1) صباح بنت غرم الله الغامدي ، دور قائمة التدفقات النقدية فى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لخدمة قرارات الاستثمار والاقراض، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م) .

(2) Porntip Chotkkunakitt , 'Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of The listed Companies' , DBA Thesis , (Southern Cross University , Lismore , NSW.Copyright Chotkkunakitt ,2000).

إستخدام نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية ، وتقييم ذلك فى المستقبل ، وتعين الشركات لمعرفة السيولة والملاءة. هدفت الدراسة إلى التأكد من معرفة البيانات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعرفة قدرات نسب التدفق النقدي وتم إختبار عشرة نسب. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، الأرباح والتدفقات النقدية يمكن أن تستخدم للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات التايلاندية ، قائمة التدفقات النقدية تعطي بيانات أفضل لا يمكن توفيرها لأي نموذج. أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات من خلال تكرار منهجية البيانات المعنية بالتحقيق في الشركات المدرجة فى القطاع المالي وتطبيق نموذج الإنحدار الخاصة بمعلومات تدفقات النقد الذي يمكن أن يطبق على الشركات العامة فى سوق الأسهم التايلاندية.

يتضح للباحث أن الدراسة سعت إلى التأكد من معرفة البيانات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حتى تمكن الشركات والمؤسسات لمعرفة السيولة والملاءة ، بينما تسعى دراستي لمعرفة تأثير مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية في قرارات منح الائتمان. دراسة H.Kwok.2002 ،

(1) (The Effect of Cash Flow Statement Format On Lenders Decisions)

تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية لإتخاذ القرارات المصرفية. ظهرت أهمية الدراسة في أهمية القرارات الائتمانية وتفاذي مخاطرها. هدفت الدراسة الى فحص اساليب منح القروض المصرفية ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقارير المالية ، وبيان التدفقات النقدية لإتخاذ قرارات الإقتراض. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها أن التدفق النقدي جاء فى المرتبة الثانية من حيث إستخدام المعلومات المالية ، وأن غالبية البنود التى تم الحصول عليها من البيانات المالية الاخرى ، أن المصارف مانحة القروض لاتستخدم قائمة التدفق النقدي ولكن تعتمد على المعلومات المحاسبية ، ان المحللين الماليين بالاضافة الى المقرضين اكثر إستخداماً لمعلومات قائمة التدفقات النقدية. اوصت الدراسة بضرورة اعتماد المصارف على معلومات قائمة التدفقات النقدية عند إتخاذ قرارات الإقتراض.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية لإتخاذ قرارات منح القروض المصرفية كبديل لمعلومات القوائم المالية الاخرى بينما تختلف دراستى عنها فى قياس اثر مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية في قرارات منح الائتمان.

6. دراسة ، نور الدين صالح عبيد ، 2004م ، (التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي)(2)

تمثلت مشكلة الدراسة فى إعتقاد المصارف فى قرارها لمنح التمويل على دراسة وتحليل القوائم المالية التقليدية للدخل ، المركز المالي . ظهرت أهمية الدراسة في اعتماد معلومات قائمة التدفقات عند إتخاذ قرارات منح التمويل. هدفت الدراسة إلى عرض القوائم المالية وإستخدامها في التحليل المالي ، بيان أوجه القصور فى القوائم

(1) H.Kwok ,The Effect of Cash Flow Statement Format on Lenders ,Decisions ,the International Journal Of Accounting. Volum37 ,Issus3.2002 ,pp347-362.

(2) نور الدين صالح عبيد ، التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي ، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 2004م).

المالية المبنية على الربح المحاسبي. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل في كل المعلومات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي و الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية التشغيلية لتوفير معلومات تفيد في اتخاذ قرارات منح التمويل . أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية واعداد قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع كجزء من متطلبات العرض والإفصاح ، والعمل على زيادة الإفصاح في عرض البنود لتحقيق الاستفادة القصوى من معلوماتها في اتخاذ قرار منح التمويل ، رفع كفاءة متخذي القرار التمويلي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت المشكلة التي تواجه المصارف وهي اعتمادها على القوائم المالية التقليدية ، قائمة الدخل والمركز المالي عند اتخاذها لقرارات منح التمويل دون الاعتماد على مؤشر التدفقات من الأنشطة التشغيلية تختلف دراستي بأنها اهتمت بالتعرف على الاداء المالي لمقاييس التدفقات النقدية ومدى ارتباطها بقرارات منح الإئتمان المصرفي ومعرفة القصور من حيث التطبيق .

7. دراسة ، محمد خالد محمد دحيم ، 2005م ، (دور قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات منح التمويل)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المنشآت على القوائم المالية (الدخل والمركز المالي) عند اتخاذ قرارات التمويل. ظهرت أهمية الدراسة في التعرف على قائمة التدفقات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات الإستراتيجية. هدفت الدراسة الى بيان قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها وتحديد الدور الذي تقوم به في التمثيل المالي. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن التدفقات النقدية تعين متخذي القرارات سواء داخل المنشأة أو خارجها على معرفة قدرة المنشأة على جلب النقدية الكافية لمقابلة التزاماتها وفوائدها عند استحقاقها واحتياجاتها من النقدية اللازمة للعمليات الجارية أو لعمليات الإحلال ، تمثل المعلومات المتوفرة من قائمة التدفقات النقدية ذات فائدة كبيرة للأشخاص الذين تربطهم مصالح بالمنشأة إذ يساعدهم الإفصاح عن تلك المعلومات في تقييم المرونة والسيولة ، والحكم على جودة الأرباح وتقييم الإستثمارات والسياسات التمويلية للمنشأة ودفع الفوائد وحصص الأرباح . أوصت الدراسة بأن تعمل الجهات المعنية ، المصارف ، والمراجعون ، ومجلس المحاسبين القانونيين ، وأسواق الأوراق المالية على تشجيع الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية وذلك عن طريق إصدار النشرات والمعايير التي تلزم بإعدادها، ضرورة تطوير الأنظمة المحاسبية ورفع كفاءة متخذي القرار التمويلي لاستيعاب التحليل والتقارير عن التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بأن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في اعتماد المنشآت على القوائم المالية الدخل والمركز المالي دون الاهتمام الكافي بقائمة التدفقات النقدية تختلف دراستي عنها في معرفة أداء المقاييس ومدى تأثيرها في قرارات منح الإئتمان المصرفي.

8. دراسة ، صديق توفيق نصار ، 2005م ، (العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة)⁽²⁾

(1) محمد خالد محمد دحيم ، دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات منح التمويل ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره، 2005م) .

(2) صديق توفيق نصار ، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، (غزة: الجامعة الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره، 2005م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود انخفاض في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية وزيادة حجم الديون المتعثرة، وجود أخطاء إدارية لدى إدارات المصارف تحد من استخدامها للعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية للعملاء . ظهرت أهمية الدراسة في معرفة السياسة الائتمانية التي تقوم بها المصارف، تعتبر السياسة الائتمانية التي يتبعها أي مصرف كأساس تعتمد عليه عمليات التخطيط المالي وجدولة الديون لدى المصارف . هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تأخذها المصارف في قطاع غزة بعين الاعتبار عند إتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم العملاء عند إتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية ، العمل على إستنتاج واستنباط نموذج موحد للمصارف يحتوي على مجموعة من المعايير التي يمكن إستخدامها في عمليات منح التمويل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن المصارف رغم أنها تأخذ مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند إتخاذ قرار منح الإئتمان للعملاء ، إلا أنها تختلف جوهرياً فيما بينهما من حيث إستخدامها لتلك العوامل ، إن المصارف تتفق فيما بينهما حول درجة إستخدامها لمجموعة العوامل المتعلقة بشخصية العميل ، رأس مال العميل ، قدرته على توليد الأرباح ، الظروف الاقتصادية المحيطة به. أوصت الدراسة بتركيز المصارف على العوامل المتعلقة بشخصية العميل حتى يتمكن من استرداد الاموال الممنوحة للعملاء حين إستحقاقها ، ضرورة تعاون المصارف فيما بينها في مجال المعلومات والاستعلام عن العملاء لتقليل مخاطر الإئتمان ، التركيز على الضمانات لضمان حقوقها ، والاهتمام بموظفي الإئتمان من حيث التدريب والتأهيل.

ينضح للباحث بأن الدراسة سعت لمعرفة العوامل الخاصة بشخصية العميل ومن ثم إتخاذ قرار منح الإئتمان ، بينما تختلف دراستي عنها في معرفة الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الإئتمان المصرفي .

9. دراسة ، نبيل الحلبي ، 2006م، (دور معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار والإقتراض في الشركات الخاصة السورية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية ، ما أسباب اعتماد مستخدمي القوائم المالية في الشركات الخاصة السورية على محاسبة الاستحقاق ؟ وما مدى أهمية معلومات التدفقات النقدية وفائدتها في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقتراض؟ ، هل يتردد مستخدمو القوائم المالية في الشركات الخاصة السورية في طلب معلومات عن التدفقات النقدية عند إتخاذ القرارات المختلفة؟ . هدفت الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بالآراء والمواقف المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الاستثمار والإقتراض ، بيان آراء مستخدمي القوائم المالية التقليدية في الشركات الخاصة السورية وملاحظاتهم في مدى الحاجة إلى مزيد من الإفصاح المحاسبي والمالي لمتخذي القرارات في القطاع الخاص من خلال دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء واتخاذ القرارات الملائمة . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

(1) نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقتراض في الشركات الخاصة السورية، (دمشق:جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد الاول، 2006م) ، ص ص245،213.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية المنشورة إلى قائمة التدفقات النقدية بسبب المسلمات على محاسبة الاستحقاق ، تفضيل قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قوائم الموارد المالية ، الحاجة إلى قائمة التدفقات النقدية بسبب التغيرات الطارئة كالتلاعبات المحاسبية غير المقبولة ، رسملة نفقات جارية بهدف تضخيم الربح السنوي والعوامل الظرفية. أوصت الدراسة إلى دعوة وزارة المالية لتضمين البيان المالي للأغراض الضريبية معلومات وبيانات عن قائمة التدفقات النقدية وذلك لأهميتها في بيان قدرة المشروع على تلبية التزاماته النقدية وسلامة وضعه النقدي ، ضرورة توسع الدراسات العلمية المستقبلية لتشمل عينة من الشركات المختلفة في كل من القطاعين العام والمشارك وإعداد المقارنات و تطوير الأداء وإتخاذ القرارات.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة سعت إلى معرفة أسباب اعتماد مستخدمي القوائم المالية على محاسبة الاستحقاق كبديل لقائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لكي تساهم في تطوير الأداء وإتخاذ القرار الملائم تختلف دراستي في معرفة أداء مقاييس التدفقات النقدية ومعرفة ارتباطها بقرارات منح الإئتمان.

10. دراسة ، طيبة يعقوب عبد الهادي عبد الخير ، 2007م ، (المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في إختبار جودة الأرباح في قطاع الأعمال) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور القوائم المالية التقليدية ، قائمة الدخل والمركز المالي عن التعبير بدقة عن أرباح الأعمال كما أن مستخدمي التقارير المالية أكدوا أن الأرباح التي يتم قياسها على أساس مبدأ الاستحقاق في ظل تنوع وتشابك العمليات التي تقوم بها المنشآت يصعب تفسير مدلولها وإستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية في القرار المتخذ . ظهرت أهمية الدراسة في ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية المنشورة بعد المراجعة التحليلية الدقيقة لهذه القوائم لخدمة المستثمرين والمقرضين لاستخدامها في مجالات عديدة لما توفره القوائم المالية من معلومات تساعد مباشرة في تقييم التدفقات النقدية في المستقبل ، وتحديد العلاقة بين الدخل وصافي التدفقات النقدية ونوعية هذه التدفقات الداخلة للمنشأة. هدفت الدراسة إلى معرفة التطورات في عرض القوائم المالية وإستخدامها في التحليل المالي وأوجه القصور في القوائم المالية التقليدية في تلبية كل احتياجات المستخدمين لها مما أدى إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية ، مدى تغطية أساليب المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية لتلبية متطلبات مستخدمي هذه القوائم المالية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تؤدي أساليب المراجعة التحليلية إلى فهم عام بأعمال المنشأة والمجالات التي تكمن فيها المخاطر وتلك التي تتطلب فحص إضافي مما يسهل من إتمام عملية المراجعة والفحص يقلل من احتمالات وجود أخطاء بالقوائم المالية ، إن مراجعة القوائم المالية للمنشأة مراجعة تحليلية دقيقة وشاملة تعطي المستثمر المعلومة الجيدة للاختيار السليم للمشروع. أوصت الدراسة بأهمية المراجعة التحليلية لقائمة التدفقات النقدية كأسلوب فعال لخدمة المستثمر بصورة مباشرة لاختيار مشروع معين دون غيره ، ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية تبعاً للأنشطة المختلفة (التشغيل، الاستثمار، التمويل) ، أن تعمل الدولة ممثلة في البنك

(1) طيبة يعقوب عبد الهادي عبد الخير ، المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في إختبار جودة الأرباح في قطاع الاعمال، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية العلوم الإدارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م).

المركزي وكل البنوك العاملة بالسودان على مراجعة قائمة التدفقات النقدية مراجعة تحليلية دقيقة لتمكين مستخدمي مخرجات القوائم المالية من الاطمئنان على صحة ودقة استثمار أموالهم ، أن تتولي مكاتب المراجعة والمحاسبة والهيئات والمجامع العربية والأجنبية دراسة وتطوير طرق مراجعة قائمة التدفقات النقدية مراجعة تحليلية دقيقة وتلافي أي أخطاء أو معوقات ، تطوير العمل في المصارف بإدخال الأجهزة الالكترونية وأن يسير العمل فيها طبقاً لأنظمة الحاسب الآلي .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تطرقت إلى ضرورة عمل المراجعة التحليلية حتى يمكن التعبير بدقة عن جودة أرباح الأعمال الخاصة بالشركات والمؤسسات المالية ، بينما تختلف دراستي عنها في قياس اثر مقاييس الاداء المالي للتدفقات النقدية بالمصارف ومعرفة العلاقة الارتباطية بين كل مقياس بقرارات منح الإئتمان المصرفي .

11. دراسة، أيمن محمد نمر الشنطي، 2007م، (المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عرضة للتحريف والتلاعب في الإداء مقارنة بالقوائم الأخرى وأن قائمة التدفقات النقدية وما تحتويه من معلومات تؤثر تأثيراً فعالاً وإيجابياً في عملية اتخاذ القرار بشكل عام وفي خدمة مستخدمي هذه القائمة بشكل خاص. ظهرت أهمية الدراسة في معلومات قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر معلومات ذات ابعاد مختلفة.هدفت الدراسة إلى معرفة الإسهامات لقائمة التدفقات النقدية في إضافة معلومات جديدة للمستخدمين ، وتقويم للسياسات المحاسبية للشركات ، ومدى الضمانات المتبعة في السياسات المحاسبية ، واختبار مدى صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، عمل مقارنة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية ومخرجات قائمة الدخل من خلال التدفق النقدي من العمليات وصافي الربح المحاسبي من العمليات ، اختبار مدى صلاحية بيانات قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تحتل قائمة التدفقات النقدية مكانة كبيرة شأنها شأن القوائم المالية الأخرى في تزويد مستخدميها بمعلومات ملائمة لإتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة ، قائمة التدفقات النقدية أداة لقياس أداء الشركات المالية ووسيلة لتقويم سياستها المحاسبية ، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يساهم في ترسيم السياسات المحاسبية للوصول إلى قرار سليم ورشيد . اوصت الدراسة بضرورة توحيد طريقة العرض والافصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لتوفير القابلية للمقارنة بين الشركات ، استخدام مدخل الاستثمارات النقدية لاحتساب التدفقات النقدية ، الاهتمام ببيانات قائمة التدفقات النقدية كمدخلات لنماذج إتخاذ القرارات لما تم التوصل اليه من ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية ، إلزام شركات المساهمة الأردنية المدرجة اسهمها في سوق عمان المالي بالاعلام عن كافة المعلومات بما فيها التدفقات النقدية التي تؤثر بشكل قوي وفعال على

(1) أيمن محمد نمر الشنطي ، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية – بالتطبيق على شركات المساهمة العامة في الاردن، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م).

سوق الاوراق المالية وخدمة جميع الاطراف ، استخدام معايير وسياسات محاسبية موحدة وشاملة لاعداد قائمة التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة سعت إلى معرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية لتزويد مستخدميها بمعلومات تمكنهم من إتخاذ قرارات رشيدة بينما تختلف دراستي عنها في معرفة مقاييس التدفق النقدي ومدى فاعليتها لإتخاذ قرارات الإئتمان.

12. دراسة، عبد الرزاق حسين سالم ، حسين علي خشارمة، 2007م، (المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في مخاطر ومساوئ إعتقاد المستثمرين ومتخذي القرارات بشكل عام على مقاييس قد تكون عرضة لإساءة الإستخدام من قبل الإدارة نتيجة لإعتمادها على أساس الاستحقاق وقد تلجأ الإدارة إلى حرية اختيار الطرق المحاسبية أو استخدام التقدير الشخصي مما يفقد تلك المقاييس موضوعيتها ويجعلها أكثر أداة للتأثير على قرارات المستثمرين الحاليين والمتوقعين الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة. ظهرت أهمية الدراسة في تركيزها على تقييم قدرة أحد المقاييس النقدية وهو التدفق النقدي الحر على توفير معلومات على أداء المنشأة بشكل عام ، مقاييس الأداء النقدية كأداة للحكم على قدرة المنشأة على النمو والنجاح و الاستمرار من خلال قدرتها على توليد تدفقات نقدية. هدفت الدراسة الى إختبار المحتوى المعلوماتي النسبي للمقاييس النقدية مقارنة مع المقاييس المعتمدة على أساس الإستحقاق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تفوق الأرباح المحاسبية على المقاييس المعتمدة على الأساس النقدي ، توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوائد السوقية للأسهم والتدفق النقدي الحر المتاح للملكية ، يتفوق التدفق النقدي الحر المتاح للملكية على التدفق النقدي الحر المتاح للمنشأة ، يتفوق صافي التدفقات النقدية التشغيلية على التدفق النقدي الحر من حيث قدرتها على تفسير العوائد السوقية للأسهم. اوصت الدراسة ، بضرورة إعتقاد المستثمرين والمحليلين الماليين والمدراء على مجموعة من المقاييس المختلفة التي تعتمد على أساس الإستحقاق والأساس النقدي عند تقييم أداء الشركات ، ضرورة تبني المستثمرين والمحليلين الماليين والمدراء للتدفق النقدي الحر مقياساً ضمن مقاييس متعددة لتقييم أداء الشركات ومؤشر لتقييم أسهم تلك الشركات، إستخدام مصطلح التدفق النقدي الحر للدلالة على التدفق النقدي الحر.

يتضح للباحث بأن مشكلة الدراسة تمثلت في مخاطر ومساوئ اعتماد المستثمرين ومتخذي القرارات على المقاييس المبنية على الاستحقاق وهذه المقاييس عرضه للتقدير الشخصي وتختلف دراستي حول معرفة اثر مقاييس الاداء المبنية على التدفقات النقدية بالمصارف وأثرها في قرارات منح الائتمان .

13. دراسة، ياسر احمد مدني ، 2007م ، (منهج مقترح لصناعة قرارات الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية) (2)

(1) عبد الرزاق حسين سالم ، حسين علي خشارمة ، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر ، (عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة الدراسات والعلوم الادارية ، المجلد34، العدد2، 2007م) ص80.
(2) ياسر احمد مدني ، دراسة منهج مقترح لصناعة قرارات الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية ، (المنوفيه : جامعة المنوفيه ، كلية التجارة ، الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م).

تمثلت مشكلة الدراسة فى أن ،منهج عملية إتخاذ القرارات الإئتمانية يعانى من قصورنتيجة الإفراط وعدم الدراية بهذة المنهجية ،مما ادى الى ضياع أموال المصارف. ظهرت أهمية الدراسة بين محددات قرار الإئتمان المصرفي وإدارة الاصول والخصوم والمخاطر المصرفية المؤثرة فى عملية صناعة قرار الإئتمان المصرفي فى المصارف التجارية المصرية ،والمساهمة فى رفع درجة الثقة لجميع افراد قطاع الإئتمان المصرفي فى عملية صناعة قرار الإئتمان.هدفت الدراسة الى قياس محددات السلوك الإئتمانى المصرفي سواء محددات داخلية أو خارجية المؤثر فى عملية القرار الإئتمانى ،ودرجة تأثير كل محدد من هذه المحددات على القرار الإئتمانى. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة إلى نتائج منها ،أن العلاقة بين محددات الداخلية والخارجية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي ،العلاقة بين نسب النمو والتوظيف و الربحية وملائمة راس المال لها تأثير على قرارات منح الإئتمان المصرفي ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج صناعة قرار الإئتمان وكفاءة إدارة الاصول والخصوم فى المصارف التجارية بمصر ،وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج صناعة قرار الإئتمان المصرفي والمخاطر المصرفية فى المصارف التجارية بمصر.أوصت الدراسة بأهتمام إدارة المصارف بأخذ قرارات الإئتمان المصرفي بصورة تطبيقية فى ضوء دراسة النماذج الإحصائية التنبؤية التى تم التوصل اليها من المحددات الداخلية والخارجية وكفاءة إدارة الاصول والخصوم وقياس المخاطر المحيطة بالقرار ،العمل على ترسيخ أسس منهجية صناعة قرار الإئتمان المصرفي للوصول إلى تخفيض حد المخاطر المصرفية ، العمل على اتساع سياسة اللامركزية فى إتخاذ القرارات الإئتمانية بصورة علمية.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تطرقت إلى منهج مقترح لإتخاذ قرارات إئتمانية مبنية على المحددات الداخلية والخارجية للمصرف وقياس المخاطر المحيطة بالقرار الإئتمانى .تختلف دراستي عنها فى معرفة تأثير القرارات الإئتمانية المتخذة بمقاييس التدفقات النقدية .

14.دراسة ، إبراهيم السيد المليجي ، 2010م ، (دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي فى قياس أداء شركات المساهمة المصرية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤلات الاتية: مدى طبيعة العلاقة الإرتباطية إن وجدت بين مقاييس الأداء المبنية على الأرباح ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي؟ ، أيهما أكثر إرتباطاً بالقيمة السوقية للأسهم ، مقاييس الأداء المبنية على الأرباح أم مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي؟ ، هل هناك تباين بين مقاييس الأداء المبنية على الأرباح والمقاييس المبنية على التدفق النقدي من حيث قدرتها على تفسير التغيرات فى القيمة السوقية للأسهم؟.ظهرت أهمية الدراسة فى طبيعة العلاقة بين مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي وعلاقة كل منهما بالقيمة السوقية للأسهم ، وتحديد مدى ما تفسره هذه المقاييس من تغيرات فى القيمة السوقية للأسهم ، مما يساعد المعنيين فى تحديد المقاييس التى تستخدم فى تقييم أداء المنشأة. هدفت الدراسة إلى تحديد المقياس الأفضل لقياس أداء المنشأة من خلال مقارنة مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية

(1) إبراهيم السيد المليجي ، دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي فى قياس أداء شركات المساهمة المصرية ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة ، العدد 40 ، 2010م)، ص ص5-60.

على التدفقات النقدية مع القيمة السوقية للأسهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي ، وأن مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي أكثر ارتباطاً بالقيمة السوقية للأسهم من مقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي . أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح في التقارير المالية للشركات عن مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي وخاصة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية نظراً لارتباطها بالقيمة السوقية للأسهم ، وأهميتها لمستخدمي القوائم المالية .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تطرقت الى مقارنة بين مقاييس التدفق النقدي ومقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومعرفة العلاقة الارتباطية بين كل مقياس وتختلف هذه الدراسة في معرفة اداء جميع مقاييس التدفقات النقدية دون عمل المقارنة بينهم.

15. دراسة د. سامح معيد العطوط ، د. مفيد الظاهر ، 2010م ، (أثر مقاييس التدفقات في تفسير العوائد السوقية للأسهم العادية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية، هل تتأثر العوائد السوقية للأسهم العادية بمقاييس التدفقات النقدية المختلفة للشركة ،؟ هل توجد علاقة بين كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية وارياح الاسهم العادية؟. ظهرت أهمية الدراسة لمعرفة ارباح الأسهم العادية المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية مما يساعد المستثمرين على معرفة ارباح الأسهم العادية والتعرف على سلوك المستثمرين في التعامل مع المعلومة وبالتالي إعطاء صورة واضحة عن مدى كفاءة السوق.هدفت الدراسة الى قياس أثر مقاييس جودة الربحية ومقاييس جودة السيولة على الاسهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تؤثر جودة الربحية والسيولة على ارباح الأسهم العادية للشركات ، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمقاييس التدفقات النقدية التمويلية على ارباح الأسهم العادية. أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقويم كفاءة بورصة فلسطين في ظل معطيات هذه الدراسة عدم قدرة السوق على عكس المعلومات حتى التاريخية منها على أسعار الأسهم وبالتالي على عائدها ، العمل على زيادة الوعي الإستثماري والمحاسبي لدى المتعاملين بالسوق .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت أثر مقاييس التدفقات النقدية على تفسير العوائد ،تختلف دراستي عنها بأنها تناولت قياس اثر مقاييس التدفقات النقدية على القرارات التي تتخذ من قبل إدارة المصارف فيما يتعلق بمنح الإئتمان المصرفي .

(1) د.سامح مؤيد العطوط ، د. مفيد الظاهر ، أثر مقاييس التدفقات في تفسير العوائد السوقية للأسهم العادية - دراسة ميدانية على شركات المساهمة العامة الفلسطينية، (القدس: جامعة القدس المفتوحة ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات ، العدد الحادي والعشرون ، تشرين الأول ، 2010م)، ص 12.

16. دراسة ، د. علي ، نادية شاكر النعيمي ، 2010م، (تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توجيه الاهتمام لتحليل الائتمان المصرفي باستخدام المؤشرات المالية . ظهرت أهمية الدراسة بأن التحليل الائتماني يساعد على كشف الجوانب السلبية لأنشطة الائتمان ، أن التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من الأساليب العلمية في تحليل الائتمان المصرفي. هدفت الدراسة إلى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء وإتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها، يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة ، إن سيولة المصرف خلال الفترة كانت جيدة ومتحفظة ، المصرف كان حريصاً على تحقيق الأرباح وذلك من خلال قيامه بإستغلال الأموال المودعة لديه بطريقة جيدة ، إن مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والإستثمارات خلال المدة . اوصت الدراسة ، بتعزيز الثقة بين جمهور العملاء حتى يتم تنشيط الائتمان النقدي ، والإهتمام بموظفي الائتمان بالتدريب والتأهيل.

يتضح للباحث أن الدراسة تطرقت إلى تحليل الائتمان المصرفي باستخدام المؤشرات المالية لمعرفة الجوانب السلبية لأنشطة التمويل بالمصارف، بينما تختلف دراستي في انها تناولت تقييم مقاييس الأداء المبنية على التدفقات وقياس أثره في منح الائتمان المصرفي.

17. دراسة ، عبد اللطيف بن محمد عبدالرحمن ، 2010م(استخدام مقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار كل من مقاييس الاداء المبنية على الارباح و مقاييس الاداء المبنية على التدفقات النقدية وقياس قدرة المقاييس من امكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. هدفت الدراسة الى تقييم القدرة التنبؤية لمقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفق النقدي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها عدم وجود علاقة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة. اوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على مقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

(1) د. إبراهيم محمد علي ، نادية شاكر النعيمي ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، (بغداد: جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون ، 2010م)، ص 22.
(2) عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن ، استخدام مقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2010)، ص 50.

يتضح للباحث بأن مشكلة الدراسة تمثلت في اختبار قدرة كل من مقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية ومقاييس الاداء المبنية على التدفقات النقدية وقياس العلاقة الارتباطية بين المقاييس التقليدية والمقاييس البديلة بينما تختص دراستي بمعرفة اثر مقاييس التدفقات النقدية في قرارات منح الائتمان بالمصارف.

18. دراسه ،عصام الدين محمد نور مهدي ،2013م ،(دور معلومات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الائتمان)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في قرارات الائتمان التي تتخذ دون الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية. ظهرت اهمية الدراسة في دورمعلومات قائمة التدفقات النقدية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية وتوضيح مدى فعالية قائمة التدفقات النقدية للمنشآت وقياس مخاطر الائتمان للمصارف. هدفت الدراسة الى بيان فعالية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الائتمان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها ان النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر اداة هامة لتقييم سيولة المنشاة من وجهة نظر محلي الائتمان وان افضل المتغيرات لتفسير السيولة هي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وان النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر اداة هامة لتقييم جودة ارباح المنشاة ، مجموعة نسب التدفقات النقدية والربحية هي اكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل شركات المساهمة العامة . اوصت الدراسة بضرورة اعتماد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية والتفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، وان يكون لكل مصرف سياسة ائتمانية تخضع للتطوير .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت دور قائمة التدفقات النقدية لترشيد قرارات الائتمان حيث ان المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية مهمة لكل من محلي الائتمان والمستثمرين وتختلف دراستي عنها في تناول مقاييس التدفقات بالنسبة للمصارف ومعرفة اداء كل نشاط من أنشطة قائمة التدفقات وتأثيره في قرارات منح الائتمان المصرفي.

19. دراسة ،آمال نوري محمد ،2013م ،(مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل يوجد إنسجام وتوافق ما بين القوائم المالية الثلاثة ومدى أبعاد ذلك الترابط؟ ، هل الأساس المعتمد له تأثير في توافق تلك القوائم ؟ ، هل الأساس المعتمد له تأثير في اختلاف أدوات التحليل المالي المستخدمة في القوائم المالية الثلاثة؟ ، هل أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمة التدفقات النقدية متوافقة مع أدوات التحليل المالي الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالشكل الذي تكون فيه نتائج التحليل موحدة؟. ظهرت أهمية الدراسة في تحليل القوائم المالية وتعدد الجهات المستفيدة منها إذ يمكن الاستفادة من المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في توفير مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد

(1) عصام الدين محمد نور مهدي ، دور معلومات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الائتمان ، (الخرطوم: جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م).

(2) امال نوري محمد ، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، 2013م)، ص ص327،358.

بها فى تقييم الأوجه المختلفة لنشاطات الوحدة الاقتصادية واختبار مدى كفاءتها فى توظيف الموارد المالية . هدفت الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها وأهدافها ومضمونها وطرق إعدادها ، التعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة بالمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاثة ، مدى انسجام أدوات التحليل المالي مع قائمة التدفقات النقدية . إستخدمت مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها لا توجد أدوات تحليلية خاصة بقائمة مالية يمكن وصفها على أنها شاملة لجميع أغراض التحليل ، أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على إستخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية مع مؤشرات قائمتي الدخل والمركز المالي ، السعى لإيجاد أدوات تحليلية وذلك من خلال الربط بين أدوات التحليل المالي المبنية على التدفقات النقدية مع أدوات التحليل المالي المبنية على القوائم المالية الأخرى.

يتضح للباحث بأن الدراسة تطرقت إلى معرفة التوافق بين القوائم المالية الثلاثة ، قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ومدى معرفة النتائج بين كل قائمة وتوافقها بينما تختلف دراستي لتناولها مقاييس الاداء المالي المبنية على التدفقات واثرها فى قرارات منح الإئتمان المصرفي.

20. دراسة ، د.نضال رؤوف احمد ، 2013م ،(دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية راس المال فى القطاع المصرفي) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة فى ان المصارف تكون عرضه لمشاكل تتعلق بالسيولة سواء تلك التى تنشأ من طبيعة المصرف ذاته او من المشاكل التى تؤثر على الاسواق عموماً ، مما يستدعى ضرورة تنبيه المصارف الى تلك المخاطر عن طريق توفر المعلومات الكافية التى يمكنها القياس وتحليل ومراقبة السيطرة على مخاطر السيولة والكشف النقدي يعتبر أداة تحليلية يساعد إدارة المصارف فى الحصول على المعلومات ، هدفت الدراسة الى عرض نظري لمفاهيم السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي فى بيان المؤشرات والنسب المالية المستتبهة من كشف التدفق النقدي ،بيان العلاقة بين كفاية راس المال ومخاطر السيولة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها ،أن المصرف لم يعد خلال الحدود الزمانية لبحث قائمة التدفق النقدي ،قلة معلومات موظفي المصرف بكشف التدفق النقدي.أوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على راس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة ،تنظيم دورات تدريبية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لدراسة المخاطر المرتبطة بالسيولة بأستخدام قائمة التدفقات النقدية واثرها فى كفاية راس المال اما دراستي سعت لمعرفة اثر مقاييس التدفقات النقدية على القرارات التى تتخذ من المصرف تجاه طالبي الائتمان.

(1) د. نضال رؤوف احمد ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية راس المال فى القطاع المصرفي-دراسة تطبيقية فى مصرف الرافدين ،(بغداد:جامعة بغداد ،كلية العلوم الاقتصادية ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية ، العدد26 ، 2013م) ،صص335،300.

21.دراسة ، د.علاء عبد الحسين صالح الساعدي ،2014م،(اثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل يوجد اثر لصافي التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات؟ ، ما اثر نسبة صافي التدفقات النقدية الى الالتزامات قصيرة الاجل على القيمة السوقية للشركات؟، هل هناك اثر لنسبة صافي التدفقات النقدية الى حقوق الملكية على القيمة السوقية للشركات؟، ما هو اثر صافي التدفقات النقدية الى المبيعات على القيمة السوقية للشركات؟ . ظهرت اهمية الدراسة فى التعرف على اثر التدفقات النقدية على قرار المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. هدفت الدراسة لمعرفة اثر قائمة التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية ، رفع الوعي الاستثماري بسوق العراق للأوراق المالية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة الى نتائج منها ، لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق الاوراق المالية ، لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة صافي التدفقات النقدية الى الالتزامات قصيرة الاجل والقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية. اوصت الدراسة بضرورة توجيه المستثمرين ورفع وعيهم بقائمة التدفقات النقدية ، اجراء المزيد من الدراسات بما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية من اجل اهميتها .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت اثر قائمة التدفقات النقدية على قرارات المستثمرين بسوق العراق للأوراق المالية وبينما تختلف دراستي بتناول مقاييس التدفقات ومدى تأثيرها في قرارات منح الإئتمان بالمصارف ومعرفة القصور في التطبيق العملي لقائمة التدفقات النقدية.

22.دراسة ،كريمة اسماعيل احمد ،2014م(نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الإئتمان بالبنوك المصرية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة فى التقدير غير السليم لمخاطر إئتمان العميل سيخل بالقرار الإئتماني مما يؤدي لمنح القرض الى عميل ليس لديه الجداره الإئتمانية.ظهرت أهمية الدراسة بالاهتمام بالمخاطر الإئتمانية التى قد تسبب فى افلاس بعض المصارف من خلال التهاون فى منح لإئتمان والمرونة السلبية فى تقييم المخاطر الإئتمانية للمقترضين.هدفت الدراسة الى دقة قياس وضبط المخاطر الإئتمانية من خلال وضع نموذج محاسبي مقترح يساعد على قياس وتقييم الجدارة الإئتمانية للعميل بصورة صحيحة مما يحسن فى قرارات منح الإئتمان المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة الى نتائج منها لاتوجد علاقة معنوية بين درجة الجدارة الإئتمانية للعميل وبين التعامل مع المشاكل القانونية فى مؤسسة العميل .أوصت

(1) د. علاء عبد الحسين صالح الساعدي ، أثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد الاول ، 2014م)، ص ص 141 – 148 .

(2) كريمة اسماعيل احمد ، نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الإئتمان بالبنوك المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي العدد 3، 2014م)، ص ص668،640.

الدراسة بتطبيق النموذج المقترح حيث ثبت معنويته ،تحديث النموذج بإستخدام قاعدة بيانات اكبر لزيادة الثقة والدقة فى النتائج ،والاحتفاظ بقواعد بيانات تاريخية للعملاء .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت تحسين قرارات منح الإئتمان المصرفي عن طريق إقتراح نموذج محاسبي لتحسين القرارات الإئتمانية تختلف عن دراستي فى معرفة اثر مقاييس التدفقات فى قرارات منح الإئتمان المصرفي .

23.دراسة.امجد سالم قويدر ،امجد سالم يونس ،2014م ،(اثر مقاييس الاداء المبنيه على التدفقات النقدية الحرة على القيمة السوقية المضافة للشركة) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل التالي: هل تتأثر القيمة السوقية المضافة للشركة بمقاييس التدفقات النقدية الحرة المتاحة للشركة ،هل تتأثر القيمة السوقية المضافة للشركة بمقاييس التدفقات النقدية الحرة المتاحة للملكية. ظهرت أهمية الدراسة فى التركيز على التدفقات النقدية الحرة كمقياس للأداء ،كمقياس إضافي او بديل لقياس إداء الشركة ، قياس اثر التدفقات النقدية الحرة على القيمة السوقية المضافة للشركة.هدفت الدراسة الى ،اختبار التدفقات النقدية الحرة المتاحة للشركة على القيمة السوقية المضافة للشركة ،اختبار تأثير التدفقات النقدية الحرة المتاحة للملكية على القيمة السوقية المضافة للشركة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .توصلت الدراسة الى نتائج منها ،إن مؤشر التدفقات النقدية الحرة تعد من مصادر المعلومات التى تعكس اعمال الشركة وتحديد السياسات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للشركة ،مما ينعكس على اداء الشركة المتمثل فى زيادة قيمتها السوقية المضافة ،وجود أثر معنوى للتدفقات النقدية الحرة المتاحة للشركة والمتاحة للملكية على القيمة السوقية المضافة ،إن التدفقات النقدية الحرة ترتبط مع القيمة السوقية المضافة بعلاقة طردية.أوصت الدراسة بتبني المستثمرين والمحللين والمديرين التدفق النقدي الحر مقياساً ضمن مقاييس تقييم أداء الشركات ،تحليل قرارات ونشاطات الإدارة المالية والإستثمارية بهدف التحقق من قدرة الإدارة على اعادة إستثمار التدفقات النقدية الحرة والتصرف بها بحكمة ،على الشركات الصناعية الاردنية التوجه نحو إستخدام معيار القيمة المضافة السوقية كأحد معايير تقييم الأداء الشامل للشركة فى الاجل الطويل.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت مقاييس الاداء المبنيه على التدفقات النقدية الحرة على القيمة السوقية المضافة للشركة وهى الاقرب الى هذه الدراسة ولكن اختلفت عنها فى تناول الدراسة لمقياس التدفقات النقدية الحرة ،بينما دراستي تتبع اثر جميع مقاييس التدفقات وليس مقياساً واحداً وتأثير المقاييس فى قرارات منح الإئتمان وليس القيمة السوقية المضافة للشركة.

(1) د.أمجد سالم قويدر ،د.امجد سالم يونس ، أثر مقاييس الاداء المبنيه على التدفقات النقدية الحرة على القيمة السوقية المضافة للشركة ، (عمان : جامعة الطفيلة التقنية ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي العدد 3 ، 2014م)، ص ص549،536.

المبحث الاول

مفهوم قائمة التدفقات النقدية ومراحل نشأتها

اولاً: مفهوم النقدية

كلمة النقدية في التدفقات النقدية لها مفهوم واسع فهي تشمل النقدية والنقدية المعادلة هي استثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة تهدف إلى تحقيق عائد مؤقت من النقدية العاطلة بدلاً من الاحتفاظ بها⁽¹⁾ ، يطبق هذا المفهوم بشرطين: ⁽²⁾

أ. سهولة وقابلية تحويلها إلى نقد .

ب. مدة استحقاقها قصيرة الاجل بحيث لا تتأثر قيمتها السوقية بالتقلبات في أسعار الفائدة.

يوجد مدخلان لتعريف النقدية المدخل الاول النقدية بالصندوق والمصرف ، المدخل الثاني يمثل النقدية في الاستثمارات قصيرة الاجل سريعة التحويل الى سيولة ، والمعيار المحاسبي رقم(95) والصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية بعنوان قائمة التدفقات النقدية قد اخذ بمفهوم النقدية والنقدية المعادلة بموجب هذا المفهوم قد صدرت معايير مماثلة في اكثر من دولة .⁽³⁾

يتضمن مفهوم النقدية وفق المعيار المحاسبي البريطاني النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب ، والاستثمارات قصيرة الاجل عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تعرضها لمخاطر التغيير في القيمة ضئيلاً وبالتالي مصطلح النقدية في التدفقات النقدية يمثل التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة ، ويحتفظ بالبنود التي في حكم النقدية بغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الاجل وليس بغرض الاستثمار أو الأغراض الأخرى ، يعتبر الاستثمار احد البنود في حكم النقدية ، تستبعد الاستثمارات في الأسهم من البنود التي في حكم النقدية ما لم يكن في جوهرها الحكم النقدي ، مثلاً الأسهم الممتازة التي تقتنى قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها ويكون لها تاريخ استحقاق محدد.⁽⁴⁾ يتضح للباحث بان مفهوم النقد يعنى السيولة المالية المتوفرة بالمنشأة في الخزينة والمصرف وسهولة تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى نقدية .

تعريف قائمة التدفقات النقدية

عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها تعرض المتحصلات النقدية ، المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغيير في النقدية من ثلاثة أنشطة ، أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ، لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة

(1) Garrison , Ray and Others , **Managerial Accounting** , 11 edition , (New York: Mc Graw-Hill , 2006) , P.750.

(2) Larson ,Kemit ,**Fundamentals Accounting Principles** ,14Edition ,(Texas : Lrwin ,1990) ,P.200.

(3) محمد نشأت فؤاد ، التقرير عن التدفقات النقدية خطوة نحو التجانس في المحاسبة الدولية ، (القاهرة : كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الأول ، 1991م) ، ص 40 .

(4) د. حسين يوسف القاضي ، د. سمير معذى الريشاني: موسوعة المعايير المحاسبية الدولية – معايير اعداد التقارير المالية الدولية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012م) ، ص ص 177،178 .

تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة.⁽¹⁾ وعرفت أيضاً بأنها قائمة تقدم نوعية من المعلومات خاصة فيما يرتبط بحركة النقدية والسيولة ومرونة التمويل.⁽²⁾ وهي قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالمنشأة خلال الفترة.⁽³⁾ وعرفت بأنها قائمة مصادر التدفقات الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.⁽⁴⁾ عرفت بأنها القائمة التي تقيّم أداء المنشأة في تقويم الاداء التشغيلي وتقويم الاداء الإداري والكلية ومعرفة ما حققته المنشأة خلال العام من خلال الأنشطة الثلاثة وتدعيم التقويم بالمقارنة مع المنشآت الأخرى .⁽⁵⁾ وهي قائمة تتم فيها تلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة تمارس خلالها المنشأة انشطتها العادية من أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.⁽⁶⁾

يستنتج الباحث من مفاهيم قائمة التدفقات النقدية بأنها:

أ. تعرض المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية.

ب. معرفة أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل.

ج. مرتبطة بحركة السيولة ومرونة التمويل.

د. التعرف على النقدية بالمصارف.

يستطيع الباحث تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها توضح التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: ملامح تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية

لم تكن قائمة التدفقات النقدية حديثة إنما هي خلاصة جهود وأفكار ودراسات متعددة مرت في مراحل زمنية طويلة تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي حاجات مستخدميها ، إلى أن استقرت على ماهي عليه الآن ، فيما يلي المراحل التاريخية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية:

1.مرحلة قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي

عام 1961م كانت البداية ،فُدمت دراسة تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA ، أوصت بإصدار قائمة بعنوان قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني.⁽⁷⁾ تميزت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه القائمة ، من أين تم الحصول على الأموال وكيف ذهبت ، وفي

(1) د.محمد عباس حجازي ، قوائم التدفقات النقدية - الاطار الفكري والتطبيق العملي ، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص17.

(2) د.ابراهيم حماد ، الموازنات الجارية والراسمالية، (القاهرة : مكتبة قصر الغفران ،1999م) ، ص112.

(3) د.احمد صلاح عطية ، محاسبة التمويل - الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2003) ، ص 278.

(4) . Paramasiavan Subramanian ,**Financial Mangement**. (New Ageintention up Ltd Publishers , 2009) , P.19.

(5) . Jones ,Stewart: and Others ,**An Evaluation of Decision Usefulness of Cach Flow Statement By Australian Reporting Entitions** ,Accounting and Business Research.Vol.25 ,No98 ,1990 ,p118.

(6) د. وجدي حامد حجازي ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، (القاهرة : اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، دار التعليم الجامعي ، 2011م) ، ص69.

(7) د.بسمير الصبان وآخرون ، المحاسبة المتوسطة - الاطار الفكري والعلمي ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2000م) ، ص281.

عام 1963م قام مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principle Board بإعادة تنميط عملية إعداد وعرض قائمة الاموال المخصصة لتصبح قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها بحيث تعرض معلومات للتقرير المالية المنشورة إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض ورأي المراجع في هذه القائمة يكون اختيارياً.⁽¹⁾

2. مرحلة قائمة التغيرات فى المركز المالي

عام 1971م أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان التقرير عن التغيرات فى المركز المالي ، ألزم فيها الشركات بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم المالية الرئيسية التي يتم نشرها ، على أن تخضع للمصادقة من قبل المراجع الخارجي ، وأن يصبح اسمها قائمة التغير فى المركز المالي ، واستمر إعداد هذه القائمة خلال الفترة من 1974م-1987م وفقاً لمفهوم رأس المال العامل.⁽²⁾

إلا أن القائمة تعرضت للعديد من الانتقادات حول مدى فعاليتها وجدواها خاصة بعد تصاعد حالات الافلاس التي تعرضت لها الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت القوائم المالية لتلك الشركات تفصح عن صافى أرباح مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً فى السيولة النقدية لديها مما دعا مجلس معايير المحاسبة المالية FASB القيام بدراسات وأبحاث محاولة منه للتعرف على أوجه القصور فى مفهوم رأس المال العامل ومن الانتقادات الآتي:⁽³⁾

1. استخدام قائمة التغيرات فى المركز المالي لأساس الاستحقاق المحاسبي لا يعبر عن التدفقات النقدية للمشروع بالشكل المطلوب
2. إعداد قائمة التغير فى المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.
3. تعدد الاختلافات نتيجة لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية ورأس المال العامل.
4. لا تقدم قائمة التغيرات فى المركز المالي أساساً للمقارنة السليمة بين المشروعات لتعدد نماذج إعدادها.
5. المعلومات المستقاه غير مفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.⁽⁴⁾
6. لا تعترف قائمة التغيرات فى المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما أدى إلى البحث عن معيار أكثر تجرداً لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات.⁽⁵⁾
7. لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من الميزانية العمومية.

يتضح للباحث من خلال المرحلتين السابقتين أن قائمة التدفقات بدأت بقوائم تختص بتحليل التدفق النقدي للمنشأة وكيفية الحصول على النقدية وأوجه استخدامها ، حيث أن المعلومات عن التدفقات تفيد المنشآت

(1) دونالد كيسو وجيري وبيجت ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة د.أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ ، 1998م) ، ص452.
(2) وصفي عبدالفتاح أبو المكارم ، دراسات متقدمة فى المحاسبة المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2004م) ، ص295.
(3) نعيم دهمش ، قائمة التدفقات من الناحية العملية والعلمية ، (عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1996م) ، ص45 .
(4) كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، (الاسكندرية : دار الجامعة ، 2004م) ، ص213 .
(5) محمد فياض ، العلاقة بين المؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق ، (عمان : الجامعة الاردنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1995م) ، ص21.

والشركات والمصارف فى كيفية تخطيط عملياتها وتعين المستخدمين والمحللين لمعرفة مقدرة المنشآت لتوليد النقدية.

3. مرحلة تقرير لجنة تروبلود

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية عام 1973م المعروفه باسم لجنة تروبلود التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA على ان من أهداف القوائم المالية ، تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد.⁽¹⁾

4. مرحلة التوجة نحو قائمة التدفقات النقدية

نظراً إلى أن القوائم المالية ، قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات فى المركز المالي تعد على أساس الاستحقاق ولا توفر معلومات عن التغيرات التى تحصل فى المركز المالي والنقدي للمنشآت خلال السنة المالية ، أدى إلى التفكير فى إبتكار قائمة تعد وفق الأساس النقدي ، فقد توجهت الدراسات المحاسبية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي إلى سد هذه الثغرة وإعطاء الأساس النقدي للبيانات المالية ذات المصدر المحاسبى الأهمية التى يستحقها مع عدم التفريط بأساس الإستحقاق.⁽²⁾ قامت FASB فى ديسمبر عام 1986م بالاجتماع مع فريق غير رسمي من المحللين الماليين لمناقشة احتياجات القوائم المالية.⁽³⁾ وفى نوفمبر من العام 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB معيار رقم 95 ، والخاص بقائمة التدفقات النقدية ، يتطلب أن تُضمن قائمة التدفقات النقدية من ضمن التقارير المالية التى تعدها المنشآت .⁽⁴⁾ اصدر مجلس معايير المراجعة ASB فى عام 1988م قائمة معايير المراجعة رقم 58 والخاصة بمراعاة إدخال تعديلات فى تقرير مراجع الحسابات لينص على مراجعة قائمة التدفقات النقدية.⁽⁵⁾

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 102 فى عام 1989م بعنوان إستثناءت على اعمال وانشطة تصنيفات النقدية متضمناً إعفاء بعض المنشآت من اعداد قائمة التدفقات النقدية ، نظراً لطبيعة نشاطها وهى شركات الإستثمار ذات السيولة المرتفعة والمنشآت المتعلقة بحساب المعاشات ، ثم اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 104 فى العام 1990م بعنوان التدفقات النقدية ،التقرير عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المؤكدة من عمليات مرتفعة السيولة ،وتضمن المعيار الاتي:⁽⁶⁾

1. عدم مطالبة المصارف واتحادات الإقراض والمؤسسات الادخارية بإظهار اجمالي المتحصلات والمدفوعات النقدية للاتي:.

أ.الودائع المودوعة والمسحوبة فى مؤسسات مالية اخرى.

(1) رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبى المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص 80.
(2) مصطفى جاموس ،قائمة التدفق النقدي --أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبى فى سوريا ، (دمشق : جامعة دمشق ،مجلة جامعة دمشق ، المجلد 1 العدد الثاني ، 1999م) ، ص 254 .

(3) Financial Accounting Standards Board , **Statement of Financial Accounting Standards NO.95** , 2008 , P70.

(4) Larson , Kermit , "**Fundamentals Accounting Principles**" , (Irwin ,14edaitoin ,1996) ,P.609.

(5) Nasir , Ali and Al-Khadash , Husam , **The Effect of Contextual Factors on Information Content if Cash Flow in Explaining Stock Prices: the Case of Amman Stock Exchange** , (Jordan: Journal of Business Adminstration , Volume 1 , No.1 , 2005) , PP. 121 ، 132.

(6) Financial Accounting Standards Board , Op ,Cit , , P.70.

ب. الودائع لأجل ، المسحوبة ، والمودعة .

ج. القروض المقدمة للعملاء والمتحصلات .

2. التدفقات النقدية الناتجة من عقود مستقبلية واجلة او مبادلة او مضاربة والمستخدمه لغطاء عمليات محددة تصنف وفقاً للعمليات المتعلقة بها ، في عام 1991م اصدر مجلس المعايير المحاسبية ASB معيار التقرير المالي رقم 1 بعنوان قوائم التدفقات النقدية ليحل محل المعيار رقم 10 بصور هذا المعيار أصبحت قائمة التدفقات النقدية ملزمة للشركات البريطانية واستبعد معيار الشركات المالية من الالتزام بتطبيق المعيار في عام 1992 اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 7 بعنوان قوائم التدفق النقدي ليحل محل المعيار السابق ، في العام 1996م اصدر المعيار المحاسبي رقم (4) الخاص بإعداد التدفقات النقدية والزم الشركات والمصارف ومؤسسات القطاع العام بإعداد قائمة التدفقات النقدية كجزء من القوائم المالية وبصور المعيار أصبحت قائمة التدفقات النقدية ملزمة للوحدات الاقتصادية بدلاً من قائمة التغير في المركز المالي. (1)

5. قائمة التدفقات النقدية في بعض الدول

بدأت معظم الدول بالزام المنشآت العمل على اصدار قوائمها المالية ونتائج اعمالها ، ومن أوائل الدول التي بدأت بتطبيق قائمة التدفقات النقدية وتبنيها هي كندا في سبتمبر 1985م ، هولندا في أكتوبر 1987م ، الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1987م ، جنوب أفريقيا في 1982م ، وبريطانيا في العام 1991م ، ويعرف المعيار البريطاني الخاص بقائمة التدفقات النقدية بـFRS1 والهدف منه ان تقوم المنشآت بالافصاح عن عمليات توليد وانفاق النقدية لديها عن فترة ما على أساس موحد . (2) أما في ماليزيا تم إصدار المعيار رقم (5) متوافق مع المعيار رقم (7). (3)

بالرغم من أن المعايير الفرنسية والألمانية واليابانية لا تتطلب إعداد قائمة تدفقات الأموال ولا قائمة التدفقات النقدية إلا انه في عام 1995م أوصى المعهد الألماني Instituteder Writschafts Prufer وهو المسئول عن وضع المعايير المحاسبية بإعداد قائمة تدفقات نقدية لكافة المنشآت المالية. (4) اما في المملكة العربية السعودية اصدرت الهيئة العربية للمحاسبين السعوديين معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير الدولية بعد ترجمتها واعتمد معيار العرض والافصاح العام ليكون مرجعاً لأعداد التقارير المالية ، لم تثبت جدوى استخدام قائمة مصادر الاموال واستخداماتها في الممارسة العملية مما ادى الى اصدار معيار في عام 1995م نص المعيار : ان تكون قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات معيار العرض والافصاح بحيث يتم استبدال مصادر الاموال واستخداماتها بقائمة التدفقات النقدية عبارة عن ترجمة للمعيار الدولي رقم (95) من حيث الاعداد والعرض. (5) في جمهورية مصر العربية تم اصدار المعيار المحاسبي رقم (5) بعنوان قائمة مصادر الاموال

(2) طارق عبدالعال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة - شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية ، (القاهرة:الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 207.

(3) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية - أسس الاعداد ، والعرض والتحليل ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 306 .
(3) Nasir , Ali and Al-Khadash , Husam , Op , Cit.P132.

(4) فريدريك تشوي وآخرون ، المحاسبة الدولية ، ترجمة محمد زايد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص 207.
(5) صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي - دراسة اختبارية على شركات المساهمة السعودية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1997م) ، ص 30.

واستخداماتها وهي ترجمة للمعيار الدولي رقم (7) معيار قائمة التغير في المركز المالي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) دون استخدام أي مفهوم محدد للاموال ، ونسبة للتطور في بيئة الاعمال والاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة والتحول الى النظام الاقتصادي الحر في العام 1992م تم اصدار المعيار رقم (7) الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية بديلاً للموازنة النقدية.⁽¹⁾ في الاردن تبنت جمعية مدققي الحسابات القانونيين معايير المحاسبة الدولية وتم اصدار المعيار المحاسبي رقم (7) والزم جميع الشركات ان تلتزم بإعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الاساسية ، اما في فلسطين نصت المادة (40) من قانون المصارف على ان تلتزم جميع المصارف العاملة في فلسطين بدفاتر وسجلات تبين حساباتها وعملياتها ومركزها المالي ، كما عليها ان تعد في نهاية كل فترة مالية تقارير التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية.⁽²⁾ اما في السودان تعتبر تجربة ايجاد معيار التدفقات النقدية حديثة مقارنة مع الدول العربية حيث بدأت في عام 1988م بصور قانون جمعية المحاسبين القانونيين لوضع اسس تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة وتم اصدار المعيار المحاسبي رقم (1) بعنوان الافصاح عن السياسات المحاسبية ومن ضمنها بيان التغيرات في المركز المالي

6. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في السودان

تعتبر تجربة ايجاد معايير محاسبية سودانية حديثة مقارنة مع الدول الاخرى حيث بدأ فعلاً في عام 1988م بصور قانون جمعية المحاسبين القانونيين ، ومهتماً بوضع اسس تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان وتحت إشراف المراجع العام ، تم تكوين لجنة بغرض إعداد المعايير المحاسبية السودانية وتم اصدار المعيار المحاسبي رقم 1 بعنوان الافصاح عن السياسات المحاسبية ، ويتكون المعيار من مقدمة تحتوي على خمسة فقرات اهمها بيان التغيرات في المركز المالي. وفي العام 1996م اصدار ديوان المراجع العام والخاص بمشروع المعيار المحاسبي السوداني الرابع والمتعلق بالتدفقات النقدية ، ويلزم الشركات المساهمة والمصارف ومؤسسات القطاع العام التي يزيد مجموع اصولها عن مائة مليون جنيه سوداني بأعداد بيان التدفق النقدي كجزء من البيانات المالية المنشورة.⁽³⁾

يتضح للباحث من خلال العرض التاريخي لنشأة قائمة التدفقات النقدية في كل مرحلة يتم التعرف على القصور ويتم معالجته بدراسات وابحاث من قبل المختصين وفي المرحلة الاخيرة اصبح محتوى وشكل القائمة تلبى احتياجات جميع الاطراف المستفيدة منها.

(1) عاطف فوزي ابراهيم جاد ، دور قائمة التدفقات النقدية كأدوات لتحليل مخاطر الائتمان في الأوراق المالية في مصر – دراسة نظرية تطبيقية ، (القاهرة : جامعة الازهر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م) ، ص 70 .
(2) محمد منصور ، مدى ملاءمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات ، (القاهرة : جامعة حلوان ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول ، 2001م) ، ص 86 .
(3) المعايير المحاسبية السودانية ، المعيار المحاسبي السوداني رقم 4 ، بيان التدفق النقدي ، (الخرطوم: ديوان المراجع العام ، 1996م).

ثالثاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية بالآتي (1):

1. تساعد في تقييم المرونة والسيولة المالية ، المرونة تعكس مقدرة المنشأة على اتخاذ قرارات فعالة لتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية ، أما السيولة فتعكس مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ويمكن أن تساهم في التقييم المالي للمنشأة.
2. توفر معلومات إضافية عن أصول وخصوم وحقوق الملكية بالمنشأة. (2)
3. تكشف عن حالات الاضطراب المالي التي تعاني منها المنشأة خاصة عندما تتجه إلى الافلاس ، وهو ما تعجز عنه القوائم المالية المعدة وفق أساس الاستحقاق المحاسبي. (3)
4. قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين توزيعات الارباح للمساهمين وانها اكثر اهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من انشطتها الرئيسية والتي يمكن ان تستخدم لمقابلة الالتزامات واستخدام جزء من فائض التشغيل في توسع المنشآت. (4)
5. معلومات التدفقات النقدية هي المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري بدلاً من قائمة المركز المالي .
6. يؤدي استخدام معلومات التدفقات النقدية إلى حدوث تخفيض التضليل الذي يمكن أن يحدث استخدام طرق وسياسات محاسبية عند إجراء المقارنات. (5)

حددت معايير المحاسبة الدولية أهمية قائمة التدفقات النقدية في الآتي: (6)

أ. توفر قائمة التدفق النقدي عند استخدامها مع باقي القوائم المالية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغييرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وفي هيكلها المالي ، بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها ومقدرتها على التأثير على مبالغ توقيت التدفقات النقدية من أجل أن تتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة ، وتعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها ، كما تمكن المستخدمين من عمل نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة ، كما إنها تحسن من القدرة على المقارنة عند إعداد تقارير عن أداء تشغيل المنشآت ، لأن هذه القائمة تستبعد الآثار الناتجة من استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

(1) د. العراقي عبد الصمد العراقي ، المحاسبة عن التدفقات النقدية - دراسة اختبارية ، (اسيوط: كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الخامس عشر ، 1998م) ، ص107.

(2) د. طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، (القاهرة: مكتبة الناسخ جيت للكمبيوتر ، 2002م) ، ص93.

(3) د. عصمت سيد أحمد عاشور ، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية - نظم المحاسبة عن التدفقات النقدية ، (القاهرة: مكتبة الناسخ جيت للكمبيوتر والنشر ، 1995) ، ص23.

(4) د. طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية مستقبلية ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2007) ، ص102.

(5) د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر الى بورصة الاوراق المالية ، تحليل القوائم المالية - تحليل العائد والمخاطر والتحليل الفني والاساسي ، (القاهرة: كيلوبتره للطباعة والنشر ، 1998) ، ص198.

(6) د. وجدي حامد حجازي ، مرجع سابق ، ص74 .

ب. تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية ، وتفيد في فحص مدى دقة التقديرات السابق إعدادها للتدفقات النقدية المستقبلية ، ولاختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر تغير الاسعار ، وأن أهميتها تنبع من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة ، فتشكل بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وفي إكتشاف خططها المستقبلية في التوسع. (1)

ذكر أهميتها المعيار المحاسبي رقم 7 بانها تتمثل في الآتي: (2)

أ. تقدم رؤية أفضل للهيكل المالي للمنشأة بما في ذلك سيولتها ومرونتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

ب. تساعد في تقديم أفضل المعلومات لأغراض تقييم التغيرات في أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية الخاصة بها.

يستطيع الباحث إضافة الأهمية التالية:

1. تساعد إدارة المنشأة على التقييم والتقويم ومنها يتم اتخاذ القرارات الرشيدة .
2. توفر معلومات مهمة لمستخدمي التقارير المالية والمستفيدين ، معلومات تعكس مدى قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات في المستقبل وقدرتها على استثمار تدفقاتها .
3. معرفة مدى قدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

رابعاً: أهداف قائمة التدفقات النقدية

تتمثل في الآتي: (3)

1. تقويم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
2. تقويم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح والحاجة للحصول على تمويل خارجي.
3. تقويم اسباب الاختلافات بين قائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي.
4. تقويم اثر كل من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل على المركز المالي للمنشأة.

(1) د. محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،(عمان: دار وائل للنشر ،2003م) ،ص161.
(2) عباس علي ميرزا ، جرهام جي هولت ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودليل وكتاب التنفيذ العملي ، ط3 ، (عمان : المطابع المركزيه، 2011م) ، ص42 .
(3) د. طارق عبدالعال حماد ،مرجع سابق ،ص143.

5. تلخيص الأنشطة التمويلية والإستثمارية وتوضيح مدى قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية من العمليات الجارية خلال الفترة والإفصاح عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي والتي لا تظهر بوضوح في القوائم المالية الأخرى (1).

حدد مجمع معايير المحاسبة المالية FASB أهداف قائمة التدفقات النقدية بالاتي: (2)

1. إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
 2. تعتبر المعلومات الواردة ضمن هذه القائمة مع المعلومات الواردة من القوائم المالية الأخرى اداة مفيدة تساعد في تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية مستقبلاً وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع ارباحها وتوفير احتياجاتها من التمويل الخارجي.
- في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية LASC مجموعة من الأهداف والأغراض من قائمة التدفقات النقدية منها: (3)

1. إن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها والتوقيت المناسب ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.
2. توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة .
3. توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية الاستخدام.
4. تطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات الحالية والتدفقات المستقبلية .
5. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منهما.
6. المساهمة مع القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة وهيكلها المالي ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية.

يستطيع الباحث اضافة الأهداف التالية:

1. تقييم أمثل للوضع المالي للمنشأة .
2. توفر معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل .
3. الإفصاح الشامل عن كيفية الحصول على النقدية وواجه إستخدامها.
4. تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها .

(1) العظمة محمد أحمد ، د. يوسف العادلي ، مقدمة في المحاسبة المالية ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1986م) ، ص 300.
(2) Nurenberg , Hugo , **Interest and Long Term Bonds in the Cash Flow Statement Under SFAS ,95** , (Statement of Financial Accounting Standard) The CPA Journal On Line(Jan1990).p102

(3) محمد العطار صبري ، محمد شوقي ، المحاسبة المالية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، مركز التعليم المفتوح للنشر ، 2003م) ، ص 70.

خامساً: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

تتمثل في الآتي: (1)

1. استخدامات الإدارة: توفر معلومات مهمة عن القرارات المتخذة كأصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط باستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات وضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

2. استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد المستثمرين، والدائنين وبقية المستفيدين في:

أ. قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.

ب. قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية.

ج. قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح على المساهمين.

د. مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.

هـ. معرفة أسباب اختلاف بين صافي الدخل والمدفوعات والمقبوضات.

يستنتج الباحث أن استخدامات قائمة التدفقات النقدية تتمثل في:

1. توفر معلومات إلى الإدارة بحيث تمكنها من اتخاذ القرارات.

2. يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمساهمين لمعرفة الوضع المالي للمنشأة

سادساً: مقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تتميز قائمة الدخل عن قائمة التدفقات النقدية بالآتي: (2)

أ. الاعتماد على أساس الاستحقاق عند إعداد نتيجة أعمال المنشأة

ب. مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها

تتميز قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل بالآتي :

1. تحديد أثر المصروفات غير النقدية على صافي التدفق النقدي .

2. بيان العمليات النقدية لمختلف الأنشطة التي حدثت خلال الفترة المالية وليس الارصدة الدفترية .

3. إظهار صافي التغيير في النقد في بداية ونهاية الفترة وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة تساعد في

كشف الوضع المالي للمنشأة .

يستنتج الباحث من خلال المقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي الآتي:

1. قائمة الدخل تعد وفق أساس الأستحقاق بينما قائمة التدفق النقدي تعد على أساس الدفع أو القبض الفعلي

2. قائمة الدخل تقابل إيرادات الفترة المالية بمصروفاتها وإيراداتها بينما قائمة التدفق النقدي تبين المتحصلات

والمدفوعات بغض النظر عن هذه المتحصلات والمدفوعات تخص السنة المالية.

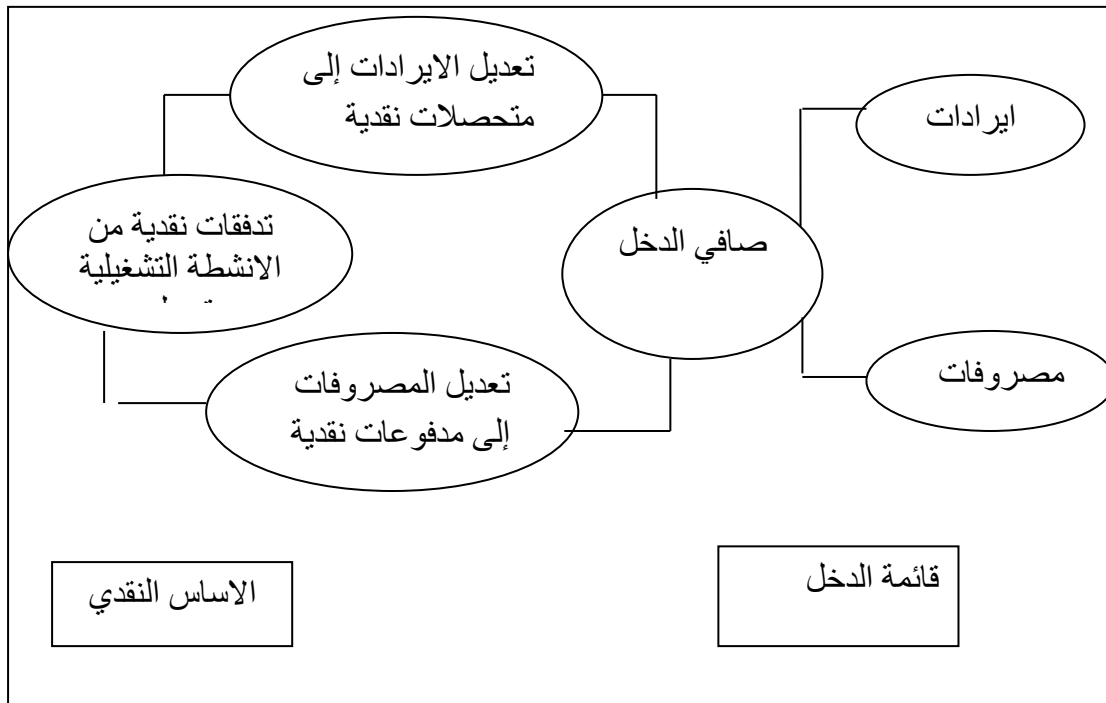
(1) د. منير شاكور محمد، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط3، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص143.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص163.

يوضح الشكل رقم (1/1/1) مقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية:

شكل رقم (1/1/1)

مقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية



المصدر : طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 195 .

يتضح للباحث من خلال الشكل اعلاه أن قائمة الدخل المعدة وفق أساس الاستحقاق يتم فيها إضافة جميع الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات نقدية أو غيرها كما يتم فيها طرح جميع المصروفات ، أما عند قائمة التدفقات النقدية يتم فيها حصر جميع العمليات النقدية فقط سواء كانت الإيرادات نقدية أو مصروفات نقدية ويكون حساب الفرق بينهما لإيجاد صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.

المبحث الثاني إعداد قائمة التدفقات النقدية

أولاً: تبويب المعلومات في قائمة التدفق النقدي

يتم تبويب وتصنيف المعلومات التي توضحها قائمة التدفقات النقدية إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة، التمويلية.⁽¹⁾ إن طريقة اعداد القوائم المالية تؤثر على المحتوى المعلوماتي التي تتضمنه القائمة وفي القرارات المتخذة من ثم فإن طرق اعداد القوائم المالية ومن ضمنها قائمة التدفق النقدي تؤثر في قدرة وامكانيات تلك القوائم بالمنشأة، فشمول القائمة على تفاصيل معينة في ظل اسس التبويب واحدى طرق الإعداد التي لاتضمنها القائمة فيما لوتم اعدادها بطريقة اخرى مما يساعد مستخدمى القوائم بشكل عام ومستخدمى قائمة التدفق النقدي بشكل خاص فى اتخاذ قرارات رشيدة.⁽²⁾ أيضاً تبويب معلومات قائمة التدفق النقدي إلى تدفقات نقدية خارجة وداخله وتتعدد مصادر هذه التدفقات لتشمل النقدية من الأنشطة التشغيلية داخله وخارجة، التدفقات من الأنشطة الاستثمارية داخله وخارجة وأخيراً التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية داخله وخارجة.⁽³⁾ تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال فترة معينة مبنية ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتكون ملائمة لأعمال المنشأة، يوفر التبويب حسب نشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمى البيانات المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة حيث يتم تقسيم الأنشطة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية كالآتي:⁽⁴⁾

1. الأنشطة التشغيلية

هى الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة و الأنشطة الأخرى التي لاتمثل أنشطة استثمار او تمويل. الأنشطة التشغيلية مقياس لقدرة المنشأة على المحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى.⁽⁵⁾ نصت معايير المحاسبة الدولية على أن التدفقات من الأنشطة التشغيلية هى الأنشطة الرئيسية المنتجة لايراد المنشأة، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن طريق أنشطة تنتج من المعاملات التي تدخل فى تحديد صافي الربح او الخسارة، لضمان نجاح المنشأة لايد أن تحقق تدفقات نقدية داخله من الأنشطة التشغيلية اعلى من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.⁽⁶⁾

(1) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 183.

(2) د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح، تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م) ص 196.

(3) د. حسين يوسف القاضي، د. سمير معزي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية. عرض البيانات المالية، (دمشق: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص 180.

(4) عباس علي ميرزا، مرجع سابق، ص 44.

(5) د. عبدالوهاب نصر الدين وآخرون، المحاسبة عن الادوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية فى صناعة التمويل والمنتجات السياحية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص 79.

(6) د. طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق، ص 566.

- أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تكون المصدر الأساسي للنقدية في المنشأة وتتمثل في الآتي: (1)
1. التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية تتمثل في :
 - أ. المقبوضات النقدية من مبيعات السلع او تقديم خدمات .
 - ب. المتحصلات من الفوائد الدائنة للقروض الممنوحة للغير .
 - ج. متحصلات من العملاء المدينين واوراق قبض .
 - د. مقبوضات نقدية تشغيلية اخرى .
 2. التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية تتمثل في : (2)
 - أ. مدفوعات لشراء مواد خام وبضائع .
 - ب. مدفوعات لسداد العملاء الدائنون واوراق الدفع .
 - ج. اجور العاملين .
 - د. المدفوعات النقدية التشغيلية الأخرى .
- يتضح للباحث أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي التدفقات التي تنتج من عمليات المنشأة سواء كانت بيع او تقديم خدمة وهي التدفقات التي تعطي مؤشر عن مدى مقدرة المنشأة لتوليد ارباح من عملياتها.
- 2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هي الأنشطة المتعلقة بالأصول ، ومن بيع أصول اخرى خلاف المخزون السلعي او المدفوعات مقابل زيادة استثمارات المنشأة في اوراق مالية او شراء أصول اخرى بغرض الاقتناء لتسهيل نشاط المنشأة وليس بغرض إعادة البيع . (3) هي التدفقات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المنشأة من تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتخلص منها . (4) عرفت أيضاً بأنها كافة العمليات في الاصول الثابتة والاستثمارات طويلة الاجل من بيع او شراء وتشمل أيضاً القروض المقدمة للغير ، يتطلب تحديد التدفقات من الأنشطة الاستثمارية تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وتوضح هذه التدفقات درجة توسع ونمو المنشأة والمبالغ التي استثمرتها المنشأة في اعمالها واستثمارات حقوق الملكية في منشآت اخرى وعمليات التصرف في الأصول غير المتداولة وذلك من خلال بنود الاصول الثابتة والأصول طويلة الأجل. (5)
- يتم تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية إلى : (6)
- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية**

(1) د. عبدالناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية-التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)، ص351.

(2) د. امين السيد احمد لطفي، التحليل المالي - لاغراض تقييم ومراجعة الاداء ، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 289.

(3) د. أحمد حلمي جمعة ، أساسيات المحاسبة ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 187 .

(4) د. احمد امين السيد لطفي ، مرجع سابق ، ص 138 .

(5) د. مفلح عقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، ط2 ، (عمان : دار المستقبل للنشر ، 2000م) ، ص 328 .

(6) د. احمد نور ، المحاسبة المالية ، القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2000م) ، ص385.

تتمثل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية بالاتي:

- أ. المتحصلات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الأصول الانتاجية .
- ب. المتحصلات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم والسندات طويلة الاجل والعقارات المملوكة من قبل المنشأة .
- ج. المتحصلات النقدية من العقود الاجلة والعقود المستقبلية والعقود الاختيارية وعقود المقايضة ما لم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل او المتاجرة.
- د. المتحصلات النقدية من سداد السلفيات والقروض المقدمة لأغراض اخرى.

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

تتكون التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية من:(1)

- أ. المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الاجل والنفقات التي تتحملها المنشأة من اجل تصنيع الأصول الثابتة داخلياً .
 - ب. المدفوعات النقدية التي تدفع من اجل الحصول على استثمارات طويلة الأجل .
 - ج. المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المبادلة وعقود المقايضة، والدفعات النقدية والقروض الممنوحة لاطراف اخرى وعن طريق المؤسسات المالية.
- يستنتج الباحث من التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار الاتي:

- أ. أنشطة مرتبطة بالأصول طويلة الأجل .
- ب. أنشطة تختص بتحصيل فوائد القروض الممنوحة.
- ج. أنشطة تختص بشراء الاسهم والسندات.

3. النقدية من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية هي التي يتم من خلالها إصدار الأسهم والسندات والحصول على قروض طويلة الاجل او قصيرة الاجل ،هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقراض التي تقوم بها المنشأة وهي التدفقات الناتجة من الأنشطة التمويلية المتعلقة بالحصول على الموارد للأصول سواء من قروض او من إصدار الأسهم ، وانها التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي كالتحويل عن طريق اصدار أسهم جديدة او الاقتراض من المصارف.(2) عرفت بانها طريقة الحصول على الأموال اللازمة لتغطية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنشأة تتميز ، الأنشطة التمويلية بالمعاملات المتعلقة بالاقتراض من الغير خلاف سداد الفوائد و المعاملات التي تختص بنود الالتزامات وحقوق الملكية .(3)

توضح التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كيفية تمويل المنشأة لاحتياجاتها من حقوق الملكية او التمويل

(1) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، (عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر ، 2004م)، ص 637 .

(2) د.محمد نشأت فؤاد ،مرجع سابق ،ص22.

(3) د. فائق شقير ،د عاطف الأخرس ، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2002م) ، ص89.

بالافتراض ،كما توضح التغييرات الحاصلة في رأس المال يتم دراسة المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية من الميزانية العمومية ويتم الحصول على مصادر التمويل بإحدى الطريقتين التاليتين (1):

- أ. التمويل عن طريق أصحاب المنشأة ، تتمثل في رأس المال الأساسي والاحتياطات والأرباح المحتجزة
 - ب. القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل والدائون.
- يتم تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إلى: (2)

التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية

تتكون التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية من:

- أ. المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم وأدوات الملكية الأخرى.
- ب. المقبوضات النقدية من إصدار أوراق الدفع والقروض والسندات والرهنات .

2. التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية

تتكون التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية من:

- أ. المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء واسترداد أسهم.
- ب. المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بالتأجير التمويلي.
- ج. السداد النقدي للمبالغ المقرضة.

يتضح للباحث بأن تبويب التدفقات الداخلة للأنشطة التمويلية تتكون من المتحصلات التي حصلت عليها المنشأة من مواردها الداخلية ، والتدفقات الخارجة تتمثل في الافتراض واسترداد الأسهم بغرض الحصول على التمويل.

ثانياً: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 المتطلبات اللازمة لعرض قائمة التدفقات النقدية والمعلومات والافصاحات المتعلقة بها كالآتي: (3)

- أ. افصاحات مطلوبة: هي مقدار الارصدة النقدية وما في حكمها
- ب. الإفصاحات الموصى بها حيث شجع المعيار الدولي للمحاسبة بتقديم افصاحات تسهيلات القروض و الاستثمار في المشروعات ومقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية والجغرافية والافصاح عن المبلغ النقدي للتدفقات النقدية الزائدة عن الطاقة التشغيلية.

أن قائمة التدفقات النقدية تستمد بياناتها من ثلاثة مصادر هي: (4)

1. الميزانية العمومية المقارنة

(1) د. يوسف جربوع وآخرون ، المحاسبة الدولية – مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 67 .

(2) د. وجدي حامد حجازي ، مرجع سابق ، ص 80 .

(3) د. نعيم دهمش ، المحاسبة وتحديات العولمة-تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، (عمان:دار وائل للنشر ،2002م) ،ص12

(4) المرجع السابق .ص133.

توفر معلومات عن التغييرات التي تطرأ على عناصر الاصول والالتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها .

2. قائمة دخل السنة الجارية

تساعد على تحديد التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة العمليات الجارية وتلك المتولدة منها خلال الفترة المحاسبية.

3. بيانات إضافية

تؤخذ من دفتر الاستاذ العام للحصول على مزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد المبالغ النقدية التي تم تقديمها أو استخدامها خلال الفترة المالية .

يستنتج الباحث من مصادر بيانات قائمة التدفق النقدي الآتي :

- أ. لا تعتمد على الاستحقاق .
- ب. مقارنة بين فترتين ماليتين للنقدية .
- ج. تعد من ميزان المراجعة بعد التسوية .
- د. تحتوي على معلومات عن التغييرات التي حدثت في أرصدة الحسابات .

ثالثاً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تستخدم مصادر بيانات قائمة الدخل ،المركز المالي ،المعلومات الإضافية لاعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال الخطوات التالية : (1)

الخطوة الأولى : تحديد صافي الزيادة او النقص في رصيد النقدية وفي هذه الخطوة يتم تحديد الفرق بين رصيد النقدية آخر وأول الفترة وذلك باستخدام قوائم المركز المالي .

الخطوة الثانية : تحديد صافي النقدية المحصلة او المستخدمة من خلال الأنشطة التشغيلية وتعتمد هذه الخطوة على تحليل بيانات قائمة الدخل وبيانات قائمة المركز المالي .

الخطوة الثالثة : تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، تعتمد هذه الخطوة على توفير البيانات التي توفرها قوائم المركز المالي والمعلومات الإضافية التي ترتبط بهذه الأنشطة .

يستخدم في اعدادها أساس الاستحقاق لأنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلية والخارجية او ما يعرف بالأساس النقدي يتم اعدادها وفق طريقتين:(2)

1. الطريقة المباشرة : يتم الافصاح عن مفردات كل من المقبوضات والمدفوعات النقدية والاجمالي لكل منهما ، يتم الاعداد عن مساهمة كل من أنشطة التشغيل في صافي النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل لمنشأة واحدة.(3) أن اعداد التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة يعد اكثر اتساقا مع الاهداف التي تسعى القائمة لتحقيقها وهي

(1) محمد عباس حجازي ،مرجع سابق ص28

(2) Saleem , Mohammed , **An Empirical of the Extent of Compliance with the Requirements of IAS 7 by Jordanian Companies** , (Jordan: Journal of Applied Science , Vol. 8 , No. 1 , 2005) , P.5.

(3) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، معايير المحاسبة الدولية – المعيار رقم 7 قائمة التدفقات النقدية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 1999م ، ص 128 .

توصيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية بشكل منفصل مما يمكن من التحليل وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.⁽¹⁾ تؤدي الطريقة المباشرة الى تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتبدأ القائمة بالمتحصلات النقدية من المبيعات ويطرح منها المدفوعات النقدية للمشتريات ومصروفات التشغيل وضرائب الدخل للوصول الى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل.⁽²⁾

يتضح للباحث عند إعداد الطريقة المباشرة يتم اتباع الآتي :

- أ. إيجاد الفرق بين النقدية في اول الفترة وآخر الفترة .
- ب. تحليل بيانات الميزانية العمومية والاضافية .
- ج. تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة والداخلية بشكل منفصل .
- د. عمل مذكرة تسوية لصافي الدخل .
- هـ. تحديد صافي التدفقات النقدية التشغيلية .
- و. تحديد صافي الزيادة او النقص في النقدية من الأنشطة الثلاثة .

مزايا الطريقة المباشرة

تتمثل في الآتي :⁽³⁾

- أ. تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم العلاقة بين صافي الربح او الخسارة وتدفقاتها في الفترة المالية بصورة افضل .
 - ب. أن القيم الظاهرة بقسم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تمثل القيم المحسوبة وليست ارصدة حسابات .
 - ج. تتميز المبالغ المحسوبة على أساس الطريقة المباشرة بموضوعية الاستخراج مما يمكن من التأكد من صحتها وسلامتها بكل سهولة ودون تحيز او اجتهاد شخصي.
 - د. إنسجام هذه الطريقة مع الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية حيث توفر معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية.
 - هـ. تعتبر المعلومات التي توفرها الأرقام التشغيلية عن التدفق النقدي التشغيلي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الاجمالي للتدفق النقدي التشغيلي مما يساعد في تقييم قدرة المنشأة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها وامكانية إعادة الاستثمار في عملياتها والتوزيعات النقدية المتحصلة للمساهمين .⁽⁴⁾
- يتضح للباحث بأن مزايا الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تكمن في انها توفر معلومات ملائمة عن الأنشطة التشغيلية بالتالي تساعد المنشأة على معرفة قدرتها على توفير السيولة وتوفير معلومات مفصلة تفيد في عملية التحليل المالي .

(1) د.عصاف سيد احمد عاشور ، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقا لاساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقا لاساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل ،(القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الاول، 1990م) ، ص 39.

(2) د.امين السيد احمد لطفي ،التحليل المالي ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 320.

(3) د.عبدالوهاب نصر واخرون ،مرجع سابق ،ص85

(4) حسام الدين الخداس ، محمد العبادي ، علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية الى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم ، (عمان : جامعة الاردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 32، العدد 1 ، 2005م) ، ص 153 .

يستطيع الباحث أن يضيف ميزة تتميز بها الطريقة المباشرة وهي توفير معلومات أكثر تفصيلاً وبساطة تفيد في التحليل المالي واتخاذ القرارات.

عيوب الطريقة المباشرة

تتمثل عيوب الطريقة المباشرة بالآتي:⁽¹⁾

- أ. تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الأمر الذي قد يكون سبباً مشتركاً لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفاً .
 - ب. إضافة أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية لكونه مصمماً لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق.
 - ج. لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية وبدلاً من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية .
- يوضح الشكل رقم (1/2/1) كيفية اعداد وعرض التدفقات النقدية من الانشطة الرئيسية وفق الطريقة المباشرة:

شكل رقم (1/2/1)

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	الجزئي	الكلي
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**
المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة		
المتحصلات من التوزيعات		
التسديدات للموردين مقابل مشتريات البضاعة		
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**
ثمن شراء آلات ومعدات		
ثمن بيع الآت ومعدات		
ثمن شراء الاراضى		
قرض ممنوح لاحدى الشركات تحصيل قروض ممنوحة للغير		
إستثمارات فى الاسهم والسندات		
بيع إستثمارات الاسهم والسندات		
التدفقات من الانشطة التمويلية		
إصدار اسهم		
سداد قروض طويلة الاجل		

(1) محمد عباس حجازي ، مرجع سابق، ص 28 .

		إصدار سندات
		توزيعات نقدية
**		صافي التغير في الرصيد النقدي
**		يضاف رصيد النقدية اول المدة
**		رصيد النقدية اخر المدة

المصدر: كمال الدين الدهراوى ، تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار ، (الاسكندرية : الدار الجامعية 2004م)، ص 158.
يرى الباحث من خلال الشكل ان الطريقة المباشرة هي سهلة الاعداد حيث يتم ايجاد الرصيد النقدي من خلال ايجاد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الثلاثة تشغيل واستثمار ،تمويل ومن ثم يتم إضافة رصيد النقدية في اول السنة المالية للحصول على الرصيد النقدي في آخر السنة المالية .

2. الطريقة غير المباشرة

تعد هذه الطريقة سهلة وتركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي العمليات التشغيلية ، حيث يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي المعد وفق أساس الاستحقاق والذي يتم الحصول عليه من قائمة الدخل وذلك باستبعاد الإيرادات والمصروفات التي تؤثر في صافي الربح ، لكنها لا تمثل عناصر نقدية للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أي أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة غير المباشرة يساوي صافي الربح او الدخل المحاسبي.(1) تحسب التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية كالآتي : (2)

1. التغيرات في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية.

2. البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل.

3. المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة .

يتضح للباحث بأن الطريقة غير المباشرة تعتمد عند إعدادها على صافي ربح التشغيل من قائمة الدخل.

مزايا الطريقة غير المباشرة

تتمثل مزايا الطريقة غير المباشرة بالآتي: (3)

1. تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لذا فهي توفر علاقة

جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي .

2. تركز على التغيرات في معظم بنود الأصول والالتزامات الجارية لمعرفة التدفق النقدي من أنشطة

التشغيل .

3. تكسب مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر

لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.

4. تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الارقام المحاسبية وفق

أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجة .

(1) منير شاكر محمد واخرون ، التحليل المالي ، (عمان: مطبعة الطليعة للنشر ، 2000م) ، ص160.

(2) د.مؤيد راضي خنفر ، د.غسان فلاح ، مرجع سابق ص198 .

(3) د.حسين احمد دحدوح ، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، (دمشق : جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 2 ، 2008م) ، ص 221 .

يتضح للباحث الآتي :

1. إن استخدام الطريقة غير المباشرة في التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤثر على جودة التقرير المالي.

2. توفر حلقة الربط بين القوائم المالية الثلاثة.

يستطيع الباحث ان يضيف المزايا التالية للطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

1. سهولة تحليل المعلومات المعدة وفق الطريقة غير المباشر.

2. سهولة عرض المعلومات بالقائمة.

3. توضيح التغيرات في بنود الاصول المتدولة.

عيوب الطريقة غير المباشرة

تتمثل عيوب الطريقة غير المباشرة بالاتي: (1)

1. لا توفر معلومات عن اجمالي المقبوضات النقدية ومعرفة مصادرها واجمالي المدفوعات النقدية وواجه

استخدامها مما يتعارض مع اهداف قائمة التدفقات النقدية هو التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2. الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في كيفية الوصول للتدفقات النقدية من العمليات المختلفة.

إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة

يوضح الشكل رقم (2/2/1) هيكل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة :

شكل رقم (2/2/1)

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة

صافي الربح على أساس الاستحقاق :	**	
<u>التعديلات</u>		
مصروف الاستهلاك	**	
ارباح بيع الاصول الثابتة	**	
صافي ربح التشغيل النقدي قبل التغيرات في رأس المال العامل :		
<u>التغيرات في الاصول المتداولة</u>		
التغير في رصيد المدينين		
التغير في رصيد المخزون	**	
التغير في رصيد الايرادات المستحقة	**	
التغير في رصيد المصاريف المدفوعة مقدماً	**	
<u>التغيرات في الخصوم المتداولة</u>	**	
التغير في رصيد الدائنين		

(1) أ.د. زياد رمضان ، د. محمود الخلايلة ، التحليل والتخطيط المالي ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2013م) ، ص 172 .

	**	التغير في رصيد المصاريف المستحقة
	**	التغير في رصيد الإيرادات المستلمة مقدماً
	**	اجمالي التعديلات
**		<u>صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل</u>
**		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
	**	النقد المحصل من بيع الموجود الثابت
	**	النقد المدفوع لشراء الموجود الثابت
	**	<u>صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار</u>
**	**	التدفق النقدي من عمليات التمويل
		النقد المحصل من اصدار الاسهم
	**	النقد المحصل من أ.د. مصرفية
	**	توزيعات ارباح نقدية
	**	<u>صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل</u>
**		صافي التدفق النقدي خلال العام
**		رصيد النقدي في بدء العام
**		رصيد النقدية في نهاية العام

المصدر : محمد صبري العطار وآخرون ، المحاسبة المالية ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 1997) ، ص 162 .

رابعاً:المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة

يتمثل الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في الآتي: (1)

1. تقدم الطريقة المباشرة معلومات أفضل من التي تقدمها الطريقة غير المباشرة عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة فالمعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة تفيد في تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة بالإضافة إلى المبالغ النقدية المتوقع توفرها في المستقبل .
2. تعتمد الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية على اظهار التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل وتحليل صافي الأرباح الى بنود مصاريف ، إيرادات ويتم إظهار صافي التدفقات النقدية.
3. تعتمد الطريقة غير المباشرة على إعداد التدفقات النقدية من عمليات التشغيل من خلال قائمة الدخل.
4. الطريقة غير المباشرة مفضلة عن الطريقة المباشرة حيث وضع المعيار المحاسبي رقم(95) من مزايا الطريقة غير المباشرة أنها تعتمد على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وهي توفر علاقة مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية والدخل ، الميزانية العمومية.(2)

(1) د. نعيم دهمش ، مرجع سابق ص 225 ، .

(2) محمد قاسم شلتوت ، الحاجة المتزايد الى الإفصاح المستقل عن قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل وراس المال-دراسة نظرية تطبيقية ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 16 ، العدد 4 ، 1992م) ، ص 14 .

ولاستفادة من مزايا الطريقتين يفضل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الشاملة بحيث يتم أولاً تطبيق الطريقة المباشرة ثم يخصص جزء من القائمة لبيان التسوية اللازمة لتعديل رقم صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي أي العرض وفق الطريقة المباشرة (1).

يستنتج الباحث من المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة الآتي :

أ. الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة كيفية حساب التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة.

ب. المعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة مفيدة للتحليل .

ج. الطريقة غير المباشرة هي المفضلة في التطبيق العملي .

يتم عرض مقارنة من حيث تطبيق الطريقة المباشرة وغير المباشرة لقائمة التدفقات النقدية بالشكل التالي

شكل رقم (3/2/1)

مقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة	
1. المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)
2. الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل
3. معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حده ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

المصدر : د. طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس - الأعداد والعرض والتحليل ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006م) ، ص 301 .

يتضح للباحث من خلال الشكل اعلاه بأن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة تتمثل في معالجة البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح ع

(1) د. محمد عباس بدوي ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية ، (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر ، 2002م) ، ص 301.

المبحث الثالث

مقاييس الأداء المالي لقائمة التدفقات النقدية

أولاً: مقاييس السيولة المالية

توفر هذه المقاييس المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتم تحويل الاصل إلى نقدية او حتى يدفع الالتزام. (1) وتقاس بمقدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل بما لديها من نقدية ، أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. (2) وترتبط قوة او ضعف سيولة المنشأة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إذا كان صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية موجباً يمكن لإدارة المنشأة ان تستخدمه إما في توسيع الانشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل ، إذا كان سالباً على المنشأة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز. (3) تعكس هذا المقاييس مقدرة المنشأة على توفير السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية لمواجهة الالتزامات النقدية الجارية إذ ترتبط قوة او ضعف سيولة الوحدة الاقتصادية بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فهو يمثل الاساس الذي يعتمد عليه في توفير السيولة. (4) وعرفت بانها مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة قصيرة الاجل وتقاس بتقييم مكونات الاصول المتداولة والخصوم المتداولة. (5) تعبر مقاييس السيولة عن مقدرة المنشأة لتحويل الاصول إلى نقدية بدون خسارة ومقدرتها على سداد التزاماتها الجارية. (6)

يستنتج الباحث من مقاييس السيولة المالية الآتي :

- أ. مقدرة المنشأة المالية لتوليد تدفقات نقدية .
- ب. القدرة على سداد الالتزامات المتداولة .
- ج. مدى كفاءة النشاط التشغيلي للمنشأة .
- د. معرفة المبالغ والوقت الذي يمكن أن يتحول فيه الأصل إلى نقدية .

يستطيع الباحث أن يعرف مقاييس السيولة المصرفية بأنها قدرة المنشأة على تلبية إحتياجات وحداتها الإقتصادية ومواجهة التزاماتها الجارية.

المؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المالية

تتمثل المؤشرات في الآتي: (7)

(1) العراقي عبد الصمد العراقي ، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 65 ، 1990م) ، ص 152 .

(2) د. منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات ، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2002م) ، ص 410 .

(3) د. محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص 170 .

(4) عبد الناصر محمد نور ، التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات ، (الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 2006م) ، ص 190 .

(5) طارق عبد العال حماد ، التحليل الفني والاساسي للأوراق المالية ، (الاسكندرية: دار الجامعة ، 2006 م) ص 255 .

(6) د. سليمان ابو صباح ، الإدارة المالية ، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر ، 2009م) ، ص 245 .

(7) د. محمد مطر ، مرجع السابق ، ص 171 .

1. مؤشر تغطية النقدية

عرف مؤشر تغطية النقدية بأنه قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية ، وتتكون التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من الآتي :

أ. الديون والقروض .

ب. الدفعات الايجارية لعقود الايجار الرأسمالية .

ج. المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة .

د. توزيعات الارباح .

يحسب مؤشر تغطية النقدية كالآتي:

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

يتضح للباحث بأن مؤشر تغطية النقدية مؤشراً لقياس مدى قدرة المنشأة لتحقيق تدفقات نقدية موجبة وارتفاع هذا المؤشر يدل على ان المنشأة تتمتع بسيولة مالية .

2. مؤشر المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

يعبر المؤشر عن قدرة المنشأة من الاستفادة من تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلاً من استثمارها في التوسع من الأنشطة التشغيلية ، ويحسب بالمعادلة التالية:⁽¹⁾

مؤشر المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

فوائد الديون

يتضح للباحث ان المؤشر يقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها أي قدرتها على سداد الديون.

ثانياً:مقاييس السيولة المصرفية

1. مفهوم السيولة المصرفية

السيولة المصرفية هي مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته بسرعة وذلك من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى نقد سائل. ⁽²⁾ وعرفت بأنها قدرة المصرف على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة ، وتقديم التسهيلات الائتمانية.⁽³⁾سيولة الجهاز المصرفي هو الفرق بين الأموال المتاحة له والأموال المستخدمة في

(1) د. مؤيد الفضل ، أثر الارباح المحاسبية على العوائد السوقية للاسهم ، (بغداد : المجلة العربية للمحاسبة ، العدد 1 ، المجلد 4 ، 2001م) ، ص 77 .

(2) رضا صاحب أبو حمد ، فائق مشعل قدوري ، إدارة المصارف ، (الموصل : دار ابن الاثير للنشر ، 2005م) ، ص 210 .

(3) د.علي شاهين ، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف الاسلامية ، (غزة : دار الجامعة الاسلامية ، 2006م) ، ص 89 .

مختلف انواع الموجودات بحيث تتوفر سيولة فائضة وهي التوازن المتعارف عليه مصرفياً⁽¹⁾ وعرفت بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض⁽²⁾. يستنتج الباحث من تعريفات السيولة المصرفية الآتي:

أ. مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

ب. قدرة المصرف لتحويل الاصول المتدولة الى سيولة.

ج. التوازن بين الموجودات والاموال المستخدمة.

يستطيع الباحث تعريف السيولة المصرفية بأنها الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة بالاضافة الى موجودات مالية تتصف بالسيولة لمواجهة سحبوات العملاء وتقديم التسهيلات الائتمانية .

مؤشرات السيولة المصرفية

تستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف تتمثل في :

1. مؤشر الرصيد النقدي

يشير هذا المؤشر إلى معرفة مقدرة النقد والأرصدة الأخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف للوفاء بالتزاماته المصرفية وحسب كالاتي⁽³⁾:

مؤشر الرصيد النقدي = النقدية لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة

الودائع وما في حكمها

أيضاً تستخدم مؤشرات السيولة كادوات لقياس وتقييم المركز الائتماني للمصرف وتشمل الآتي

أ. مؤشر التداول

يهدف المؤشر الى قياس التوازن بين الاستخدامات والموارد قصيرة الاجل ويفيد في معرفة قدرة المصرف على مواجهة التزاماتها وزيادة المؤشر دليل على ان سيولة المصرف جيدة.

مؤشر التداول = الموجودات المتداولة

المطلوبات المتداولة

ب. مؤشر السيولة السريعة

مؤشر لمعرفة الاصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها للنقص في قيمتها عند التصفية وتشمل النقدية والاستثمارات المؤقتة تحسب كالاتي:

مؤشر السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - المخزون

المطلوبات المتداول

(1) د. خليل محمد حسن الشماع ، إدارة السيولة في المصارف ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2012م) ، ص 5 .

(2) د. خالد امين ، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة ، (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2000م) ، ص 77

(3) د. عبدالرحمن توفيق ، تقييم الاداء المالي والاداري للمشروعات ، (القاهرة: مركز الخبرات للنشر ، 2004م) ، ص 69 .

ج. مؤشر النقدية

يستخدم مؤشر النقدية لمعرفة مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته من النقدية المحصلة من الأصول سريعة التداول وبحسب كالاتي:

$$\text{مؤشر النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية ونسبة النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

يتضح للباحث بأن مؤشر النقدية يقيس مقدرة المصارف على توفير السيولة اللازمة لعملائها.

2. مؤشر الاحتياطي النقدي القانوني

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها من ودائع، تحتفظ بها في خزانة البنك المركزي في شكل رصيد نقدي دائم يسمى بالاحتياطي النقدي القانوني، إن ارتفاع هذا المؤشر يزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية وبحسب كالاتي:⁽¹⁾

$$\text{مؤشرات الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

يتضح للباحث بأن مؤشر الاحتياطي النقدي القانوني يقيس مقدرة السيولة المحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي لمعرفة حجم سيولته القانونية.

3. مؤشر السيولة القانونية

عرف بأنه مقياس لقدرة الاحتياطات على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف وبحسب كالاتي:⁽²⁾

$$\text{مؤشرات السيولة القانونية} =$$

$$\frac{\text{نقدية وذهب + الارصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية واوراق مالية + ادونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع + المبالغ المقرضة بالبنك المركزي + مستحقات المصارف + صكوك وحولات}}$$

يتضح للباحث بأن مؤشر السيولة القانونية يعطي مؤشراً كافياً عن حجم السيولة بالمصرف وتشمل النقدية بالخزينة وجميع والاوراق التجارية والمالية وهو عبارة عن الفرق بين الاصول والخصوم.

4. مؤشر توظيف الاموال

يفيد هذا المؤشر في معرفة مدى ملاءمة توظيف الاموال المتاحة للمصرف لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلفيات وارتفاع هذا المؤشر يدل على قدرة المصرف لتلبية القروض وبحسب بالمعادلة التالية:⁽³⁾

$$\text{مؤشر توظيف الاموال} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{100\%} \times \text{الودائع وما في حكمها}$$

(1) عباس بشير العلاف، إدارة المصارف - مدخل وظيفي، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001م)، ص 122.

(2) د.سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الاستثمار - التمويل، التحليل المالي - مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص 122.

(3) د.أحمد سليمان اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، (عمان: دار الفكر، 1997م)، ص 203.

ينضح للباحث بان هذه المؤشرات ترتبط بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء مؤشر التوظيف فإنه يرتبط بعلاقة عكسية مع السيولة أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من مؤشر الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني .

ثالثاً:مقاييس الربحية

1. مفهوم الربح

هو صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين أي زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج السلع ونقلها وخزنها وتسويقها فالربح هو الفائدة على التكاليف.(1) عرف أيضاً بأنه علاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها.(2) عرف الربح بأنه مقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج والتدفق النقدي الصافي الذي يتم بموجب أساس الاستحقاق النقدي.(3) عرف بأنه المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الاسواق المصرفية وجودة قدرتها على توفر الأمان للمصرف.(4) عرف من وجهة نظر محاسبية بأنه زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة اما من وجهة النظر الاقتصادية فإنه زيادة الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرصة البديلة.(5)

يستنتج الباحث من مفهوم الربح الآتي :

1. مقياس يدل على كفاءة المنشأة لاستغلال مواردها .
2. مؤشر لمعرفة جودة إدارة المنشأة .
3. التدفق النقدي الناتج من عمليات المنشأة .

يستطيع الباحث تعريف الربح بأنه الأرباح التي تحصلت عليها المنشأة من استثمار مواردها والحصول على عائد من نتائج عملياتها.

2. مقاييس جودة الربحية

تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس ان صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق في حين يتم تحديد صافي التدفق النقدي بموجب الاساس النقدي .(6)

(1) د. كنجو عبود كنجو ، الإدارة المالية ، (عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر ، 2007م) ، ص 405 .

(2) زياد رمضان ، أساسيات في الإدارة المالية ، (عمان : دار صفاء للنشر ، 1999م) ، ص 205 .

(3) شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 182 .

(4) طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات – المفاهيم والمبادئ والتجارب ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 477 .

(5) رضا صاحب ابو حمد وآخرون ، مرجع سابق، ص 70 .

(6) نور الدين عجيب أبو زناد ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص

ومن المؤشرات التي تخدم أغراض مقاييس جودة الربحية الآتي: (1)

1. مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

يعبر هذا المؤشر عن قياس مقدرة المنشآت على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية وعلى وجه الخصوص سداد الديون وشراء الاصول ودفع توزيعات الارباح ،
ويحسب مؤشر كفاية التدفقات النقدية بالمعادلة التالية: (2)

مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الاساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الاساسية ما يلي: (3)

- أ. التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .
- ب. مدفوعات أعباء الديون .
- ج. الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية .
- د. سداد الديون المستحقة خلال العام

2. مؤشر النقدية التشغيلية

يوضح مؤشر النقدية التشغيلية مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، ويحسب بالمعادلة التالية: (4)

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي

صافي الدخل

يتضح للباحث بأن مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية لها دور فعال لمعرفة ما إذا كانت المنشأة قادرة على توليد تدفقات نقدية لتسديد ما عليها من التزامات .

3. مؤشر دليل النشاط التشغيلي

يوضح هذا المؤشر مقدرة الأنشطة التشغيلية على توليد التدفق النقدي التشغيلي ، ويوضح أيضاً مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وتعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفق أساس الاستحقاق ووفق الأساس النقدي أرباح المنشأة. (5)
يحسب مؤشر دليل النشاط التشغيلي بالمعادلة التالية :

(1) د. أحمد حسين علي حسين ، المحاسبة الادارية المتقدمة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 245 .

(2) Chotkunakitti , Porntip , **Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies** , (Australia: Southern Cross University , In Partial Fulfillment the Degree of Doctor of Business Administration , 2005) , P.99.

(3) د. محمد مطر ، المحاسبة المالية - مشاكل القياس والافصاح والتحليل ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1994م) ، ص 170 .

(4) د. محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، مرجع سابق ، ص 162 .

(5) د. احمد حلمي جمعة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 78 .

مؤشر دليل النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي

على ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

يتضح للباحث بأن هذا المؤشر يقيس قدرة المنشأة على تحقيق الربح قبل الضريبة والفوائد.

4 . مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

يقيس مؤشر العائد على الأصول مدى مقدرة أصول المنشأة على توليد صافي تدفق نقدي تشغيلي ويحسب بالمعادلة التالية: (1)

مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي

إجمالي الأصول

5. مؤشر العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

يوضح المؤشر عن مدى سياسة المنشأة الائتمانية لتحصيل النقدية .ويحسب بالمعادلة التالية : (2)

مؤشر العائد على المبيعات = جملة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

على صافي المبيعات

يتضح للباحث بأن مؤشر العائد على المبيعات يقيس مقدرة المنشأة على تحصيل النقدية من عملائها وسياسة التحصيل المتبعة بالمنشأة.

6. مؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

يبين هذه المؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك مؤشراً ايجابياً على مدى كفاءة المنشأة ، ويحسب بالمعادلة التالية (3) :

مؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية

حقوق الملكية

يتضح للباحث بأن كلما كان مؤشر العائد على حقوق الملكية جيد يدل على مقدرة المنشأة على تحقيق

تدفقات نقدية تشغيلية عالية تم توزيعها على حملة الاسهم واصحاب حقوق الملكية

مؤشرات الربحية المصرفية

مفهوم الربحية المصرفية

يقصد بالربحية المصرفية العائد المالي الناتج من توظيف موارد المصرف واستخدام الاموال في الموجودات

المربحة او المكتسبة للفوائد وهي الاستثمارات والقروض. (4) وعرفت بانها قدرة المصرف على تحقيق زيادة في

(1) د. سيد محمد الهواري ، دسعيد توفيق عبدي ، الادارة المالية - قرارات الاجل الطويل والتحليل المالي ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2006م) ، ص236 .

(2) د. منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص43 .

(3) فراس قياصة ، فهم التقارير المالية في المحاسبة والادارة ، (دمشق:جامعة الرباط ، شعاع للنشر والعلوم ، 2006م) ، ص167 .

(4) Hempel , George , Simonson , **Bank Management** , (USA: Jphn Wiler , 1994) , P 100.

قيمة الاصول المستثمرة ، هو الفرق بين النقد المدفوع على الاستثمار والنقد المقبوض من بيع عناصر الاستثمار وهى القروض والتسهيلات الائتمانية.⁽¹⁾ وعرفت بأنها قدرة إدارة المصرف على تحقيق الارباح من الاموال المستثمرة من العائد على الموجودات والاستثمار.⁽²⁾

يستنتج الباحث من مفهوم الربحية المصرفية الاتي:

أ. الارباح المحققة من منح التسهيلات الائتمانية.

ب. الارباح المحققة من الإستثمارات قصيرة الاجل.

يستطيع الباحث أن يعرف مفهوم الربحية المصرفية بأنها التوظيف الامثل لموارد المصرف وتحقيق عائد من التسهيلات ، و الإستثمارات.

مؤشرات الربحية المصرفية

تقيس مؤشرات الربحية المصرفية اداء المصارف في كيفية استغلال مواردها استغلال امثل لتحقيق الارباح ، تشمل مؤشرات الربحية المصرفية المؤشرات التالية:⁽³⁾

1. مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار اموال المالكين ، وان ارتفاع هذا المؤشر دليل جيد لقياس أداء الإدارة حيث ان انخفاض المؤشر يشير إلى أن هناك تحول متحفظ من القروض ويتم حسابه وفق الصيغة الآتية:⁽⁴⁾

$$\text{مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100}{\text{حقوق الملكية}}$$

2. مؤشر معدل العائد على الودائع

يستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف لتحقيق الارباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويتم وفق المعادلة التالية :

$$\text{مؤشر معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة} \times 100}{\text{إجمالي الودائع}}$$

3. مؤشر معدل العائد على الأموال المتاحة

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في تحقيق تدفقات من الاموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع ، وارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف على تحقيق التدفقات من توظيف الأموال في الموجودات المرحة ويقاس وفق الصيغة الآتية:⁽⁵⁾

(1) ابراهيم مختار ابراهيم ، إدارة الاموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها ، (بيروت : دار تموز للنشر ، 1990م) ، ص 98 .
(2) محمد سلطان محمد ، إدارة البنوك ، (القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، 2005م) ، ص 210 .
(3) وليد الحيايى ، محمد عثمان ، التحليل المالي ، (عمان : دار حنين للنشر ، 1998م) ، ص 20 .
(4) د.محمد عبدالخالق ، الادارة المالية والمصرفية ، (عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص 173 .
(5) ناظم محمد نور الشمري النقود والمصارف ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 435 .

$$\text{مؤشر معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100}{\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}}$$

4. مؤشر معدل العائد على الموارد المتاحة

يقيس هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة التي تتمثل في الخصوم وحقوق الملكية ويتم حسابه بالطريقة التالية: (1)

$$\text{مؤشر العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}}$$

5. مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة

يعد مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة دليل لمعرفة الاداء الايرادي للمصرف من نتائج عملياته من الاستثمارات ويتم حسابه وفق المعادلة التالية: (2)

$$\text{القوة الايرادية للأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة} + \text{الفوائد المستحقة}}{\text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}}$$

يعكس المقام الموارد التي حصل عليها المصرف من كافة الاطراف كما يعكس البسط العائد الذي حققه من الاستثمارات .

6. مؤشر الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة

يشير مؤشر الفوائد المكتسبة الى الفوائد المستحقة إلى عدد مرات تغطية الفوائد المكتسبة للفوائد المستحقة للمصرف وقدرتها على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه من استثماراته (3)

$$\text{مؤشر الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة} = \frac{\text{الفوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

يتضح للباحث من مقاييس مؤشرات الربحية المصرفية الآتي:

1. معرفة حجم التدفقات الناتج من ودائع العملاء.
2. قياس العائد المتحقق من أموال المالكين.
3. قياس كمية النقدية المتحقق من الاستثمار في أصول طويلة الأجل.
4. قياس قدرة المصرف من تحقيق تدفقات نقدية من الموجودات.
5. قياس كفاءة الإدارة في توليد الإرباح من الأموال المتاحة.
6. قياس قدرة المصرف على تحصيل الفوائد وسدادها.

(1) منير ابراهيم هندي ' مرجع سابق ، ص439.

(2) محمد بدر عبدالحسين ، تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد ، (البصرة : جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 17 ، 2006م) ، ص138 .

(3) مرجع سابق، ص440.

رابعاً: المرونة المالية

عرفت المرونة بأنها قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الازمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص غير المتوقعة. (1) وعرفت بانها مقياس لقدرة المنشأة على تحسين أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة، من خلال الحصول على التعديل او التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية ، أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة ، وتقاس مدى مقدرة المنشأة على تغطية التزاماتها (طويلة الأجل) من عملياتها التشغيلية دون اللجوء إلى أحد أصولها. (2) وعرفت بأنها خاصية تعطي المنشأة القدرة على اتخاذ الاجراء التصحيحي الذي سيعادل او يزيل الزيادة في المطلوبات والمدفوعات النقدية المتوقعة ، وتحسب بالمعادلة التالية. (3)

مؤشر المرونة = صافي النقد المتوفر من الانشطة التشغيلية
متوسط مجموع الإلتزامات

كلما كان المؤشر مرتفع كلما كانت المنشأة بعيدة عن المشاكل المالية .

يستنتج الباحث من مفاهيم المرونة المالية بأنها :

1. القدرة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية.

2. إمكانية المنشأة لتوفير أوضاعها في فترات التعثر المالي.

3. سداد الديون طويلة الأجل من تدفقاتها التشغيلية.

4. سهولة تحويل الموجودات إلى نقدية.

يستطيع الباحث تعريف المرونة بأنها المقدرة المالية الجيدة التي تتمتع بها المنشأة حتى تمكنها من مقابلة

التزاماتها طويلة الأجل من تدفقاتها التشغيلية.

خامساً: مقاييس تقييم سياسة التمويل

تتكون من مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد لمعرفة مقدرة كفاءة الادارة فى سياسة

توزيعات الارباح على المساهمين وتقييم مساهمة مصادر التمويل فى الاستثمار وقياس مساهمة المتحصلات

وتتكون مقاييس تقييم سياسة التمويل من المؤشرات التالية: (4)

(1) رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، مرجع سابق ، ص 302 .

(2) علي شاهين ، محفوظ اسماعيل ، مبادئ المحاسبة المالية ، ط2 ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، 2004) ، ص 225 .

(3) د. فاطمة جاسم محمد، ديبان توفيق نجم ، أثر الملكية في المرونة المالية للمصارف ، (البصرة : جامعة البصرة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 16 ، 2009م) ، ص 218.

(4) د.منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات ، ط3، (عمان : دار وائل للنشر ، 2008م) ، ص 165.

1. مؤشر التوزيعات النقدية

يوضح المؤشر سياسة المنشأة في توزيع الأرباح وتدل على ما إذا كانت المنشأة تحقق تدفقات نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات، يفيد المؤشر المستثمرين من المقارنة بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار سياسة توزيع الأرباح ، ويحسب كالاتي:⁽¹⁾

$$\text{مؤشر التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}$$

2. مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة

يوضح المؤشر عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الاسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من انشطتها التشغيلية ويحسب كالاتي:⁽²⁾

مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة =

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

3. مؤشر الانفاق الرأسمالي

ان هذا المؤشر يوفر المقدرة النسبية لمصدر التمويل الخارجي في تحويل حيازة الأصول الثابتة بتوفير مؤشرات تفيد المستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام اموالهم ومدى نجاح إدارة المنشأة في اتباع سياسة عقلانية في تمويل الاصول طويلة الاجل من مصادر تمويل طويلة الاجل للمحافظة على التوازن المالي ، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:⁽³⁾

مؤشر الانفاق الرأسمالي =

$$\frac{\text{الانفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وصادر الاسهم والسندات}}$$

يستنتج الباحث من مقاييس تقييم سياسات التمويل الآتي :

1. تعكس المقاييس سياسة توزيع الأرباح .
2. توضح قدرة المنشأة على تحقيق العائد من الاستثمار .
3. معرفة مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار .

(1) ثائر قدومي ، استخدام قائمة التدفقات لتقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ، (عمان : المجلة الاردنية للعلوم

التطبيقية ، العدد 1 ، 2006م) ، ص 120 .

(2) د.منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص166 .

(3) شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص 189 .

سادساً: التدفق النقدي الحر

التدفق النقدي الحر هو المبلغ الذي تكون فيه المنشأة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الاضافية وتسييد الديون وشراء أسهم الخزنة وهو إضافة لسيولة المنشأة. (1)، وعرف بأنه قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة. (2) كما عرف بأنه النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها النفقات الرأسمالية المطلوبه للمحافظة على المستوى المالي للعمليات ، تغطي هذه النقدية كل من عمليات التشغيل الجارية والمستثمرة والفوائد وضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح. (3) ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية: (4)

التدفق النقدي الحر =

صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل

يستنتج الباحث من تعريف مقياس التدفق النقدي الحر الآتي :

1. قياس الأرباح التي تحققها المنشأة .

2. قياس التدفقات النقدية لدفع استحقاق المستثمرين .

3. تقييم المنشأة وتحديد مقدرتها .

يستطيع الباحث ان يعرف التدفق النقدي الحر بأنه المبالغ التي تحصلت عليها المنشأة من عملياتها التشغيلية بعد سداد التزاماتها وشراء احتياجاتها وهو فائض تخصصه المنشأة للاستثمار .

(1) فداغ الفداغ ، المحاسبة المتوسطة ، ط2 ، (عمان : دار الوراق للتوزيع ، 2002م) ، ص 213 .

(2) طارق عبد العال حماد التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، مرجع سابق ، ص 305.

(3) هيني جيرونيج ، معايير التقارير المالية الدولية ، ترجمة طارق عبد العال حماد ، (القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2002م) ، ص 57.

(4) ري جارسون واخرون ، المحاسبة الادارية ، ترجمة عصام الدين زايد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص 377.

ويوضح الشكل رقم (1/3/1) مقاييس الاداء المالي لقائمة التدفقات النقدية .

شكل رقم (1/3/1)

مقاييس الأداء المالي للتدفقات النقدية



المصدر : شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 190 .

سابعاً: أهداف مقاييس التدفقات النقدية

تهدف مقاييس قائمة التدفقات النقدية الى تحقيق اهداف منها: (1)

أ. تزويد الاطراف المستفيدة بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات لمعرفة قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية فى المستقبل.

ب. معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وسياسة توزيع الارباح.

ج. نشر معلومات مفصلة بالانشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية تفيد فى عملية إتخاذ القرارات.

د. توفر افصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية.

هـ. تطوير نماذج من اجل اجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

يستطيع الباحث أن يضيف الاهداف الاتية:.

أ. تعطى مؤشر عن فعالية المنشأة لتحقيق ارباح.

ب. معرفة التدفقات النقدية المتوقعة فى المستقبل.

ج. يوفر معلومات مفصلة لمستخدمي القوائم المالية.

ثامناً: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية

يكتسب تحليل قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في منشآت الأعمال لدورها الهام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان بشكل خاص. (2) كما أن المعلومات الناتجة عن تحليل القائمة تهم مجموعات متعددة منها ، الدائنون الذين يهتمون بالسيولة في المصرف لمعرفة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاههم وأصحاب الاسهم الذين تهمهم الربحية ، في المصرف وقدرتها على توليد الارباح ، والمقرضين الذين تمكنهم المعلومات المستخرجة من تحليل التدفقات النقدية للتعرف على قدرة المصرف على منح الائتمان ، بالإضافة للجهات الرقابية الذين يهتمون بسلامة العمل المصرفي وضمان حقوق المودعين والتعرف على مدى سلامة المركز المالي للمصارف والهيكل التمويلية لها ومدى التزامهم بنسبتي الاحتياطي والسيولة والجوانب المتعلقة بالتوسع الائتماني. (3) تتمثل أساليب تحليل قائمة التدفقات النقدية بالآتي : (4)

أ. تحليل العلاقة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية : يمثل تحليل العلاقة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية إحدى أهم أساليب تحليل التدفقات النقدية ويقوم هذا الاسلوب على تحديد هيكل مالية للتدفقات النقدية.

ب. اعداد مؤشرات ونسب تحليل التدفقات النقدية .

ج. تحليل العلاقات التشابكية المتداخلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية وعناصر الموازنة .

(1) د. عبد الناصر محمد سيد درويش ، مرجع سابق ، ص 350 .

(2) د. محمد مطر ، التحليل المالي – الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، (عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1997م) ، ص 185

(3) د. مصطفى اسماعيل عويس ، تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، 1990م) ، ص 3 .

(4) د. محمد حسين عيسى ، دراسات في المحاسبة الإدارية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2007م) ، ص 97 .

من خلال هذا الاسلوب يتم إعداد الموازنة النقدية التي تضم تقديرات لعناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترة زمنية مستقلة ، ويتم استخدام هذه الموازنة كأداة لتخطيط وإدارة النقدية خلال هذه الفترة. يتضح للباحث بأن تحليل قائمة التدفقات النقدية مهمة لإدارة المنشأة حتى تتمكن من معرفة قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وعائد استثماري جيد وتشغيل امثل لتمويلاتها.

المبحث الاول الائتمان المصرفي

اولاً: تعريف الائتمان المصرفي

هي حزمة من التسهيلات الائتمانية التي يطلبها العميل من المصرف لأستخدامه فى غرض محدد ومعلوم للمصرف ،بشروط محددة وضمانات متفق عليها خلال المدة المتفق عليها بهدف تنمية نشاط العميل الجارى المتسم بالنجاح ،مقابل تعهد العميل برد المبلغ مع هوامش الارباح والعمولات والمصاريف المستحقة خلال المدة المقرر للسداد. (1) أنها العملية التي يقوم بموجبها المصرف على منح عميلاً سواء كان فرداً او شركة تسهيلات مصرفية فى شكل نقود او صور اخرى. (2) هي منظومة تزود الافراد والمؤسسات فى الاقتصاد القومي بالاموال اللأزمه للحصول على اكبر عائد بأقل تكلفة او اقل مخاطر ممكنة يشمل الاموال القصيرة الاجل ومنها خطابات الضمان ، والبيع التآجيري وبطاقات الضمان والقروض. (3) هي الثقة التي يوليها المصرف لعميل بمنحة قروض يضعها تحت تصرفه او يكفله فيها لفترة محددة بشروط يتفق عليها بينهما مقابل عائد مادي معين يحصل عليه المصرف من العميل يتمثل فى العوائد والعمولات المدينة. (4) أنها وسيلة للتبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدد. (5) أن كلمة الائتمان مصدرها إئتمان ، وإئتمن مصدرها أمن ، فأساس الإئتمان إطمئنان المقرض على سلامة نوايا المقرض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بإلتزاماته ، أنها الثقة التي يوليها المصرف للعميل لمنحه إئتمان لاستخدامه فى غرض محدد خلال فترة معينة يتم سداه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. (6)

يستنتج الباحث من مفاهيم الائتمان المصرفي بأنه: .

1. التزام بين طرفين قائم على الثقة.
2. منح ائتمان فى صور متعددة.
3. يمنح الائتمان لأجال وبشروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين.
4. يمنح الأئتمان بعد الاتفاق على هامش الربح المحدد من قبل المصرف.

ثانياً: نشأة الائتمان المصرفي

كانت المجتمعات قديماً تتعامل بنظام المقايضة حيث تتم المقايضة من اشخاص لديهم نقود زائد عن حاجتهم الى اخرين لديهم نقص فى النقود اى لديهم عجز ' تبعاً لهذا وجد ما يعرف بالوسيط المالي هم صيارفة الذهب

(1) صلاح الدين حسن السيسى ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد- دراسات نظرية وتطبيقية ،(الامارات: دار الوسام للطباعة والنشر 2000م) 'ص44.

(2) د. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،(عمان:دار الوراق للنشر والتوزيع ،2002م) 'ص18.

(3) د.عدنان تايه النعمي واخرون ، الادارة المالية-النظرية والتطبيق ،(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2007م) 'ص352،353.

(4) د. عادل عبدالعزيز عيد ، الائتمان والمدائيات فى البنوك الاسلامية ،(الاسكندرية:دار الفكر الجامعى ،2008م) 'ص11.

(5) د.عدنان تايه النعمي ، إدارة الائتمان- منظور شمولى ،(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2009م) 'ص21.

(6) د.عبدالمطلب عبدالحميد ، إقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات- منهج متكامل ،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر ،2015م) 'ص221.

وبعض الافراد الموثوق فيهم 'اتجه رجال الصاغة والتجار الى دفع فائدة بسيطة لكل من يقوم بالايدياع لديهم ليؤسس هذا السلوك ميلاد المصارف.⁽¹⁾ بعد تطور العمل المصرفي وشيوع استعمال النقود وزيادة الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ظهر نوع من المودعين يتركون ودائعهم لفترة دون استخدامها.⁽²⁾ ومن مهمة قبول الودائع انتقل العمل المصرفي الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ليصبح الركن الاساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة.⁽³⁾ فى السودان ظهر الائتمان المصرفي ابان الحكم الثنائي الانجليزي المصري بقيام اول فرع لمصرف بالسودان يمثل الائتمان فى ذلك الوقت بقبول ودائع بفوائد الى أن تم اسلمة الجهاز المصرفي واصبح منح الائتمان فى شكل مواد عينية وقروض بصيغ اسلامية مختلفة.

يتضح للباحث بأن نشأة الائتمان المصرفي عرفها الانسان من منذ قدم الزمان بصور مختلفة كان الائتمان ينحصر فى تقديم قروض للعملاء الذين لديهم حسابات بالبنوك بفوائد محددة ثم تطور الى تقديم حزمة من التسهيلات الائتمانية بصيغ مختلفة.

ثالثاً: أهمية الائتمان المصرفي

لكل بلد فى العالم سياسة يتبعها يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لافراده وتتطلب السياسة التنموية وضع الخطط المتمثلة فى تخطيط المشاريع التنموية حسب إحتياجات البلاد وقدرات البلاد التنموية ومهما تنوعت المشاريع فأنها تحتاج الى الائتمان لى تنمو وتواصل نشاطها و له دور فعال فى تحقيق سياسة البلاد التنموية عن طريق توفير رؤوس الاموال اللازمة لأنجاز المشاريع تتمثل اهمية الائتمان المصرفي فى:⁽⁴⁾

1. توفير فرص عمل تؤدى الى القضاء على البطالة
 2. تحقيق التنمية الاقتصادية.
 3. تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع.
 4. اداة إئتمانية يتيح للاقتصاد القومي الموارد لتمويل كل قطاعاته وله دور فى الحصول على الموارد الاجنبية لتمويل مشروعات البنية التحتية للاقتصاد بالاضافة الى تمويل مشروعات التنمية.⁽⁵⁾
 5. تحسين الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة.
 6. تمويل التجارة الخارجية عن طريق إئتمان عملية التصدير والإستيراد.
 7. تمويل قطاع الزراعة مما يؤدي الى الكفاية من المنتجات الزراعية المحلية.⁽⁶⁾
- يستطيع الباحث اضافة الأهمية التالية:.

(1) د.على عبدالوهاب نجا وآخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،(الاسكندرية:مكتبةالوفاء القانونية للنشر ،2014م) ص70.

(2) د. حسن سمير عشيح ، التحليل الائتماني ودوره فى ترشيد قرارات عمليات الاقراض والتوسع النقدي فى البنوك ،(عمان:مكتبة المجتمع العربي للنشر 2008م). ص57.

(3) د.عبدالعزیز الدغيم واخرون ،التحليل الائتماني ودوره فى ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرفي الصناعي السوري ،(دمشق : جامعة تشرين 'مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد 3 ،2006م) ص195.

(4) د. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ،(عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع ،2002م) ،ص15.

(5) د. صافى فلوج ، محاسبة المنشآت المالية ،(دمشق: جامعة دمشق ،منشورات جامعة دمشق ،1999 م) ،ص8.

(6) د. محمد كمال خليل الحمزاوي ،إقتصاديات الائتمان المصرفي ،(الاسكندرية:منشأة المعارف للنشر ،2000م) ،ص8.

أ. وسيلة للتبادل وإستغلال الاموال

ب. زيادة إستقطاب العملاء

ج. المساهمة في زيادة راس مال المشروع وتنميتها.

رابعاً: أنواع الإئتمان المصرفي

تتمثل انواع الإئتمان المصرفي: (1)

1. الإئتمان وفق الغرض منه وينقسم الي: (2)

أ. الإئتمان الاستثماري: التسهيلات الممنوحة للمشاريع الانتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار التي تدر عائداً للمقترض والمقرض على حد سواء فى الاجل القريب والبعيد حيث أن استمرارية المشروع يكون محل اهتمام المصرف الذى يقدم مثل هذا الائتمان بحذر شديد وفق دراسات جدوى مدروسة حيث تقوم إدارة المصرف بالمتابعة المباشرة فيها وعادة ما يكون الاستثمار طويل الاجل

ب. الإئتمان الاستهلاكي: يمنح الى الافراد لتمويل عمليات إستهلاكية مثل شراء السيارات او الاثاث ،والسلع المعمرة الاخرى فهو ائتمان شخصي فى العادة. (3)

ج. الائتمان التجاري: يمنح لشركات الاعمال لتمويل عمليات راس المال العامل فيها فهو ائتمان قصيرة الاجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية ،لأن الغرض الاساسي للتسهيلات الائتمانية للمصرف هو المساهمة فى تمويل الانفاق الجارى للمشروعات شراء مواد خام ،بضائع بغرض البيع ، يستخدم الإئتمان فى دفع دورة نشاط المشروع والمساهمة فى تحقيق المتحصلات الناشئة عنه وبالتالي توفير السيولة للمشروع وتمكينه من تحقيق حجم النشاط المستهدف بما يمكن المشروع من المحافظة على حجم نشاطه والمساهمة فى الانفاق الجارى لزيادة حجم النشاط. (4)

يتضح للباحث ان الائتمان المصرفي ينقسم من حيث الغرض منه الى الائتمان الاستهلاكي ويتم منحه دائماً للسلعة المعمرة ولفترة طويلة بينما يمنح الائتمان التجاري بغرض زيادة الاعمال والانشطة التجارية بمختلف انواعها ويتميز الائتمان التجارى بقصر اجله ،ويسدد من خلال المكاسب المحققة ، الائتمان الاستثماري يمنح بغرض الاقتناء او الحصول على اصول ثابتة يتميز بطول فترة الاسترداد ويتم الاسترداد من مال المشروع او المكاسب المحققة من عمليات المشروع.

2. إئتمان من حيث الأجل يتمثل في : (5)

أ. إئتمان قصيرة الاجل : لايزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وعادة ما يمنح هذا الائتمان لتمويل عمليات راس المال العامل ذات الدوران السريع' مثل تمويل شراء المواد الاولية او تمويل النقدية ونظراً لقصر اجل استحقاقه

(1) د. حمزة محمود الزبيدي: مرجع سابق ص 93.

(2) د. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، (عمان: دار مجدلاوى للنشر، 1999م)، ص300.

(3) د. خالد الراوى واخرون، نظرية التمويل الدولي، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م)، ص50.

(4) د. صلاح الدين حسن السيسى ، قضايا مصرفية معاصرة- الائتمان المصرفي- الضمانات المصرفية والاعتمادات المستندية، (القاهرة: دار الفكر العربي، للطبع والنشر، 2004م)، ص22.

(5) د. منير ابراهيم هدى ، ادارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرار، (القاهرة: مركز الدلتا للطباعة والنشر، 2000م)، ص66.

فأن هامش الربح عليه يتسم بالانخفاض ،ويتم منحة من ودائع العملاء مما يحتم على المصرف اختيار العملاء الذين يستحقون الائتمان بضمانات معينة يتفق عليها المصرف والعميل.

ب. **إئتمان متوسط الأجل:** إئتمان مصرفي لزيادة مدة استحقاقه من سنة الى خمسة سنوات يستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي او لتمويل الصادرات.

ج. **إئتمان طويل الأجل:** تمنحه المصارف لفترة تزيد من خمسة سنوات الى خمسة وعشرون سنة فهذا النوع من الائتمان يمنح لتمويل المشروعات الاقتصادية التنموية الكبيرة ذات الأولويات فى الاقتصاد الوطني ، وينتظر الحصول على عائد فى فترات طويلة نسبياً فضلاً عن مساهمة فى تحريك عجلة الانتاج وتوفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين ،غالباً ما تقوم به المصارف المتخصصة فى منح هذا النوع من الائتمان ، مثل المصارف الصناعية ،العقارية ،الزراعية لايوجد ما يمنح المصارف التجارية من تقديم هذا النوع من الائتمان بسبب ضرورة توفر معيار الملائمة والمؤامة بين الموارد والاستخدامات ويتطلب ضمانات قوية من تلك التى تطلبها عند الإئتمان قصير الأجل او متوسط الأجل. (1)

يتضح للباحث ان الائتمان المصرفي قصير الأجل يستهدف فيه المشاريع الانتاجية ذات العائد المحقق لفترة قصيرة وبضمانات ميسرة ،اما الائتمان متوسطة الأجل تمنح لفترة خمسة سنوات وقل وتتطلب ضمانات اقوى، اما الإئتمان طويلة الأجل يستهدف فيها مشروعات التنمية ولمدة اكثر من خمسة اعوام.

3. **الإئتمان وفقاً للشخص المقترض ،يتمثل في :** (2)

أ. **إئتمان مصرفى خاص:** يمنح إلى الشركات المالية التى تتمتع بوضع مالي جيد

ب. **إئتمان مصرفي عام :** يمنح للهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية وأشخاص القانون العام وتعتمد الحصول على الائتمان على الثقة فى التعامل مع الدولة والمركز المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

4 **الائتمان وفقاً للضمان ، يتمثل في:** (3)

أ. **إئتمان بدون ضمانات عينية:** مثل السلفيات التى تقدمها المصارف الى موظفيها لفترات قصيرة الأجل او تلك التسهيلات التى تقدم للعملاء بما يعرف بالسحب على المكشوف.

ب. **إئتمان مقابل ضمان شخصي :** قبول شيكات احد العملاء ضماناً للشخص الذى قدم اليه الإئتمان.

ج. **إئتمان بضمانة اوراق مالية:** الاوراق المالية القابلة للتداول فى البورصة ويمكن الاقتراض بضمانها بعد موافقة البنك المركزى.

د. **إئتمان مقابل محاصيل زراعية:** ائتمان يقدم من قبل العميل لجملة من محاصيل الزراعة بقدر قيمة الائتمان المغطى لتكون ضمان للمصرف اذا لم يسدد العميل ما عليه من التزام طرف المصرف. (4)

(1) د. احمد عبدالعزيز الافي ،الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،(القاهرة:ب ن ،1999م) ،ص32.

(2) د. حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق ،ص93.

(3) د.على عبدالوهاب نجا واخرون ،مرجع سابق ،ص75.

(4) غازى مامندي ،إدارة البنوك ،(اربييل:مطبعة حجي هاشم للطباعة والنشر ،2012م) ،ص98.

هـ. إئتمان مقابل اوراق تجارية: الائتمان الذي تمنحها المصارف لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هولاء العملاء والمودعة لديها ،تقوم المصارف بأقتطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة بما يجعل قيمتها الافتراضية تقل عن قيمة الائتمان (1).

و. إئتمان مقابل رهن عقارى: يقدم الائتمان مقابل رهن عقارى فى حالة التمويلات الكبيرة والتي تمتد احيانا لفترة قد تكون متوسطة الاجل او طويلة الاجل.

ز. إئتمان مصرفي بضمانات الاتحاد والمنظمات : عند التمويلات الجماعية ويكون الضمان ضمان الاتحاد.

ح. إقرار مشفوع باليمين: قبول الضمان فى حالة التمويلات الصغرى ولفترات قصيرة.

ط. ضمان الوديعة: منح التمويل بضمان وديعة استثمارية تخص العميل بالمصرف.

يتضح للباحث ان الضمانات هى احد معايير منح الإئتمان ،تختلف انواعها حسب مبلغ الإئتمان وثقة المصرف بالعميل.

يستطيع الباحث أن يضيف الضمانات التالية:

أ.ضمان إقرار التعهد بالسداد.

ب..ضمان وزارة المالية .

ج. خطاب ضمان من المؤسسات المالية.

د. ضمان المجموعات التضامنية.

4. الائتمان المصرفي وفقاً لكيفية المنح ،يتمثل في: (2)

أ.الإئتمان المصرفي النقدي المباشر: يعتبر اكثر شيوعاً فى نشاط المصارف بل يشكل التوظيف الاكثر اهمية من قبل ادارة الائتمان فى المصارف التجارية والاكثر ربحية ،هو قيام إدارة المصرف بمنح إئتمان فى صورة متعددة مواد عينية او مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامه فى تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان يتمثل في:

1.الحساب الجارى المدين: التسهيلات قصيرة الاجل تمنح لفئة التجار ومؤسسات القطاع العام حيث يسمح للعميل بالسحب من حسابه الجارى فى حدود سقف معين متفق عليه مع المصرف خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وتحسب الفائدة على الرصيد الفعلى ثم ترصد الفوائد فى نهاية كل شهر ،هو اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان بحيث يقدم المصرف الى عملائه تسهيلات ائتمانية فى حدود سقف معين فى خلال فترة الائتمان والتي تكون فى العادة سنة قابلة للتجديد كما ينظر الى الجارى المدين على انه تعهد المصرف التجارى بأن يضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة يستفيد العميل اما بمقتضى هذ المبلغ كله او بعضه او يسحب شيكات عليه او بأى وسيلة اخرى وفى المقابل يتعهد العميل برد المبالغ ومع يتفق عليه من ارباح وعمولة ومصروفات. (3)

(1) صلاح الدين حسن السيسى ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، مرجع سابق ص24.

(2) د.زياد رمضان ،محفوظ جود ، إدارة مخاطر الائتمان ،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات2008م) ،ص115.

(3) د. عبدالحميد كراجه واخرون ، الادارة والتحليل المالي ،(عمان :دار صفاء للنشر ،2002م) ،ص105.

2. القروض والسلفيات النقدية: تشكل القروض والسلفيات اكثر انواع الائتمان المصرفي شيوعاً وعادة ما يلجأ المصرف لهذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سوى تلك المستخدمة في تمويل احتياجات راس المال او التي تستخدم في الاستثمار طويل الاجل ولايوجد نوع واحد من القروض والسلفيات وانما يختلف الشكل منه باختلاف طرق السحب منه وكيفية تحديدها مش الريج عليه .(1)

3. الكمبيالات المخصومة: سند قانوني يتعهد بمقتضاها احد التجار بدفع مبلغ معين الى تاجر في تاريخ محدد يستطيع المصرف ان خصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول اجل إستحقاقها ويقوم المصرف في تاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها . (2)

يتضح للباحث أن الائتمان المباشر هو منح إئتمان في شكل نقدي سواء في حساب العميل او خصم الكمبيالات او القروض المصرفية تعتبر إئتمان الحساب الجاري من حيث الممارسة في بنية العمل المصرفي الاسلامي لا توجد انما تمنح قروض بمبالغ ضئيلة دون ارباح.

ب. الائتمان المصرفي النقدي غيرالمباشر

يختلف هذا النوع من الائتمان النقدي أن إدارة الائتمان في المصارف لاتعطي حقاً لطالب الائتمان بأستعمال النقد بشكل مباشر ،كما انها لاتمثل ديناً مباشراً على العميل إلا في الحالة التي لايحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته وايفاءه للالتزامات المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشر على المصرف وتتمثل في: (3)

1. الكفالة المصرفية: نشاطاً مصرفياً في غاية من الاهمية لانجاز نشاط اقتصادي محدد اذ تعتبر هذه الكفالات ضماناً مصرفياً لدين او التزام معين اساسه التعهد للقيام بعمل معين ، هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بضمان احد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث ويعتبر التزام المصرف في الكفالة التزام اصيلاً وليس تابعاً للالتزام اصلي.(4) وتتمثل الكفالات المصرفية في: (5)

أ. الكفالات النقدية: يصدرها المصرف لصالح عميل معين تتضمن استعداد المصرف بسداد التزامات العميل النقدية في تاريخ معين .

ب. كفالات الدفعات المقدمة: يتم في عقد المقاوله حيث يتم انجاز الاعمال بالدفعات حسب الاتفاق ومقابل دفع هذه المبالغ من قبل مالك المشروع ،وفي غياب الاعمال المنفذة بقيمة المبلغ المطلوب دفعها يطلب هذا الاخير كفالة مصرفية تضمن اعادة هذه المبالغ.

(1) اسامة عبدالمنعم بسيوني ،الاعتمادات المستندية- فن الاستيراد والتصدير في البنوك ،(القاهر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2010م) ،ص120.

(2) د .صلاح ابراهيم شحاتة ،ضوابط الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي ،(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر ،2009م) ،ص35.

(3) [Walter B.Neigs@ E.hohnlanson@Robert.F.meigs](mailto:Walter B.Neigs@E.hohnlanson@Robert.F.meigs) , (Principle of Auditing) , 1997 ,Richard D.Irwin
(4) د .على عثمان حامد ،الرقابة المصرفية والشرعية على المصارف الاسلامية ، (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2008م) ،ص438 .

(5) د .حلمى سلامة ،النظم المحاسبية في البنوك التجارية ،(القاهرة: دار النهضة العربية ،1999م) ،ص58.

ج. كفالات محجوزة الضمان: عند العقود والاتفاقيات الكبيرة يتم حجز بعض المبالغ على سبيل ضمان التنفيذ الكامل ولهذا تسمى كفالة الدفعة الاخيرة وتعد الكفالة الصادرة التزاماً للمصرف الى حين تنفيذ كامل بنود الاتفاقية او العقد او اعفاء مالك العمل لطالب اصدار الكفالة من الالتزام، وفي حالة حدوث خلل في التنفيذ خارج شروط العقد او الاتفاقية فأن الكفالة المصرفية تصبح ضامناً لهذ الخلل ويمكن ان يطلب بها وتسدد وتتحول الى دين بذمة طالبيها.

د. كفالات حسن التنفيذ: تستخدم لضمان حسن التنفيذ في المقاولات وغيرها وتعتبر تغطية للعطل والضرر اللذان يصيبان مالك المشروع في حالة عدم قيام المتعهد بتنفيذ الاعمال وفقاً للشروط والبنود المتفق عليها في عقد العمل.

هـ. الكفالات الجمركية: تمكن المستورد من تأجيل سداد الضرائب والرسوم والحصول على الموافقة بالاعفاء منها او تنزيل قيمتها وتتضمن هذه الكفالات ضمان تنفيذ المكفول التزاماته تجاه الادارات الحكومية وتعتبر هذه الكفالات كفالة دفع. (1)

يتضح للباحث أن الكفالات المصرفية خدمة ائتمانية نقدية غير مباشر يمنحها المصرف لعملائها بهدف تنفيذ الاعمال الذي يقوم بها العميل ويتطلب إصداره درجة عالية من الثقة بين المصرف والعميل.

2. الاعتمادات المستندية: تعتبر الاعتمادات المستندية من اكثر انواع الائتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه المصارف التجارية في الاقتصاديات المعاصرة نظراً للدور المتعاظم لحركة التجارة الدولية في اقتصاديات العالم ولازال الاعتماد المستندي الشكل الاكثر شيوعاً لتنظيم حقوق الافراد المتعاقدة في التجارة الدولية، من الناحية القانونية تعهد المصرف المنشئ بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لامره مبلغاً من المال وفقاً لتعليمات العميل الاخر، او يتعهد بأداء قيمة الكمبيالة الذي يسحبها المستفيد و يقبلها او يتداولها مباشرة او يفوض اى مصرف اخر للقيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والايوصاف التي تم الاتفاق عليها مسبقاً. (2) الاعتمادات المستندية تقوم بدور هام وجوهري في تشجيع حركة التجارة الدولية وتسعى الى تحقيق اهداف تتمثل في: (3)

أ. تؤدي الى تسهيل الحصول على قيمة البضاعة بمجرد تسليم المستندات المطابقة الى المصرف المرسل.
ب. تعفى المصدر من بذل الجهد من الحصول على المعلومات والبيانات عن المركز المالي لمشتري البضاعة.
ج. تمنح المستورد الطمأنينة بأن الثمن الذي دفعه لقاء بضاعة تم شراؤها ستكون محل عناية ورعاية المصرف التامة .

د. تساعد في تصحيح واستكمال اى نقص او خطأ في مستندات الشحن في اقل وقت ممكن.

هـ. توزع اعباء استيفاء جميع الاجراءات الحكومية بين المستورد والمصدر.

يستنتج الباحث من أهداف الاعتمادات المستندية الاتي:

أ. تسهيل عملية التبادل التجاري

(1) د . حمزة محمود الزبيدي مرجع سابق ص107.

(2) د.محمود محمد حبش ، إدارة العمليات المصرفية الدولية ، (عمان:شركة الاقبال للطباعة والتغليف ، 2001م) ، ص189.

(3) د . اسامة عبدالمنعم بسيوني ، مرجع سابق ، ص18.

ب. تنمية النشاط التجاري

ج. المحافظة على استقرار العملة.

يستطيع الباحث أن يعرف الاعتمادات المستندية بأنها تعهد من قبل المصرف المصدر بدفع قيمة البضاعة المستوردة للعميل فاتح الاعتماد بغرض استيراد سلعة من خارج القطر.

انواع الاعتمادات المستندية

تتمثل في الآتي: (1)

1. الاعتماد القابل الى الإلغاء: يعرف بالائتمان القابل للنقص يسمح للمصرف ان يعدل في شروط الاعتماد او يلغيه دون أن تترتب عليه مسؤولية قانونية على المصرف لصالح المستفيد.

2. الاعتماد غير القابل الى الإلغاء: يتعهد المصرف قطعياً بالدفع للمستفيد او قبول كمبيالته التي سحبها عليه ولا يستطيع المصرف اجراء تعديلات على شروط الاعتماد إلا بعد الحصول على الموافقة كتابياً من كل اطرافه وتتمثل في:

أ. اعتماد غير قابل للإلغاء وغير معزز: تصدر من المصرف مصدر الاعتماد ويتم تبليغه للمصرف المبلغ في بلد المستفيد دون الطلب من هذا الاخير تعزيزه.

ب. اعتماد غير قابل للإلغاء ومعزز: قد لا يكفي المصدر بأصدار اعتماد غير قابل للنقض لصالحه بل يطلب اضافة لذلك تعزيز في المصرف المرسل في بلده لهذا الاعتماد حيث يصبح امامه التزاما ثابتاً من كل المصرفين بالدفع او التعهد بالدفع حسب شروط الاعتماد.

3. اعتمادات مستندية بالاطلاع: يدفعها المصرف فور استلامه لمستندات الاعتماد المطابقة لشروط فتح الاعتماد السابق لصالح المستفيد تكون هذه المستندات مصحوبه بكمبيالة سحب .

4. اعتماد القبول او الدفع الأجل: يمنح المستفيد المستورد فترة زمنية يستطيع خلالها استلام البضاعة وبيعها ثم تحويل قيمتها بعد انتهاء هذه المدة للمستفيد يتم الدفع بكمبيالة يسحبها المستفيد على المصرف فاتح الاعتماد اوالمصرف المرسل يستحق الدفع بعد مدة معينة من تاريخ الشحن ، او تاريخ استلام المستندات ويتم تسليم المستندات مقابل تصديق المصرف على الكمبيالات المؤجلة ، وضمان سدادها في مواعيد استحقاقها. (2)

5. الاعتماد الدائري او القابل للتجديد: تتجدد قيمته تلقائياً بشروط الشحن من خلال عدد من الفترات بحيث اذا تم استعماله كلياً اوجزئياً خلال الفترة تجددت قيمته بالكامل خلال الفترة التالية الى ان يصل الى مبلغ اجمالي معين. (3)

6. الاعتماد المستندي القابل للتحويل: يحق بموجبة للمستفيد الاصيلي في الاعتماد ان يحول حق استعماله الى مستفيد اخر يحدده بمعرفته ويتحمل المستفيد الاصيلي دفع نفقات التحويل الى المصرف المرسل مالم ينص الاعتماد الى خلاف ذلك ، كما لايجوز للمستفيد الثاني تحويل استعمال الاعتماد الى مستفيد ثالث ، بل يجوز

(1) د. اشرف محمد دوايه ، الخدمات المصرفية الإسلامية-الأساس الفكري والتطبيق ،(القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ،2013 م) ،صص 113،112.

(2) د. علاء محمود زعزعي ، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها ،(دمشق: دار الكتاب والقلم ،2002م) ،صص 27.

(3) محمد نور الدين ، الاعتمادات المستندية- النظرية والتطبيق ،(بيروت: اتحاد المصارف العربية ،2005م) ،صص 15.

للمستفيد تحويل استعمال الاعتماد لاكثر من مستفيد بما لايتجاوز قيمة الاعتماد على ان يسمح الاعتماد في هذه الحالة بالشحن الجزئي.

7. الاعتماد المقابل لاعتماد اخر: يجعل المستفيد مجرد وسيط بين المستورد والمنتج الاصلي ويستفيد من الاعتمادات.

8. اعتماد الدفعة المقدمة: يتميز بأن شروطه تسمح بدفع مبالغ معينة للمستفيد مقدماً او نسبة من قيمة الاعتماد مقابل ايصال موقع من المستفيد يتعهد فيه برده في حالة عدم تمكنه من شحن البضاعة وتقديمه للمستندات.

9. اعتماد الضمان: تعهد غير قابل للإلغاء بدفع مبلغ محدد لشخص خلال فترة محددة لقاء مستندات اولها مستند الاخلال الذي يفيد اخلال العميل بالوفاء بالتزاماته قبل المستفيد.⁽¹⁾

يتضح للباحث ان الاعتمادات المستندية بانواعها المختلفة تيسر التعامل التجاري بين الدول وتنشط حركة التجارة الخارجية .

3. القبولات المصرفية

بموجب هذا الائتمان فإن طالب الائتمان يقوم بأصدار سحب زمني على احد المصارف التجارية التي يتعامل معها ويتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق ،و تتمثل شروط القبولات المصرفية في: ⁽²⁾

1. ضرورة ان تنتج هذه القبولات من عمليات تجارية.

2. تكون القبولات المصرفية قابلة للتداول.

3. لاتزيد مدة الائتمان عن ستة اشهر .

4. وجود توثيق لعمليات القبولات المصرفية بين المصرف المستورد ،والمصرف المصدر ،بحيث يتضمن التوثيق اتفاقية تحدد سقفاً اعلى للحد المسموح به.

5. ان تكون اصدارها بفئات تساعد على تداولها في الاسواق الثانوية ويتم تسعير القبولات المصرفية يومياً في الاسواق النقدية.

يستطيع الباحث أن يعرف القبولات المصرفية بأنها تعهد من قبل المصارف لأحد عملائه بالدفع عند تاريخ الإستحقاق والتي لا تتجاوز مدتها عن ستة اشهر بالشروط المتفق عليها من قبل المصرف المصدر للقبولات والمصرف المستورد.

4. بطاقات الائتمان

عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة شخص اخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط بهامع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبولها ،الوفاء بمشتريات حاملي البطاقة الصادرة عن الطرف الاول على أن تتم التسوية النهائية بعد كل مدة محددة.⁽³⁾ عرفت بأنها مستند يعطيه مصدره المصرف لشخص طبيعي إعتباري حامل البطاقة بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلعة والخدمات ممن يعتمد المستند التاجر دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر.

(1) د . محمد عبدالخالق ، الإدارة المالية والمصرفية ،(عمان:دار اسامة للنشر والتوزيع ،2010م) ،ص87.

(2) د . اشرف محمد دوابه ،مرجع سابق ، ص113.

(3) د . وسيم محمد الحداد واخرون الخدمات المصرفية الإلكترونية ،(عمان:دار المسيرة للطباعة والنشر ،2012م) ،ص137.

يتضح للباحث ان بطاقة الائتمان بوجه عام أداة وفاء أداة إئتمان فى آن واحد لأن المصرف مصدر البطاقة هو الذى يدفع ثمن مشتريات حامل البطاقة ثم يطالب العميل بالمبلغ ويتم خصمه فوراً.

انواع بطاقات الإئتمان

تتمثل في الاتي: (1)

أ. بطاقة الائتمان المغطاة: تستخدم فى الشراء والسداد ويخصم المبلغ مباشرة من حسابه وتسمى ايضاً بأسم بطاقة الحسم الفورى ، ولا تخول لحاملها الحصول على ائتمان من المصرف.

ب. بطاقة إئتمان أجور الخدمات المدفوعة مقدماً: تحديد مبلغ محدد يدفع مقدماً لمصدر البطاقة فى حدوده ويجرى التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة الياً كلما تم إستعمالها إلى ان ينتهى الرصيد فتفقد البطاقة صلاحيتها.

ج. بطاقة الخصم الفورى: تشترط وجود الغطاء النقدي فى حساب العميل حامل البطاقة وتتميز هذة البطاقات بأنها تتم إصدارها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بالاشتراك مع منظمات وهيئات عالمية ، وتفرض عليها رسوم إصدار وتجديد وفرض نسبة مقتطعة من الجهات القابلة بيع سلعتها وخدماتها بالبطاقة. (2)

د. بطاقة الدفع الآجل: تسمى بطاقة على الحساب او بطاقة الدفع الشهري او بطاقة الوفاء المؤجل ولا يشترط لإصدارها فتح حساب بالمصرف ولا تقديم تامين نقدي للتغطية وتخول لحاملها حق الاستدانة لاجل قصير من وقت الشراء الى وقت الوفاء ، ويزود حاملها بكشف حسابات البطاقة بصورة دورية كل شهر من ثم لا يتيح نظام هذة البطاقات تسهيلات إئتمانية متجددة لحاملها ، و فى حالة التأخير عن الدفع يبدأ المصرف المصدر باحتساب فوائد عن المبالغ غير المسددة أو يقوم بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه وملاحقته قضائياً لتسديد ما تعلق بذمته من المبلغ اما المصارف الإسلامية فلا تترتب عليه فوائد. (3)

هـ. بطاقات الإئتمان المتجدد: تمنح حاملها ميزة تسديد المبلغ الإجمالي للكشف الشهري على عدد من الاقساط حسب المقدرة المالية لحامل البطاقة ولا تشترط عليه سداد مبلغ الدين المستحق كاملاً فله مطلق الحرية فى السداد الفورى او على اقساط شهرية.

مزايا البطاقات الإئتمانية

تعد البطاقات الإئتمانية مؤشراً على تطور نظام المعاملات والمدفوعات التجارية وتحقق مستوى مقدماً متميزاً فى اسلوب التسوق حتى اصبحت المصارف تتنافس فى تقديم مثل هذة الخدمة المميزة لعملائها لمدى اهميتها وانتشارها على نطاق العالم وتحقق البطاقة العديد من المنافع لأطرافها تتمثل في: (4)

أ. تعتبر بطاقة الإئتمان اداة سهلة الإستخدام للتسويق وسداد اثمان السلعة الإستهلاكية والخدمات كبديل للنقود والشيكات.

ب. إمكانية الشراء الفورى والدفع الآجل.

(1) د. نزيه حماد ، قضايا فقهية معاصرة ، (دمشق: دار القلم للنشر ، 2001م) ، ص 25.
(2) د. محمد الزحيلي ، بطاقات الائتمان- اثره الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيها ، (البحرين ، جامعة الشارقة ، المؤتمر السنوي الخامس. 2007م) ص 13، 15.
(3) د. نعيم نمر داوود ، البنوك الإسلامية- نحو اقتصاد إسلامي ، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع ، 2012م) ، ص 116، 117.
(4) د. اشرف محمد دوابه ، مرجع سابق ، ص 190، 201.

ج. إمكانية السحب من كل فروع المصارف.

د. تيسير على المسافرين حملة العملات الاجنبية.

هـ. يتضمن كشف حساب العميل بياناً بالمبالغ التي أنفقت في كل مكان إستخدم فيه بطاقته ونوع العملة المستخدمة والتاريخ الذي استخدمت فيه وبالتالي يتوفر لدى العميل سجل تفصيلي بنفقاته.

و. الحصول على إئتمان قصيرة الاجل بطريقة سهلة وميسرة ويعد الأئتمان الذي يتمتع به حامل البطاقة إئتماناً متجدداً.

يستطيع الباحث أن يضيف المزايا الاتية:

أ. سهولة التبادل.

ب. توفر الحماية للأموال.

المبحث الثاني

صيغ الائتمان المصرفي الإسلامي

تتميز المصارف الإسلامية بتعدد صيغ التمويل والتي من خلالها يتمكن العميل من تلبية احتياجاته المختلفة سواء كانت في شكل شراء بضائع جاهزة موجودة لدى المصرف او طلب شراء سلعة معينة يطلبها ثم يقوم المصرف بشرائها ، طبقاً لما يطلبه العميل من مواصفات او في شكل تشييد منزل ، مصنع يحتاجه العميل ، الى غير ذلك من الاحتياجات المختلفة للمتعاملين مع المصارف الإسلامية ، إضافة الى تلبية احتياجات الشركات المتعددة من تمويل راس المال العامل وشراء المواد الخام وانشاء وتوسعة خطوط الانتاج وفق صيغ إئتمانية اسلامية تتمثل في الاتي: (1)

اولاً: صيغة المربحة

تستخدم المربحة على نطاق واسع في العمليات التي يقوم بها المصرف الإسلامي استجابة لرغبة العملاء وتلبية لأحتياجاتهم وأوجه انشطتهم المتنوعة .

تعريف المربحة: عرفت بأنها احد بيوع الامانة وتقوم على اساس كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة مع اضافة هامش ربح ، عرفت في اصطلاح الفقهاء مبادلة المال المقوم تملكاً وتمليكاً او مبادلة مال على وجه الخصوص. (2) في الاصطلاح المصرفي الفقهي ، البيع براس مال مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بنسبة من الثمن ، اما المربحة للأمر بالشراء هي وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة ، هي احد بيوع الامانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة بإضافة المصروفات. (3) هي وعد من قبل المصرف للعميل بشراء ما يحتاج اليه حسب الشروط المتفق عليها. (4)

يستنتج الباحث من تعريف المربحة الاتي:

أ. عقد بيع بين طرفين.

ب. توضيح ثمن شراء السلعة وهامش الربح.

ج. تباع لأجل محدد وتدفع بالاقساط المتفق عليها.

يستطيع الباحث أن يعرف المربحة بأنها عقد بين الطرفين يتم فيها بيع السلعة للطرف الثاني بزيادة هامش ربح لفترة محددة حسب الاتفاق مع المصرف والعميل بضمانات معينة

شروط بيع المربحة

تتمثل شروط بيع المربحة في الاتي: (5)

- (1) د. محمود حسين الوادي واخرون ، المصارف الاسلامية ، (عمان: دار المسيرة للنشر ، 2008م) ، ص 121.
- (2) د. محمد علي الزبيدي ، واخرون ، المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية-مدخل النظم ، (صنعاء: مركز الامين للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 354.
- (3) د. محسن احمد الخضيرى ، الائتمان المصرفي - منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني ، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، ب ن 1999م) ص 38.
- (4) د. حسين محمد سمحان ، العمليات المصرفية الاسلامية- المفهوم والمحاسبة ، (عمان: مكتبة اسكندراني ، 2000م) ، ص 61.
- (5) د. محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية - احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، (عمان: دار المسيرة ، 2008م) ، ص 238.

- أ. أن يكون الثمن الاول معلوماً للمشتري الثاني لأن المربحة بيع بالثمن الاول مع زيادة ربح .
 ب. أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن ،والعلم بالثمن شرط لصحة البيع .
 ج. أن لا يكون الثمن فى العقد الأول مقابلاً بجنسه من اموال الريا .
 د. أن يكون العقد الاول صحيحاً فأذا كان فاسداً لم يجز .

انواع صيغة المربحة

تتمثل فى الاتي: (1)

ا. **صيغة المربحة البسيطة:** بيع السلعة بمثل الثمن الاول الذى اشتراها المصرف مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع او نسبة من الثمن الاول تفترض أن المصرف فى حوزته السلعة محل البيع قبل طلب العميل .

ب. **صيغة المربحة للأمر بالشراء:** الفرق الاساسي بينه وبين المربحة الاولى هو ملكية السلعة المباعة للبايع ،على ان يشتري المصرف السلعة بعد طلب العميل للسلعة ثم يقوم المصرف بشراءها وتسليمها للعميل .
 يتضح للباحث من أنواع المربحة أن المربحة البسيطة تقضى توفر البضاعة او السلعة المطلوبة من العميل طرف المصرف اما المربحة للأمر بالشراء يقتضى فيه ان يطلب العميل سلعة ما ويقدمها للمصرف بمواصفاته وان يكون الاسعار معلومة لدى طالب الائتمان من ثم يدرس المصرف طلب العميل ويتم شراء السلعة له .

ثانياً: صيغة المضاربة

تعد صيغة المضاربة من الصيغ القديمة التى مارسها العرب قبل البعثة ، حيث كانوا يلتمسون من يتاجر لهم فى اموالهم ممن عرفو بالامانة والكياسة مقابل نصيب لهم من الربح .

تعريف المضاربة

عقد على الإشتراك فى الربح الناتج من مال يكون من طرف ،من عمل طرف آخر ،الاول هو صاحب المال والثاني هو المضارب ،أو العامل وفى اللغة أن يدفع شخص مالاً ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطاً والخسارة على صاحب المال. (2) المضاربة هو أن يعطى الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم ويأخذ من الربح حسب ما اتفقا عليه وتسمى مضاربة . (3)

يستنتج الباحث من تعريف المضاربة الاتي:

أ. أن يقوم الطرف الأول بتوفير المال للطرف الثاني .

ب. يقوم الطرف الثاني بالعمل .

ج. يتم تقسيم الارباح حسب الاتفاق بينهما .

يستطيع الباحث أن يعرف المضاربة بأنها عقد قائم على الامانة يلتزم الطرف الاول يسمى برب المال ان يدفع المال للطرف الثاني القائم بالعمل على ان يستخدم الاموال بما يناسب عمله خلال فترة زمنية متفق عليها على ان يكون الربح بينهما حسب الاتفاق .

(1) د .عطية عبدالحليم صقر ،عمليات البنوك من الوجهة الشرعية ،(القاهرة ،مكتبة القاهر للنشر ،2003م) ،ص75 .

(2) د.فؤاد الفسفوس ، البنوك الإسلامية ،(عمان: دار كنوز المعرفة للنشر ،2010م) ،ص108 .

(3) د .محمد بن احمد بن رشد القرطبي ،بداية المجتهد ونهاية المقتصد ،(بيروت: مطبعة مصطفى الحلبي للنشر ،2000م) ،ص413 .

شروط المضاربة

تتمثل شروط المضاربة في الآتي: (1)

1. أن يكون رأس المال نقداً في شكل عملات معدنية ورقية وأن يكون معلوم القدر والصفة دون جهالة .
2. أن يكون الربح معلوم بينهما بالنسبة حسب الإتفاق والخسارة في حالة وقوعها على رأس المال وأن لا يضمن المضارب رأس المال إلا في حالة التعدي أو التقصير ، وأن يختص المضارب بالعمل.
3. أتحاد مجلس الايجاب والقبول.
4. أن يكون العاقدان ممن يصح تصرفهما ويشترط فيهما ما يشترط في الوكيل والمؤكل من اهلية التصرف بأن يكونا بالغين عاقلين. (2)

انواع صيغ المضاربة

تتمثل في الآتي: (3)

- أ. **المضاربة المطلقة:** يدفع المال للعامل في المضاربة رأس المال من غير تعيين العمل أو المكان وأن يكون للمضارب حرية التصرف دون الرجوع لرأس المال إلا عند نهاية المضاربة.
- ب. **المضاربة المقيدة:** يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله بقيد الزمن او نوع العمل.

ج. **المضاربة الخاصة:** يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص واحد.

- د. **المضاربة المشتركة:** يتعدد فيها أصحاب الاموال والمضاربين بالتالي هي تلقى المال من أصحابه بوصفه مضاربا وتقدمه الى ارباب العمل المتعددين ليضاربوا به بوصفه رب المال. (4)
- يستنتج الباحث من انواع المضاربة الآتي:

- أ. المضاربة المطلقة لا يتقيد المضارب بعمل معين وانما يعمل في المجال الذي يراه مناسباً
- ب. المضاربة المقيدة يتقيد بعمل معين ولفترة محددة.
- ج. المضاربة الخاصة ينحصر بين شخصين لهما كيان متشابه.
- د. المضاربة المشتركة يتم العمل فيها بين مجموعات معينة.

ثالثاً: صيغة المشاركة

تعد من صيغ منح الإئتمان في الفقه الإسلامي وتلائم طبيعة المصارف الإسلامية ، فيمكن إستخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وهي من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد في المصارف. (5)

(1) د. حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ، (الجزائر ، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر ، 2013م) ، صص 22، 23.

(2) د. محمد بن ابراهيم الموسى ، شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ، (الرياض: دار العاصمة للنشر ، 1999). صص 58.

(3) د. صادق راشد حسين الشمري ، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر ، 2008م) ، صص 54.

(4) د. فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية ، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية للنشر ، 2000م) ، صص 112.

(5) د. ابوبكر هاشم ابوبكر ، التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية- الواقع والتحديات واليات التطوير ، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر ، 2012م) ، صص 85.

تعريف المشاركة: تعني في اللغة الاختلاط والإمتزاج ، اي اشتراك الشريكين فى راس المال ، في الاصطلاح الفقهي استقرار ملك شئ له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك ، قيام المصرف بالمشاركة مع شخص طبيعى ، او اعتبارى ، فى مشروع تجاري او عقاري او غير ذلك من المجالات المختلفة فى الإستثمار عن طريق التمويل المشترك فى المشروع فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه فى الارباح وتكون المحاسبة للارباح والخسائر فى نهاية الفترة المالية التى يتفق عليها الطرفان ، عقد من عقود الأمانة يتفق بموجبه شخصان او أكثر على الاشتراك فى راس المال والعمل بحيث يكون لصاحبه الجهد او الجزء من المال ولكنه غير كافي للنشاط المرغوب فيه فيرجع لطرف آخر ليكمل ما ينقصه من مال بشرط أن يتقاسم الربح والخسارة.(1)

يستنتج الباحث من تعريف المشاركة الاتي:

أ. خلط الاموال بغرض الإستثمار فى نشاط متفق عليه.

ب. توزيع الأرباح حسب راسمال كل شريك من الارباح.

يستطيع الباحث ان يعرف المشاركة بأنها اختلاط الاموال بين الشركاء للقيام بعمل معين ويقتسمو الارباح بينهم حسب نصيب كل واحداً منهم فى راس المال.

شروط صيغة المشاركة

تتمثل شروط صيغة المشاركة في الاتي: (2)

1. أن يكون راس مال المشاركة معلوم القدر ومن الأموال التى لا تتعين بالتعين وهى العملات المتداولة ويتم ابرام عقد المشاركة بالاسعار الجارية منعاً للغبن.

2. أن يكون كل شريك أهلاً للتوكيل ممتعاً بالاهلية التى تمكنه من أن يكون اصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن غيره من الشركاء.

3. أن يكون الربح معلوم المقدار ، وجهالته تفسد المشاركة بأعتبار ان الربح بمثابة المعقود عليه.

4. أن يكون الربح للطرفين بنسب شائعة من جملة الربح.

5. أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك فى الاصل.

6. ان تكون يد كل شريك يد امانة فى كل ما يختص بأعمال واموال الشركاء فلا يضمن ما أتلف إلا إذا قصر أو تجاوز حدود الامانة.

7. إن عقد المشاركة عقد غير لازم للطرفين ، لكل شريك الحق فى أن يفسخ العقد متى ما شاء بشرط أن يكون ذلك بحضرة الشريك الاخر.

(1) د. منذر ابو قحف ، قضايا معاصرة فى النقود والبنوك والمساهمة فى الشركات ، (الأسكندرية:الدار الجامعية للنشر ، 2003م) ، ص317.

(2) د. لطفى كمال السيد طائل ، مرجع سابق ، ص190.

انواع صيغ المشاركة

تتمثل في الاتي: (1)

أ. المشاركة الدائمة: تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين الى شريك مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج من ربح او خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

ب. المشاركة المتناقصة او المنتهية بالتمليك: يساهم فيها المصرف في رأس مال شركة ، تعمل بأى قطاع من قطاعات الاعمال مع شريك او اكثر ويستحق كل طرف من اطراف هذه الشركة نصيبه من الربح وفقاً ما يتفق عليه بالعقد مع وعد المصرف بالتنازل عن جزء من حصته في رأس المال أو كل حصته من خلال بيع اسهمه او نصيبه في رأس المال.

ج. المشاركة الثابتة المنتهية: مشاركة ثابتة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك إلا أن الاتفاق بين الشريك والشركاء لدورة نشاط تجارى او لتوريد صفقة معينة بالمشاركة ، وتكون الحقوق الذي يحصل عليها المصرف أو الواجبات التي يتحملها ثابتة . يستنتج الباحث من صيغة المشاركة الاتي:

أ. المشاركة الدائمة تتضمن الاستمرارية بقيام الاعمال بصورة دائمة وليست لها فترة محددة.

ب. المشاركة المنتهية بالتمليك تنتهي المشاركة بالتناقص من خلال بيع المصرف اسهم حصته من الارباح.

ج. المشاركة الثابتة المنتهية الاتفاق ما بين الشريك والشركاء لفترة محددة بعد انتهاء دورة النشاط التجاري يتم تقسيم الارباح حسب الاتفاق.

رابعاً: صيغة السلم

إن اعتماد صيغة السلم يعد نجاحاً حققته المصارف الإسلامية ، فقد كان التجار قبل هذه الصيغة يصعب عليهم الحصول على ممول لمشروعاتهم مما كان يرجعون الى المصارف التقليدية التي كانت تمنحهم القروض بفوائد فظهر عقد السلم لتكون من الصيغ الفعالة . (2)

تعريف السلم: السلم والسلف بمعنى واحد هو بيع شئ

موصوف في الذمة بثمن معجل ، والسلم لغة هو التقديم والتسليم بمعنى اي قدم وسلم ، اما فى الاصطلاح فهو البيع الذى يتم فيه تسليم الثمن فى مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل ، البيع الذى يتقدم فيه رأس المال على المبيع أو ان يسلم عوضاً حاضراً فى عوض موصوف في الذمة لأجل ، بيع آجل أن يشتري المصرف من العميل بثمن حال سلعة موصوفة وصفاً كافياً مؤجلة التسليم الى موعد محدد وللمصرف أن ينصرف بالسلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسلمها فهو ان يبيعه بنفسه بثمن حال او مؤجل واما أن يوكل العميل ببيعها نيابة عنه بأجل او بدون أجل . (3)

(1) د عبدالله عبدالرحيم العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية ، (بيروت :المكتبة العصرية للنشر ، 2000م) ، ص 259.

(2) د.التجاني عبدالقادر احمد ، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر-نظرية مالية وإستثمارية ، (السودان:دار السداد للنشر ، 2006م) ، ص 10.

(3) د. صالح جبريل حامد ، التمويل الأصغر فى السودان- المفهوم النماذج والتطبيقات ، (الخرطوم:شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2010م) ، ص 173.

يستنتج الباحث من تعريف السلم الآتي:

أ. بيع موصوف في الذمة.

ب. يتم قبض ثمن السلعة في مجلس العقد.

ج. يمنح بأجل محدد.

يستطيع الباحث أن يعرف السلم بأنه بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويقدم فيه رأس المال فكل بيع يكون فيه تسليم المال حاضراً والسلعة لاحقة تسمى سلم أو سلف.

شروط السلم

تتمثل في الآتي: (1)

1. أن يكون منضبطاً، بمعنى كل ما يمكن إنضباطه فإنه جائز فيه السلم.
2. أن يصفه بما يختلف فيه الثمن، فيذكر جنسه ونوعه.
3. أن يكون المسلم فيه في الذمة فإن اسلم في عين لم يصح.
4. أن يكون الأجل معلوم كالشهر ونحوه فإن أسلم حالاً أو على أجل قريب كالיום ونحوه لم يصح.
5. أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله فلا يجوز فيما يندر كالسلم في العنب والرطب في غير وقته.
6. أن يقضى رأس المال في مجلس العقد.

انواع صيغة السلم

تتمثل في الآتي: (2)

- أ. السلم المقسط: تسليم المسلم فيه على دفعات.
 - ب. السلم الموازي: بيع سلم مستأنف في ظاهره وشكله القانوني مع نيه الاعتماد فيه على عقد سلم سابق والسلم الموازي غير مرتبط قانوناً بعقد السلم الأول.
- يستنتج الباحث من انواع السلم الآتي:
- أ. السلم المقسط: تقسيط المسلم فيه الى اوقات محددة وبأجزاء معلومة
 - ب. السلم الموازي عقد سلم مدعوم بعقد سلم اخر لبيع سلعه مشتراه بموجب عقد سلم الى طرف اخر غير البيع الاصلي.

خامساً: صيغة الاستصناع

من خلال عقد الإستصناع تستطيع المصارف الدخول في مجالات الصناعة والمقاولات يقوم المصرف بذلك من خلال اجهزة رقابية إدارية مختصة بالعمل الصناعي بالمصرف لتصنيع الاحتياجات المطلوبة للمستصنعين و تسويق مصنوعاتهم يزيد من دخل الفرد مما يزيد رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية. (3)

(1) د. محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 258.

(2) بنك الشمال الإسلامي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي- الاحكام الفقهية واجراءات الدراسة والقيود المحاسبية، (الخرطوم: مجلة بنك الشمال الإسلامي، العدد الثاني، 2012م)، ص 10.

(3) د. حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 75.

تعريف الإستصناع: انه عقد مع صانع على عمل شئ معين في الذمة هو من عقود البيوع وعرف بأنه عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع. (1)

يستطيع الباحث ان يعرف الإستصناع بأنه عقد قائم على الذمة يلتزم الطرف الاول الصانع بتلبية طلب الطرف الثاني المستصنع سلعة موصوفة شريطة أن يتم الاتفاق على الثمن وكيفية سداه سواء نقداً او بالاقساط.

شروط صيغة الإستصناع

تتمثل في: (2)

1. تحديد مواصفات المطلوب صناعته تحديداً وافياً يمنع التنازل عند التسليم.
2. أن تدخل في الصناعة ،فلا يصح في البقول والحبوب.
3. يجرى التعامل فيه.
4. المواد المستخدمة في الشئ المصنوع من الصانع فإذا كانت من المستصنع فإنه يكون عقد إجارة لا عقد إستصناع.

5. بيان الثمن جنساً وعدداً.

6. بيان مكان تسليم المبيع.

7. ان لا يكون فيه اجل .

يستنتج الباحث من شروط صيغة الإستصناع الاتي:

أ. وصف المطلوب صناعته وصفاً دقيقاً

ب. بيان الثمن وصفاً وعدداً

ج. لا تحدد بأجل معين

سادساً: صيغة الإجارة

تلجأ المنشآت إلى إستئجار بعض أصولها التشغيلية بدلاً من شرائها عن طريق الاقراض ، لأن هذه الاصول ذات طبيعة ومخصصة وتتعرض لتطورات تقنية وسريعة مما يجعل الاتفاق الإستثماري لشرائها غير مجدي.

تعريف الإجارة: الإجارة أسم للأجر ،وتعني للأجرة في اللغة الأجر والثواب والمكافأة والعوض ،والإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم. (3)

يتضح للباحث من خلال تعريف عقد الإجارة بأنه احد صيغ البيوع الإسلامية ان يمتلك الطرف الأول اصل والثاني ينتفع بالاصل المؤجر.

شروط الإجارة

تتمثل في الاتي: (4)

1. الايجاب والقبول.

(1) د. عادل عبدالفضيل ، ضوابط ومعايير الإستثمار في المصارف الإسلامية ، (الأسكندرية: دار التعليم الجامعي ،2015م) ،ص198.

(2) د. كاسب بدران ، عقد الإستصناع في الفقه الإسلامي ،(الأسكندرية: دار الدعوة للنشر ،2006م) ،ص148'149.

(3) د. حسين محمود سمحان ، مرجع سابق ،ص206.

(4) د. محمد ندا محمد ليدة ، الإستثمار التمويلي- دراسة فقهية إقتصادية ،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2015م) ،ص192'193

2. أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
3. أن تكون المنفعة معلومة علماً نافياً للجهالة.
4. أن يكون الثمن معلوم جنساً ونوعاً.
5. أن تكون مدة التأجير معلومة.
6. أن يكون الأصل محل التأجير من الاصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها نسبياً.

انواع الإجارة

تنقسم الأجارة الى نوعين وهي: (1)

- أ. عقود الإجارة التشغيلية: تنص على تأجير منافع معلومة ومباحة لأجل محدد.
- ب. عقود الإجارة المنتهية بالتملك: تنتهي بالتملك ولا تختلف عن العقد الاول فقط يجب أن تتضمن وعد بالتملك موضوع العقد للطرف المستأجر.
- يستنتج الباحث من صيغة الإجارة الاتي:

 1. عقد الإجارة التشغيلية يقوم بإعادة الاصل المؤجر اليه بعد دفع الاجور المستحق عليه .
 2. فى عقد الإجارة المنتهية بالتملك بعد إتمام عملية الإجارة و وفاء المستأجر بجميع متطلبات العقد يتنازل المصرف عن ملكية الأصل المؤجر للعميل.

سابعاً: صيغة القرض الحسن

تقع على كل مصرف مسؤولية إجتماعية هي مساعدة المجتمع الذى يعمل فيه واهم ما يمكن ان يقدمه لأعضاء هذا المجتمع تقديم خدمات وتسهيلات مصرفية لشرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة الدخل تتم عبر حزم مصرفية متعددة منها القرض الحسن. (2)

تعريف القرض الحسن

القرض لغة القطع ،قرضه يقرضه قرضاً وقرضه قطعة اصطلاحاً هو عقد بين طرفين احدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على ان يقوم برده الى المقرض فى الزمان والمكان المتفق عليها. القرض الحسن هو عقد بين طرفين أحدهما المصرف ،والاخر المقترض يتم بمقتضاه دفع مال للمقترض دون ربح على ان يتم سداه فى الفترة المتفق عليها. (3)

يستطيع الباحث ان يعرف القرض الحسن بأنه المال الذى يدفع لطرف اخر بدون ربح لفترة محددة متفق عليها بين المصرف والعميل .

(1) د.محمد على الزبيدي. وآخرون ،: مرجع سابق ،ص451 .
(2) د.محمد الشحات الجندي: القرض كإداة للتمويل فى الشريعة الإسلامية ،(القاهرة: مطبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامى ،1996م)، ص31.
(3) د.عبدالمجيد قدي ، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية.(الجزائر: مطبعة التراث للنشر ،2001م) ،ص135.

المبحث الثالث

سياسات وقرارات منح الائتمان المصرفي

أولاً: تعريف السياسة الائتمانية

عرفت بأنها الأسس التي تضعها المصارف لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة بإدارة الائتمان والالتزام بها عند التنفيذ و الإجراءات التي يمكن إتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل وتأتي سياسات الائتمان مجموعة من الإعتبارات منها ،إحتياجات النشاط الإقتصادي ،وحجم الائتمان وانواعها ،الاعتبارات القانونية ،وشروط الائتمان والضمانات .⁽¹⁾ أنها مجموعة من المبادئ والاسس التي تنظم دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية والأنشطة التي يتم تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وانواعها ،آجالها الزمنية ،وشروطها.⁽²⁾

يستنتج الباحث من تعاريف السياسة الائتمانية بأنها:

أ. مبادئ واسس ومعايير تنظم عملية منح الائتمان.

ب.تحديد القطاعات ذات الأولويه التتمويه.

يستطيع الباحث أن يعرف السياسة الائتمانية بأنه الاطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ والاسس التي تنظم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

ثانياً:مبادئ السياسة الائتمانية

تتمثل في الاتي:⁽³⁾

1.الربحية: المبدأ الأساسي لمدى كفاءة الإدارة وحجم الإرباح التي تحققها ، هي الوظيفة الرئيسية لإدارة المصارف.

يتضح للباحث من مبدأ الربحية بأنه:

أ. حالة السلامة التي تكون فيها الايرادات اكبر من المصروفات.

ب. مقياس لمدى كفاءة الإدارة

2.الأمان: ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المتفق عليه ،يتم تنويع الائتمان لتشمل قطاعات وانشطة مختلفة بعيداً عن التركيز على نشاط معين او عميل معين بغرض تحديد الاخطار التي يتعرض لها النشاط والعمل.⁽⁴⁾

يتضح للباحث بأن مبدأ الأمان هو معرفة مدى مقدرة العميل بالايفاء بالتزاماته تجاه المصرف عند تاريخ السداد.

3.السيولة: إمكانية تحويل التسهيلات والقروض إلى نقدية عند الحاجة اليها ،تتفاوت سيولة محفظة الائتمان والتسهيلات بناء على طبيعة ومدة القرض وقدرة نشاط العميل على توليد عوائد تستطيع تسديد الائتمان سواء من

(1) د.خالد وهيب الراوي ،إدارة العمليات المصرفية ،(عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،2003م) ،ص120.

(2) د.صلاح الدين حسن السبسي ،مرجع سابق ص20.

(3) د.عبدالمعطي رضا ارشيد ، واخرون إدارة الائتمان ،مرجع سابق ، ص198.

(4) ابراهيم مختار ،التمويل المصرفي- منهاج لإتخاذ القرارات ،(القاهرة:مكتبة الانجلو ،1996م) ،ص45.

جميع الاصول المتدولة محل التمويل أو ناتج تشغيل الاصول الثابتة، وهى امكانية قيام العميل بسداد التسهيلات الائتمانية فى تاريخ إستحقاقها.(1)

يتضح للباحث أن مبدأ السيولة هى تحويل الائتمان الممنوح للعميل الى نقدية عند موعد سدادها.

ثالثاً:أسس منح الائتمان

تتمثل أسس منح الائتمان فى الاتي: (2)

1.الأسس لتي تمنح من اجلها التسهيلات الائتمانية:أن نوع النشاط الذى يزاوله العميل طالب الائتمان له أهمية خاصة عند فحص ودراسة طلب الائتمان المقدم للمصرف ،حيث أن لكل نشاط له خصائصه وصفاته ومخاطره ،ينبغي أن يكون الغرض من الائتمان متمشياً مع نشاط العميل ومع السياسة الائتمانية للمصرف ومع مراعاة توجيهات المصرف المركزي ، وأنه مطلوب من أجل تنمية النشاط التجاري للعميل وليس بغرض تمويل راس المال تتمثل في:

أ. أسس إنتاجية: تتعلق بالعمليات الانتاجية وينقسم الائتمان المقدم الى نوعين هما إئتمان النشاط التجاري وإئتمان النشاط الإستثماري.

ب. أسس إستهلاكية: تختص بشراء السلعة الاستهلاكية الخدمية حسب طلب طالب الائتمان.

2.مبلغ الائتمان:معرفة مبلغ الائتمان المطلوب لتحديد مدى ملائمة الائتمان مع الغرض المطلوب من اجله توجد حد ادنى وأعلى لسقف التمويل وبدون معرفة الحاجة الفعلية للمقترض ومصادر السداد لا يتم منح الائتمان طبقاً للسياسة الائتمانية والتي يتدخل فيها المصرف المركزي كتحديد الحد الاقصى الذى يمكن ان يمنحه للعميل الواحد وفقاً لما يعرف بصافي التزامات العميل الواحد ،كما أن معرفة الاموال المطلوب من العميل المساهمة بها كتمويل ذاتي مقابل التمويل الخارجي المطلوب.

3.مدة القرض: أن مدة سداد الائتمان اوالتسهيل المطلوب ينبغي ان تتناسب مع الغرض من الائتمان ومبلغه.

4.كيفية السداد: أن مصادر السداد من أهم اسس منح الائتمان ،فكل غرض من أغراض الائتمان المصرفي يناسبه شكل محدد فى سداد اصل الائتمان ،أن طريقة السداد من قيمة الاقساط وميعادها يتوقف على نوع النشاط المطلوب تمويله ومدى سلامة الهيكل التمويلي للعميل ومدى قدرة النشاط على تحقيق إيرادات تستخدم فى سداد التسهيلات قصيرة الاجل او فى توليد صافي تدفقات نقدية عرضيه يمكنه من السداد ،قد يكون السداد من مصادر خارج نشاط العميل.(3)

يستطيع الباحث أن يستنتج من اسس منح الائتمان الاتي:

أ.معرفة النشاط الذى يمنح له الائتمان.

ب.معرفة المبلغ الذى يود العميل الحصول عليه.

ج.معرفة مدة الائتمان ،يتم تحديدها حسب التدفقات النقدية للمشروع.

(1) د.عبدالمطلب عبدالحמיד، الائتمان المصرفي ومخاطره- منهج متكامل،(القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، 2010م)، ص163.

(2) د.صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص46.

(3) د. عبدالمطلب عبدالحמיד، مرجع سابق، ص166.

د.الاتفاق على كيفية السداد ويتم من ايرادات المشروع او ما يمتلكه صاحب الإئتمان حسب نوعية مشروعه.

رابعاً: معايير منح الإئتمان المصرفي

أن عملية تحليل المعلومات والبيانات الحالية عن حالة العميل المحتمل تساعد إدارة الإئتمان فى نضج القرار الإئتماني وقدرتها فى ان تضع تحديد لمقدار المخاطر ونوعها التى يمكن أن تتعرض لها وقدرتها فى التحليل الإئتماني من أجل الوصول الى تحديد موضوعي لعملية التحليل فقد اتاحت امام إدارة الإئتمان عدد من المعايير الإئتمانية تتمثل فى: (1)

1.المركز المالي للعميل

يعتبر المركز المالي من الناحية الإئتمانية الضمان الذى يؤكد مقدرة العميل على السداد فى الاجل الطويل ويعتمد المصرف على هذا العامل عند الضرورة لاسترداد حقوقه ويتم قياس قدرة العميل على توليد الاموال الكافية لخدمة الدين ،وسداد اصل الدين ،عن طريق التحليل المالي لقوائم العميل المالية لعدد من السنوات المتتابعة.

يتضح للباحث بأن المركز المالي للعميل هى القدرة الإئتمانية للعميل من حيث قدرته على تحقيق ارباح من اعماله القائمة.

2.السمعة:عرفت فى مجال الإئتمان بأنها التعرف على مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق ، ويعتمد المحلل الإئتماني عليه لكشف الجوانب الشخصية للعميل ما يعرف بالتاريخ الإئتماني والتجاري من حيث قيامه بسداد التزاماته مع المتعاملين معه ، المصرف او الموردين.يطلق عليه اسم شخصية المقترض والحكم عليه من واقع معلوماته المالية التى تتم الحصول عليها من وكالات الإستعلام اونشرة الغرفة التجارية ،اوشهادة المحكمة التجارية التى يقع فى دائرة العميل طالب الإئتمان. (2)

يتضح للباحث ان سمعة العميل لها تأثير على قرار منح الإئتمان ويتم الحصول عليها من وكالات الإستعلام والتصنيف الإئتماني لتقييم مدى التزام العميل.

3.راس مال العميل : مقدرة العميل على توليد الدخل بتطبيق مجموعة من النسب المالية على القوائم المالية المقدمة من العميل بجانب مجموعة من العوامل الأخرى. (3)

4.الضمان: تعزيز او حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الإئتمان فى المصارف عندما تتخذ قرار بمنح الإئتمان كلما زاد الخطر الذى يحيط بالعملية الإئتمانية ،كلما كانت الضمانات المطلوبة اكبر ،وهو مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يتم رهنها لتوثيق الإئتمان المصرفي وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة او سمعة لكي يعتمد عليه المصرف فى ضمان تسديد الإئتمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص اخر وافق أن يكون ضامناً للعميل ، تعتبر وسيلة أمان فى حالة عجز العميل عن السداد حتى

(1) د.على سعد محمد داود ، البنوك ومحافظ الإستثمار- مدخل دعم إتخاذ القرار ،(الاسكندرية:دار التعليم الجامعي للنشر ،2012م) ،ص31.

(2) د.شقيرى نوري موسى وآخرون ،إدارة المخاطر ،(عمان:دار المسيرة للنشر ،2012م) ،ص97.

(3) د.على سعد محمد داود ،مرجع سابق ،ص32.

يستطيع المصرف تحصيل حقوقه أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحمله العميل نفسه وتشعره بجديه مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق ، وعند تحديد الضمان يتم الاهتمام بالاتي: (1)

أ. عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الإئتمان.

ب. تكون درجة الرهن من الدرجة الاولى لصالح المصرف بحيث يمكن إستخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الإئتمان عند عجز العميل عن السداد.

ج. تكون ملكية الضمان للعميل ملكية كاملة وليست محل نزاع.
يستنتج الباحث من معيار الضمان الاتي:

1. لايمثل الضمان الأسبقية الاولى عند منح الإئتمان .

2. يعتبر عامل امان للحصول على اموال المصرف.

3. تقسم الضمانات حسب مبلغ الإئتمان ونوع النشاط.

4. قبول ضمانات ذات قيمة.

5. **المناخ العام:** تنظر إدارة الإئتمان إلى المناخ العام كعيار في منح الإئتمان على انه يمثل الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل ، وبعض التحليلات تشمل الظروف الإقتصادية والظروف البيئية المحيطة بالعميل ، فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلعة وظروف البيع والتوزيع . (2)

يتضح للباحث أن المناخ يتمثل في الظروف الإقتصادية والقانونية التي يمكن أن يتأثر به مشروع العميل.

خامساً: ضوابط منح الإئتمان

تتمثل ضوابط منح الإئتمان في الاتي: (3)

1. أهمية اختيار مسؤولي الإئتمان ومدوبي الاستعلام من بين الذين تتوفر فيهم الخبرة والصلاحية للقيام بأعباء وظيفة الإئتمان.

2. وضع نظام الصلاحيات الإئتمانية الممنوحة اولاً ، ثم دراسة المركز المالي للعميل ونتائج أعماله ، وحسن سمعته ومدى حرصه على الإنتظام والغرض المطلوب من أجله.

3. الموائمة بين إجمالي الإئتمان المصرح بها للعميل ، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوع ذلك النشاط.

4. التأكيد بعناية بدراسة الغرض المطلوب من أجله الإئتمان ومتابعة إستخدام العميل لها.

5. في مجال الإستعلام عن العملاء وغيرهم من ذوى الصلة بالعملية الإئتمانية يكون من الاهمية إستيفاء الاستعلام من مصادر موثوق فيها.

6. يكون تجديد الإئتمان القائم في ضوء نتائج متابعة المصرف لمعاملات العميل والمركز المالي للعميل.

(1) د.حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الإئتمان- استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان ، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص140.

(2) د.محمد عبدالخالق ، مرجع سابق، ص66.

(3) د. عبدالطلب عبدالحميد: الإئتمان المصرفي ومخاطره ، مرجع سابق ، صص 159، 158.

7. إيلاء عناية كافية للجوانب التنفيذية لما يصدر من موافقات إئتمانية والضمانات المطلوبة لها، ويتم في التوقيت الملائم بحيث يتمكن المصرف من مداركة المخاطر والانحرافات.

يستطيع الباحث أن يضيف الضوابط الآتية:

أ. أن يكون المشروع قائم و له حصة سوقية.

ب. الاستعلام قبل قرار منح الإئتمان.

ج. معرفة الغرض من الإئتمان.

سادساً: أهداف السياسة الائتمانية

تتمثل في الآتي: (1)

1. منع التضارب في إتخاذ قرارات منح الإئتمان بالمصرف، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه.
 2. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإئتمان الممنوح.
 3. ضمان عائد مناسب للمصرف.
 4. التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الإقتصادية القومية وإحداث الانسجام بين المصرف والدولة من حيث تبنى للمصرف للولويات التي حددها الدولة في خطط التنمية الإقتصادية.
 5. السياسة الإئتمانية تخول صلاحيات منح الإئتمان المصرفي لمختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية داخل المصرف.
 6. السياسة الإئتمانية تعكس سياسات المصرف وإمكانياته وتحقيق رسالة المصرف.
 7. تحديد هامش الربح. (2)
- يستطيع الباحث أن يضيف الآتي:
1. وضع خطط ائتمانية محكمة يستند عليها عند اتخاذ قرارات منح الأئتمان.
 2. وضع قواعد يسترشد بها موظف الإئتمان.
 3. الاستغلال الامثل لموارد المصرف.
 4. الحد من المخاطر من خلال دراسة الطلبات المقدمة ومدى إستيفائها للشروط.
 5. تحديد مجالات توظيف الاموال.
 6. العمل على التنسيق بين المصرف وعملائه.

(1) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سابق، ص 56.

(2) د. منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 78.

سابعاً:مراحل إتخاذ القرار الإئتماني

إن عملية إتخاذ القرار تتلخص في اختيار البديل الملائم بين البدائل المتاحة ، التي تحدد كيفية منح الإئتمان المصرفي وان القرار الإئتماني يرتكز على الاسس والمبادي والقواعد والمعايير تتمثل مراحل إتخاذ القرار الإئتماني في الاتي: (1)

أ. **المرحلة التمهيديّة:** تقديم طلب الإئتمان ، يقدم العميل إلى المصرف طلب الإئتمان المطلوب ويكون عن طريق المقابلة الشخصية بين العميل وموظف المصرف ويتم دراسة طلب العميل ، موقف العميل ،مع ملاحظة أن المقابلة تتطلب الصدق والصراحة من قبل موظف الإئتمان . (2)

يتضح للباحث بأن المرحلة التمهيديّة تعتبر مرحلة اولية يتم فيها إستلام طلب العميل والمناقشة حول جدوى مشروعه.

ب. **مرحلة دراسة الطلب:** تقدير حجم المخاطر التمويلية الناتجة عن الإئتمان وتحديد مدى تناسب هذه المخاطر مع السياسة التمويلية المتبعة في المصرف وقبول اوعدم قبول منح الإئتمان للعملاء وتتضمن هذه المرحلة الاتي: (3)

1. تحديد الشروط الإئتمانية الواجب إستيفائها من العميل.

2. تحديد الإئتمان الذي يستفيد منه العميل.

3. تنتهي هذه المرحلة اما برفض الطلب او قبوله من جهة المصرف.

يستنتج الباحث من مرحلة دراسة الطلب الاتي:

أ. تحديد سقف الإئتمان الممنوح للعميل.

ب. تحديد فترة الإئتمان والضمانات المطلوبة.

ج. قبول الطلب والاعتذار للعميل.

ج. **مرحلة الموافقة على الطلب:** إن قرار الموافقة على منح الإئتمان يواجه مخاطر وصعوبات فأن المهارة والخبرة المصرفية التي يتمتع بها محللو الإئتمان لها دوراً مهماً في هذا المجال ،على الرغم من الاختلاف بين عملاء المصرف فإن أسس إتخاذ القرار ترتبط بالنظام الإئتماني وتتمثل في: (4)

1. الضوابط الموضوعية التي تحددها السياسة الإئتمانية بالمصرف.

2. مدى تناسب مبلغ التمويل مع الغرض الذي يستخدم فيه.

3. الموازنه بين العائد المتوقع من مبلغ التمويل وتكاليفه.

(1) د.طلعت اسعد عبدالحميد ، إدارة البنوك المتكاملة- الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال ،(القاهرة :مكتبة عين شمس للنشر ،2004م) ،ص129.

(2) د.محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني- مرجع سابق ص354.

(3) د.عبدالحميد الشواربي ،محمد عبدالحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ،(الاسكندرية:منشأة المعارف للنشر ،2002م) ،67.

(4) د.طلعت اسعد عبدالحميد ،مرجع سابق ص129.

يتضح للباحث بأن مرحلة الموافقة على الطلب تتم بعد دراسة جدوى طلب العميل والتأكد من مدى التزام العميل من خلال التقارير المالية من وكالة الإستماع والتصنيف الائتماني.

د. مرحلة متابعة الائتمان: التقييم الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه بغرض إكتشاف الصعوبات التي يحتمل ان تتعرض لها عملية سداد الائتمان لكل من المعايير التي تم منح الائتمان وفقاً عليه وهي السمعة، واستمرار قدرة العميل على توليد الدخل.⁽¹⁾ عدم تأكد المصرف من قيام الممنوح له الائتمان بسداد التزاماته ويتم تحديد المخاطر الخاص بكل ائتمان وهذا ما يسمى بالمتابعة الوقائية التي تساعد على إتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر الائتمانية ويسمى هذا بالرقابة العلاجية.

يتضح للباحث ان مرحلة متابعة الائتمان هي متابعة سداد مبالغ الائتمان المستحق عندما يحين أجل الائتمان هي ذات أولوية قصوى لإدارة المصارف.

هـ. مرحلة سداد الائتمان: إن العلاقة بين المصرف وعملائه لا تنقطع بمجرد سداد مبلغ الائتمان وتستمر المعاملات بإستمرار المشروع في نشاطه كما تستمر هذه العلاقة بناءً على الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه للتوسع في انشطتهم بالتالي يحتاجون الى تمويل إضافي لضمان الإستمرار ويحتاجون الى تجديد طلباتهم لتحقيق أهدافهم بكفاءة وفعالية ،على المصرف أن يجمع معلومات وبيانات جديدة قبل تجديد الائتمان ولايعتمد ما لديه من معلومات قديمة حتى لا يتعرض للمخاطر الائتمانية.⁽²⁾

يتضح للباحث أن مرحلة سداد الائتمان هي مرحلة التصفية النهائية للمشروع و معرفة مدى التزامه وقدرته المالي.

ثامناً:سلطات إتخاذ قرارات منح الائتمان

تعد المصارف ضمن سياستها الائتمانية بياناً فيما يتعلق بمنح الائتمان حسب المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي للمصرف وحسب الضمان التي تقدم عند كل ائتمان ممنوح ، تتصف بالمرونة بحيث تتلاءم مع الظروف التي تحيط بكل مشروع على حده ويتوقف على تقدير سلطات منح الائتمان ،تتمثل سلطات إتخاذ قرارات منح الائتمان في:⁽³⁾

أ. إتخاذ القرار الائتماني عن طريق مدير الفرع: إن مدير الفرع مسئول عن تنمية نشاط فرعه طبقاً للأهداف المقررة له من المركز الرئيسي للمصرف ،وتتم محاسبته بصفة دورية على ما حققه ومالم يحققه من اهداف ،يعمل من موقع قريب من العميل مما يهيئ له فرصة المعرفة الدقيقة لظروف العميل ، والمسئولية تجاه كل قرار يتخذه يجعله يتحقق من جودة الائتمان الممنوح وأن هذه المسئولية ستكون اساساً للمحاسبة عن تعثر الفرع ،فإنه يتعين إعطاء مدير الفرع السلطات المناسبة لإتخاذ قرارات ائتمانية محدودة بالمستوى الذي يمكنه من مواجهة المنافسه وإعتباره مسولاً عن الاضرار الذي يلحق بالمصرف نتيجة لسوء تقديره او تقصيره في إجراء الدراسات اللازمة .

(1) محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية -البورصة والبنوك ،(الاسكندرية ،الدار الجامعية للنشر ،1998م) ،ص78.

(2) د.علي سعد محمد ، مرجع سابق، ص34.

(3) د.صلاح الدين حسن السيسى ،مرجع سابق ،صص39،40.

ب. إتخاذ القرار الإئتماني عن طريق إدارة الإئتمان بالمركز الرئيسي للمصرف: طلبات الإئتمان الأكبر من صلاحيات الفرع يتعين على إدارة الفرع رفع طلب الإئتمان مصحوباً بالدراسات التي أعدت عنه من الرأى والتوصية إلى إدارة الإئتمان بالمركز الرئيسي لعمل دراسات أكثر تفصيلاً، من حيث درجة مخاطر المشروع وابعاده الاقتصادية.

ج. إتخاذ القرار عن طريق لجنة الإئتمان: يرأسها المدير العام للمصرف ، وتضم اللجنة بعض اعضاء مجلس إدارة المصرف ويكون اجتماع اللجنة دورياً كل أسبوع لتحقيق عامل السرعة و البحث لأتخاذ القرارات ويتم الإعداد لأعمالها دورياً كل أسبوع لتحقيق وإتخاذ القرارات بواسطة إدارة الإئتمان للطلبات التي تجاوز سقف صلاحيات الفرع.

د. إتخاذ القرار عن طريق مجلس إدارة المصرف: إذا كان مبلغ الإئتمان يزيد عن مبلغ صلاحيات لجنة الإئتمان ،او كان للطلب طبيعة وظروف خاصة فإنه يكون من الضروري عرضه على مجلس إدارة المصرف وهو أعلى سلطة بالمصرف لإتخاذ قرار بشأنه وفى هذه الحالة يتعين أن يتم الإعداد لعرض الطلب مع الدراسات اللأزمه عن طريق إدارة الإئتمان بالمركز الرئيسي مع إثبات رأياها ورأى المدير العام على الطلب.⁽¹⁾ يستنتج الباحث من سلطات إتخاذ قرار منح الإئتمان بالمصرف الاتي:

1. تقسم صلاحيات منح الإئتمان لكل إدارة.

ب. التركيز على دراسة المخاطر .

تاسعاً: خصائص القرار الإئتماني الأمثل: يتصف القرار الإئتماني الامثل بالاتي: ⁽²⁾

1. إنسجام القرار الإئتماني مع سياسات المصرف المركزي ، لا يستطيع مدير الفرع إتخاذ قرار بمنح إئتمان يتجاوز نسبة السيولة القانونية او نسب الإئتمان التي يحددها المصرف .

2. عدم وجود تعارض مع هذه السياسات فلايجوز إتخاذ قرار بمنح تمويل قيمته أكثر من الحد الاقصى المسموح بتمويله.

3. التأكد من تقديم الضمانات المناسبة.

4. الأخذ بعين الاعتبار عملية مقارنة العائد من المخاطر المتوقعة.

5. الاخذ بعين الاعتبار اتجاهات هوامش الارباح .

6. دراسة اوضاع المتعاملين من حيث التحليل المالي والسمعة التجارية.

7. القرارات لا تتخذ على مصالح شخصية .

8. تنظيم جداول سداد الأئتمان بعد الاخذ فى الاعتبار مواءمة مصادر الاموال النقدية مع إستخداماتها.

9. تنويع منح الإئتمان .

يستطيع الباحث أن يضيف خصائص القرار الإئتماني لمنح الإئتمان وتتمثل في:

أ. أختيار المشروع الذى يحقق تدفقات نقدية موجبة.

(1) د.على سعد محمد ، مرجع سابق ،ص34.

(2) دعلى عبدالوهاب نجا ، وآخرون ، مرجع سابق ،ص84.

ب. تتماشى مع سياسات المصرف والمصرف المركزي.

ج. تتوفر فيه المبادئ والقواعد والمعايير الائتمانية.

عاشراً:العوامل التي تؤثر على قرارات منح الائتمان المصرفي

تتمثل في الآتي: (1)

1. الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع: تأثير الحالة الاقتصادية على نشاط العميل ،ومقدرته على سداد ما عليه من التزام ،تعتبر الظروف السائدة من العوامل التي تحدد قدرة المصرف على منح الائتمان للنشاط الإقتصادي ،الامام باحتياجات المجتمع ومجالات الائتمان التي يخدمها المصرف او يتوقع أن يخدمها تمثل الأساس لتنظيم الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع إحتياجات التنمية وسياسات الائتمان وبما أن التطورات الاقتصادية لها أثر على المخاطر الائتمانية لذلك يقوم المصرف بتوفير معلومات عن الانشطة التي يتوقع لها رواجاً في ظل الاعمال السائدة أو المرتقبة.

2. السياسة النقدية: الوسائل التي يتبعها المصرف المركزي في سبيل التأثير في حجم ونوع الودائع الذي تمنحه المصارف التجارية مثل هامش الربح والاحتياطي القانوني وغيره.

3. حجم الودائع: تعتبر عامل أساسي ومؤثر على قدرة المصرف لمنح الائتمان فكلما كان حجم الودائع اكبر ،كلما زادت قدرة المصرف على منح الائتمان فالمصرف دائماً يمنح الائتمان من الودائع وهي تختلف حسب ثباتها وآجالها 'إن هذا الاختلاف يؤثر على قدرة المصرف على منح الائتمان.

4. هامش الربح على الائتمان: تؤثر آجال إستحقاق مبلغ الائتمان على سعر هامش الاريح حيث أن الائتمان قصيرة الاجل يتم منحه بربح اقل من متوسطة وطويلة الاجل.

5. درجة توزيع المخاطر: لايجد الائتمان الذي يحتوى على نسبة من المخاطر القبول الكافي من المصارف التي تهتم اساساً بالامان الذي يتحتم عليها توفيره لمواردها ،وقد لا يستلزم الامر رفض الائتمان كلياً ولكن قد يتطلب تقديم ضمانات اضافية او تخفيض قيمة الائتمان المصرح به.

6. مستوى الطلب على الائتمان: يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة المصرف على منح الائتمان ،حيث أن المصرف لا يستطيع منح كافة اموال الودائع الموجودة لديه لمقابلة حالات السحب وبذلك يتحكم في مستوى الطلب على الائتمان.

7. طبيعة الإدارة: أن الإدارة قد تكون متساهلة وغير متشددة بطلب ضمانات الائتمان وبالتالي ترتفع عندها نسبة المخاطر التي تنتج عن التساهل في عملية منح الائتمان. (2)

يستنتج الباحث من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرارات منح الائتمان الآتي:

1. السياسة الائتمانية التي تحددها المصرف المركزي.

ب. حجم السيولة .

(1). Hegazy.M.A.and Blakely. **Application of Budgetary Control toCommercia BanksWith Reference to the Principles Commercial Bank Mangement**, (Wisconsin: University Of Wisconsin ,1996).

(2) د.طارق الله خان ، ترجمة ، عثمان بابكر: إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ،(جدة ،منشورات المعهد الإسلامي للبحوث ،2003م) ،ص31.

ج.تنوع الانشطة الإئتمانية بغرض توزيع المخاطر .

د.دراسة الظروف الاقتصادية.

مخاطر الإئتمان المصرفي

تتمثل في الآتي: (1)

- 1.مخاطر العميل المقترض:تنشأ المخاطر بسبب السمعة الإئتمانية للعميل طالب الإئتمان ومدى قدرته المالية .
 - 2.مخاطر القطاع الذى ينتمى اليه طالب الإئتمان: ترتبط بطبيعة النشاط الذى يعمل فيه العميل ولكل قطاع إقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية التنافسية لوحدات القطاع.
 - 3.مخاطر السيولة: ترتبط بالمصرف وتنشأ هذه المخاطر من عدم قدرة العميل المقترض على سداد التزاماته فى الوقت المحدد.
 - 4.مخاطر الأقتصاد الكلي: لها علاقة بالبنية الإقتصادية العامة فى الدولة الذى يعمل فيها العميل المقترض ،منها المخاطر السياسية والتقلبات التى تحدث فى اسعار هوامش الارباح ومعدلات النمو الإقتصادي ومعدلات النمو السكاني والتغيرات فى السياسات النقدية ،قوانين تحويل العملة النقدية
 - 5.مخاطر مرتبطة بالغير: ترتبط بمدى تأثر العميل المقترض والمصرف المقترض بالاحداث الخارجة عن إرادتهم ،منها الظواهر الإنكماشية بالاسواق .(2)
- يستنتج الباحث من مخاطر الإئتمان الآتي:
- أ. مخاطر مرتبطة بشخصية العميل.
 - ب. الظروف المحيطة بالمشروع.
 - ج.مخاطر القطاع الذى يعمل العميل فيه.

(1) د.طارق عبدالعال ، إدارة المخاطر ،(الأسكندرية:الدار الجامعية للنشر ،2003م) ،ص243.

(2) د.محمد مطر ، التحليل المالي والإئتماني ،مرجع سابق ،ص361.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة

1. بنك فيصل الإسلامي السوداني

أ. النشأة والتأسيس

ظهرت فكرة إنشاء أول مصرف إسلامي في البلاد بجامعة امدرمان الإسلامية في العام 1966م ثم تطورت من بعد ذلك بجهود مبذولة من قبل السودانيين والامير محمد الفيصل وتم الحصول على الموافقة من قبل الدولة لإنشاء مصرف إسلامي في البلاد ، وتم انشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بتاريخ 1977/4/4م ، اجتمع ستة من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم بنصف راس المال المصدق به انذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني بتاريخ 1977/8/18م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع ، فأُن راس المال المصرح به (1,000,000) فقط مليون جنيه سوداني والمدفوع (510,000,000) خمسمائة وعشرة مليون جنيه سوداني. (1)

ب. اهداف البنك

تتمثل أهداف البنك في: (2)

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية واعمال الإستثمار والمساهمة في التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية.
2. قبول الودائع.
3. تحصيل ودفع الأوامر واذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة ، والتعامل في النقد الاجنبي.
4. منح القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقرها البنك.
5. الأتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها.
6. العمل كمنفذ امين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها.
7. مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في كل المعاملات.
8. إنشاء مؤسسات وانشطة عقارية وصناعية و تجارية.
9. إمتلاك وإستئجار العقارات والمنقولات .
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الافراد والأشخاص الاعتبارين.
11. فتح قطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي.

(1) بنك فيصل الإسلامي السوداني، التقرير السنوي عن العام 2010، (الخرطوم: بنك فيصل الإسلامي السوداني، الإجتماع السنوي العام العادي ، الثاني والثلاثون للجمعية العمومية، 2011)، ص14.

(2) www.Fibsudan.com.

ج. الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة في:

1. شركة التامين الإسلامية.
2. الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات.
3. شركة الفيصل للمعاملات المالية.
4. شركة الفيصل العقارية.

2. بنك امدرمان الوطني

أ. النشأة والتأسيس

في العام 1993م تم انشاء بنك امدرمان الوطني كشركة مساهمة عامة بتعاون كل من المؤسسة التعاونية ومنظمة الشهيد والهيئة الاقتصادية الوطنية العسكرية وعدد من المؤسسات ذات الاهداف المشتركة لتعمل على مزوالة جميع الاعمال المصرفية والإستثمارية. (1)

ب. أهداف البنك

تتمثل اهداف البنك في:

1. تجميع مدخرات العاملين بالخارج والداخل وتنشيط العلاقة مع المصارف والمؤسسات المالية العالمية.
2. تمويل إحتياجات القطاع الخاص.
3. الاستمرار في مجال منح التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الإجتماعي.
4. تعميق وتطوير صيغ التمويل الإسلامية.
5. تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين والحرفيين وصغار المنتجين.

ج. الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة في:

1. شركة الخرطوم للتجارة والملاحة.
2. النصر للأسكان والتشييد المحدودة ، او ميسكو العالمية المحدودة. وله اسهم في الشركات التالية.
أ. شركة النصر للطباعة والنشر.
ب. الشركة الوطنية للبترول.

(1) بنك امدرمان الوطني ، التقرير السنوي ، (الخرطوم: إدارة التخطيط والبحوث ، 2003) ، ص5.

ج. شركة الخدمات المصرفية الألكترونية.

د. شركة التقسيط المحدودة.

هـ. الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة.

3. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

أ. النشأة والتأسيس

افتتح مصرف الادخار السوداني في يوم الإذخار العالمي 1974/10/31م واختيرت مدينة ودمدني مقراً لرئاسته لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين والمهنيين وذوي الدخل المتوسطة المحدودة زاد الأهتمام اكثر بهذه الفئات بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1955م بكوبنهاجن والتي دعت بالسعى نحو تخفيف حدة الفقر والقضاء على البطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات واليات خاصة بتخفيف وطأة الفقر ضمن سياستها الإقتصادية الكلية ، وفي هذا الاطار تم تحويل مصرف الادخار السوداني الى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، وفي العام 1995م تم تحويل مركزه الرئيسي من مدينة ودمدني الى الخرطوم ، يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية داخلياً وخارجياً لدعم وتقوية مركزه المالي بالصورة التي تمكنه من أداء رسالته المتمثلة في تحسين الوضع الاقتصادي والإجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة من خلال تقديم خدمات التمويل الاصغر. (1)

ب. اهداف المصرف

تتمثل أهداف المصرف في: (2)

1. القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية الأخرى داخل السودان وخارجه.
2. توجيه موارده نحو نشاط إقتصادي لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.
3. تقديم التمويل للأزم لمختلف القطاعات وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والمهندسين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات واصحاب العمل مع مراعاة الضمانات اللازمة لظروفهم.
4. تخطيط سياسة وضع قواعد الأشرف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذها في اطار سياسات المصرف الإذخارية.
5. تمويل البحوث ودراسات الجدوى الإقتصادية الإجتماعية في مجال المشاريع الإستثمارية.

ج. المساهمة في الشركات

تتمثل المساهمة في الشركات في الاتي:

1. شركة الادخار للخدمات والإستثمار - مساهم
2. شركة الخدمات المصرفية الألكترونية - مساهم

(1) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي عن العام 2013، (الخرطوم: ، التقرير السنوي ،2013) ، ص3.

(2) .www.ssdbank.com

3. الشركة الوطنية للبترول-مساهم

4.شركة المهاجر-مساهم

5.شركة مطاحن غلال رفاة-مساهم

4. بنك النيل للتجارة

أ. النشأة والتأسيس

تم افتتاحه في العام 1982 لخدمة أهداف الحركة التعاونية ، والتي بدأت في السودان في منتصف السبعينات ، حينما أدرك الاقتصاديون السودانيون الحاجة إلى بنك يدعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية للحركة التعاونية ، بناءً عليه أسس بنك التنمية التعاوني الإسلامي لخدمة أهداف الحركة التعاونية بهدف تمويل الجمعيات التعاونية لتوفير السلع التجارية ، ودعم مشروعات التمويل الأصغر التي يراها الإتحاد التعاوني بهدف دعم الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة مما يزيد من القيمة المضافة لمساهمة هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والادخار ، في مطلع التسعينات من القرن الماضي تحولت رؤية وأهداف البنك لتكون أكثر تركيزاً على عملية التنمية، وذلك استناداً على ما حققه في مجال العمل المصرفي من حيث الودائع والفروع المحلية وعدد العملاء. ومنذ ذلك الوقت زاد نشاط وحصّة في السوق المصرفي بشكل كبير نظراً لمساهمته ، في مارس من العام 2001م تم تحويل البنك الى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات للعام 1925م ،وفي فبراير من العام 2013م تم تغيير اسم البنك الى بنك النيل للتجارة والتنمية⁽¹⁾

ب.اهداف البنك

تتمثل اهداف البنك في:

1.رفع الملاءة المالية.

2.تأهيل وتطوير العنصر البشري وتحسين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين .

3.توفير خدمات عالية الجودة للعملاء بتكلفة قليلة.

4.الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والسير على هديها.

5.اليسر في التعامل والعمل من أجل المنفعة المشتركة.

6.مواكبة أحدث وسائل التقنية المصرفية والمنتجات المصرفية المبتكرة.

5. بنك الشمال الإسلامي

أ.النشأة والتأسيس

تم تأسيسه كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في 1985/7/23م وفقاً لقانون الشركات لسنة 1925م، وبدأ نشاطه رسمياً في 1990/1/2م، راس المال المصرح به(250,000,000) مئتان وخمسون مليون جنيه سوداني والمدفوع(125,000,000) فقط مائة خمسة وعشرون مليون جنيه سوداني لاغير⁽²⁾.

ب.اهداف البنك

(1) <http://www.alnilebank.com>.

(2) بنك الشمال الإسلامي، التقرير السنوي عن العام 2013، (الخرطوم: ، الإجماع السنوي الرابع والعشرين للجمعية العمومية، 2013)، ص22.

تتمثل اهداف البنك في: (1)

1. تطوير العمل المصرفي بكل انواعه على النمط الإسلامي وتشجيع وترسيخ العمل المصرفي والإستثماري القائم على المبادئ الإسلامية.
2. المساهمة في مشاريع التنمية ضمن اطار خطة الاقتصاد القومي.
3. العمل على دعم وتنسيق وتطوير التعامل التجاري والمالي بين السودان والدول الاخرى.
4. القيام بالبحوث الفنية والاقتصادية والاستشارية بصفة عامة ودراسات الجدوي للمشروعات.
5. القيام بعمليات الاستثمار حسب صيغ المعاملات الإسلامية.
6. العمل على إعداد وتأهيل قوة بشرية مدربة على الأعمال المصرفية الإسلامية.

ج الشركات التابعة

- تتمثل في الشركة العالمية الحديثة ولديه مساهمات في الشركات الاتية: (2)
- أ. مشروع السندس الزراعي.
 - ب. شركة الخدمات المصرفية الألكترونية.
 - ج. الشركة الوطنية للبتروول

(1) www.shib.sd.

(2) <http://www.shib.sd>

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع موظفي الإستثمار وإدراتها من مختلف المصارف العاملة في السودان.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية قصدية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (100) استمارة استبيان على المستهدفين من المصارف وقد استجاب (88) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (88%) من المستهدفين، الجدول التالي يوضح أماكن المستهدفين الذين تم توزيع الاستمارات لهم.

جدول رقم (1/2/3)

المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	النسبة
بنك فيصل الاسلامي السوداني	20	19	95%
بنك ام درمان الوطني	20	18	90%
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	20	18	90%
بنك النيل للتجارة والتنمية	20	17	85%
بنك الشمال الاسلامي السوداني	20	16	80%
الجملة	100	88	88%

اعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، 2016م

وللخروج بنتائج دقيقة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (اقل من 30 سنة ، من 30-40 سنة، من 41-50 سنة، من 50 سنة فأكثر).

2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة أعمال، دراسات مصرفية، تكاليف ومحاسبة ادارية، نظم معلومات ، اقتصاد).

4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية زمالة المحاسبين القانونيين العربية، زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، أخرى).

5- الأفراد من مختلف المسميات الوظيفية (مدير إدارة ، مديرفرع، مراجع داخلي، مدير مالي، رئيس قسم، موظف ، أخرى).

6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من 5سنوات، من 5سنوات وقل من 10 سنوات، 10سنة وقل من 15 سنة، من 15-20 وقل من 20 سنة، اكثر من 20سنة).

7- الدورات التدريبية في مجال تحليل قوائم التدفقات النقدية

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2/2/3)

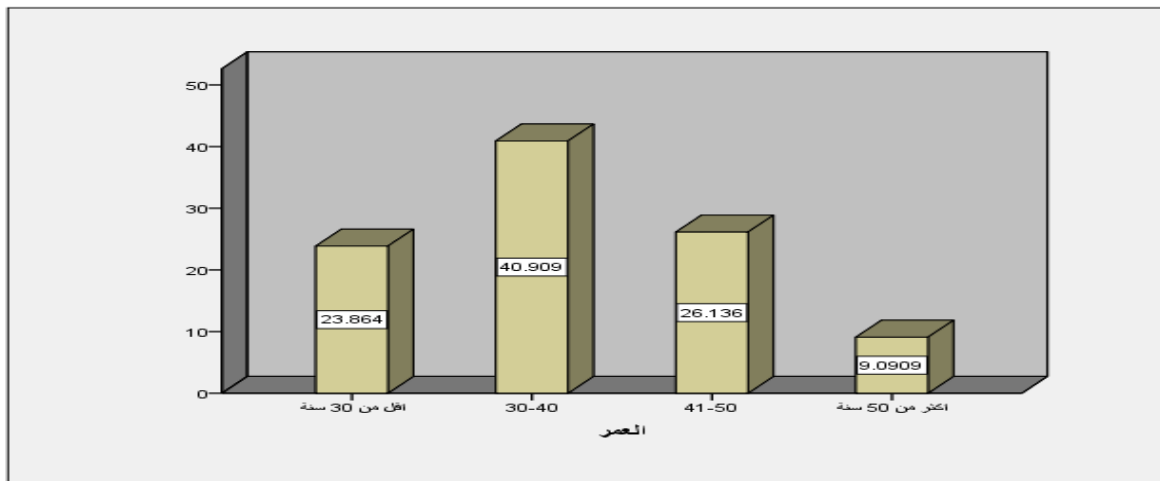
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	21	24.0%
من 30-40 سنة	36	41.0%
من 41-50 سنة	23	26.0%
من 50 سنة فاكثر	8	9.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (30-40 سنة) حيث بلغ عددهم (36) فرداً ويمثلون ما نسبته (41.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (23) فرداً وبنسبة (26.0%) من العينة الكلية، ثم أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) والبالغ عددهم (21) فرداً وبنسبة (24.0%)، وأخيراً الفئة العمرية من (50) سنة فأكثر، والبالغ عددهم 8 أفراد وبنسبة (9.0%) من العينة الكلية

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

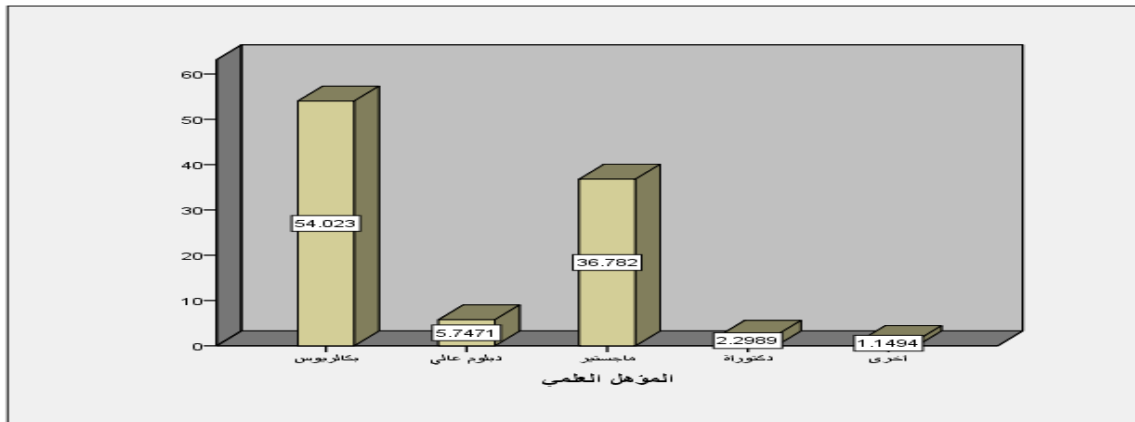
جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	47	54.0%
دبلوم عالي	5	6.0%
ماجستير	33	37.0%
دكتوراه	2	2.0%
اخرى	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

(2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (47) فرداً وبنسبة (54.0%)، وتضمنت العينة على (33) فرداً وبنسبة (37.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (6.0%) من ذوي

المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (2.0%) من ذوي المؤهل العلمي الدكتوراه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (4/2/3)

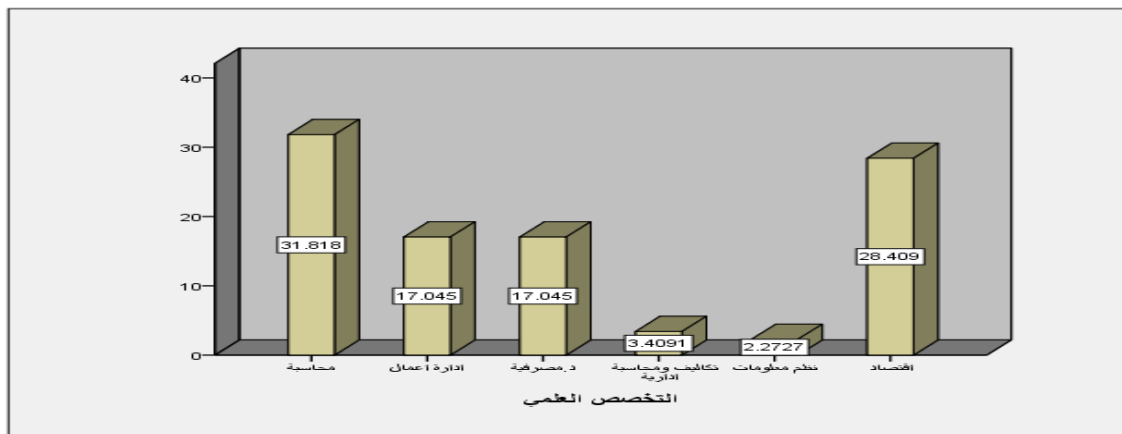
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	28	32.0%
إدارة أعمال	15	17.0%
د. مصرفية	15	17%
تكاليف ومحاسبة ادارية	3	4.0%
نظم معلومات	2	2.0%
اقتصاد	25	28%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (28) فرداً وبنسبة (32.0%)، وتضمنت العينة على (25) وبنسبة (28.0%) من المتخصصين بالاقتصاد وتضمنت العينة على (15) وبنسبة (17.0%) من المتخصصين بادارة الاعمال والدراسات المصرفية علي التوالي كما تضمنت عينة الدراسة على (3) أفراد وبنسبة

(4.0%) من ذوي التخصص العلمي والتكاليف والمحاسبة الادارية ، واخيرا تضمنت العينة على فردان وبنسبة (2.0%) من المتخصصين بنظم المعلومات.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (5/2/3)

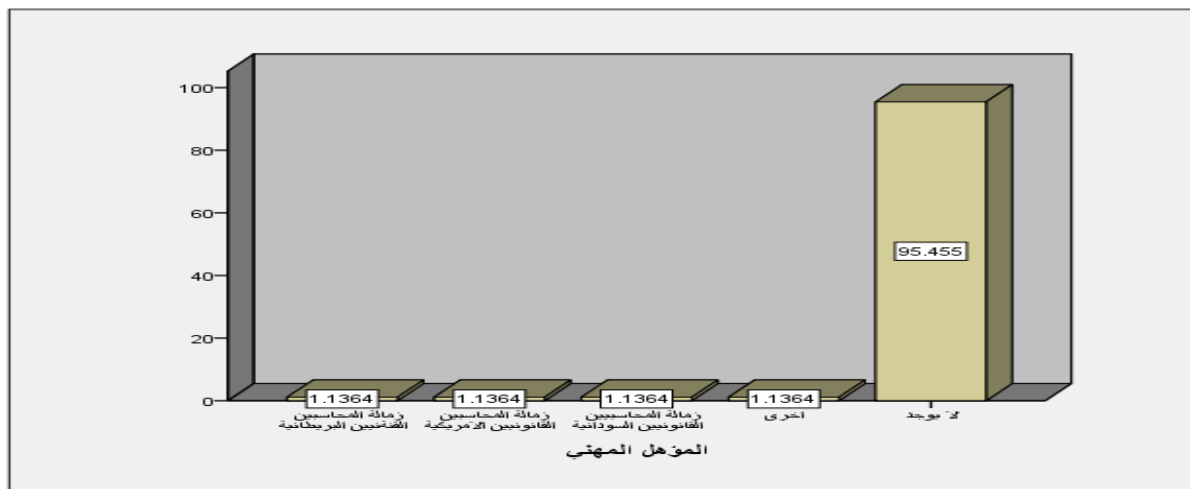
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	1.0%
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	1	1.0%
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	1	1.0%
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	1	1.0%
أخرى	1	1.0%
لا يوجد	83	95.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (83) فرداً وبنسبة (95.0%)، وتضمنت العينة على (1) فرداً وبنسبة (1.0%) لديه المؤهل

المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، وتضمنت العينة على (1) أفراد وبنسبة (1.0%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً بنسبة (1.0%) لديه المؤهل المهني زمالة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وتضمنت العينة على فرداً واحداً بنسبة (1.0%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين العربية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً بنسبة (1.0%) لديه مؤهلات مهنية أخرى

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (6/2/3)

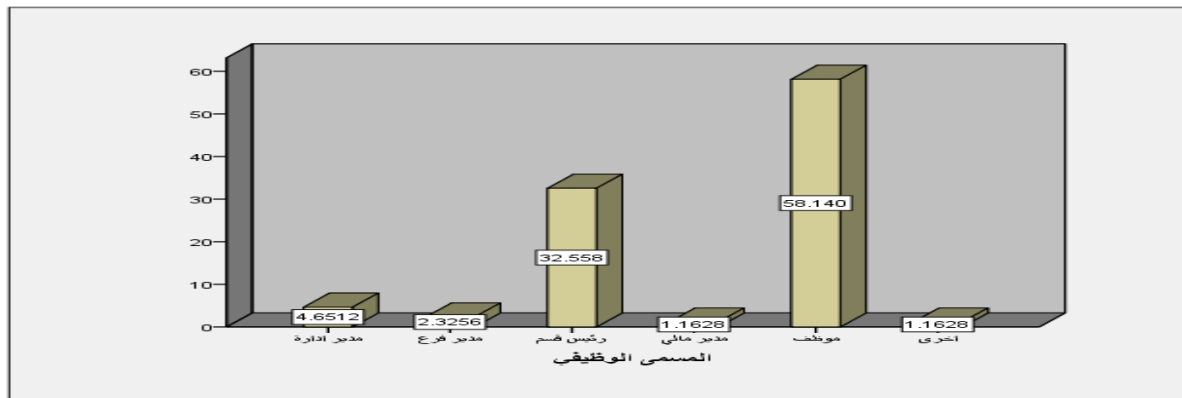
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
5.0%	4	مدير ادارة
2.0%	2	مدير فرع
32.0%	28	رئيس قسم
1.0%	1	مدير مالي
58.0%	50	موظف
2.0%	3	أخرى
100.0%	88	المجموع

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

ينضح من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة موظف، إذ بلغ عددهم في العينة (50) فرداً وبنسبة (58.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون

وظيفة رئيس قسم، حيث بلغ عددهم في العينة (28) أفراد وبنسبة (32.0%)، و(4) مدراء ادارة بنسبة (5.0%)، و(2) مدراء فروع بنسبة (2.0%)، و(1) مدير مالي بنسبة (1.0%)، و(3) أفراد بنسبة (2.0%) يشغلون وظائف أخرى
6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (7/2/3)

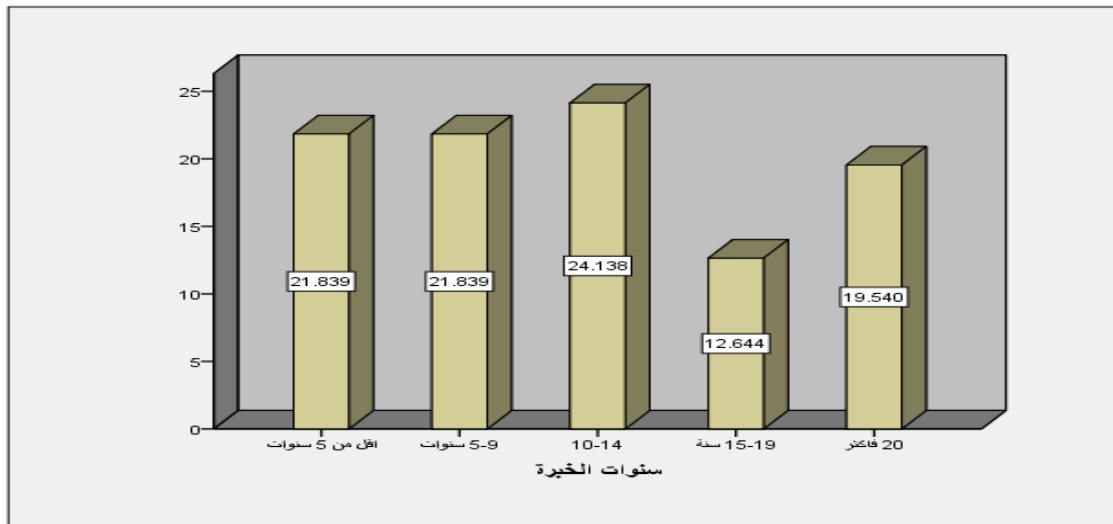
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	19	22.0%
من 5-9 سنوات	19	22.0%
من 10-14 سنة	21	24.0%
من 15-19 سنة	12	13.0%
من 20 سنة فأكثر	17	19.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (14-10) سنة، حيث بلغ عددهم في العينة (21) فرداً وبنسبة (24.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من أقل من 9 سنوات، حيث بلغ عددهم (38) أفراد وبنسبة

(44.0%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (20) سنة فاكتر، حيث بلغ عددهم (17) أفراد وبنسبة (190.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم والذين لديهم خبرة سنوات خبرة من (15-19) سنة، حيث بلغ عددهم (12) أفراد وبنسبة (12.0%).

7- الدورات التدريبية

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية.

جدول رقم (8/2/3)

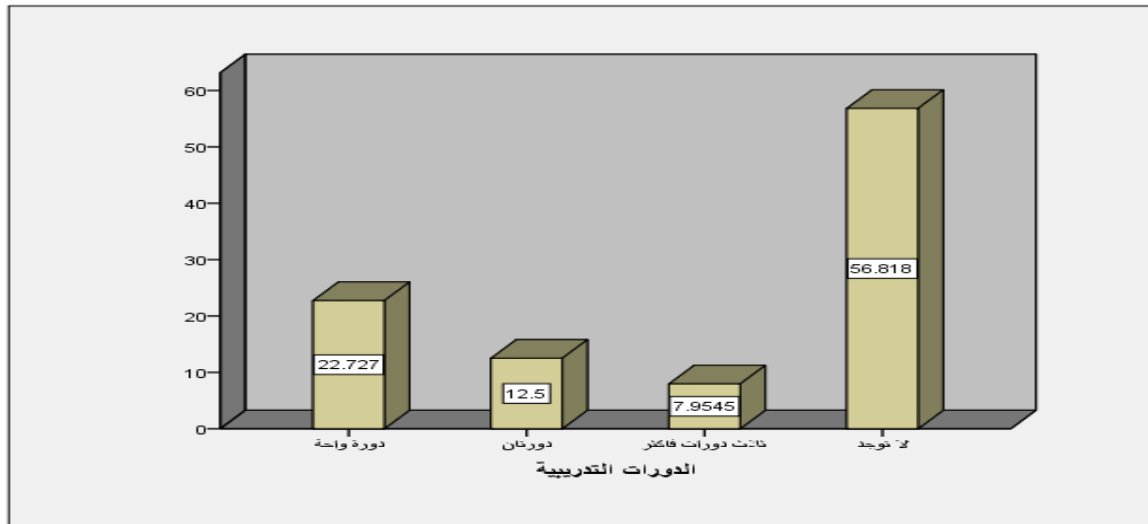
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
دورة	20	23.0%
دورتان	11	12.0%
ثلاثة دورات	7	8.0%
لا يوجد	50	57.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدورات التدريبية



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لهم دورات تدريبية، حيث بلغ عددهم في العينة (50) فرداً وبنسبة (57.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم دورة تدريبية واحدة، حيث بلغ عددهم (20) فرد وبنسبة (23.0%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم دورتان تدريبيتان، حيث بلغ عددهم (11) فرد وبنسبة (12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم

ثلاثة دورات تدريبية، حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (8.0%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
- 4- يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
- 5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (30) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع 10 عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعاد الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً،

كما عرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث: (ر) تمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (5) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.83	0.91
الثانية	0.85	0.92
الثالثة	0.87	0.93
الاستبيان كاملاً	0.94	0.97

يتضح من نتائج الجدول (9/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- الأشكال البيانية.
 - 2- التوزيع التكراري للإجابات.
 - 3- النسب المئوية.
 - 4- معامل ارتباط بيرسون.
 - 5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.
 - 6- الوسيط.
 - 7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.
- وللحصول على نتائج دقيقة تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (100) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

الفرضية الأولى: "تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي"
العبرة الأولى: يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الائتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

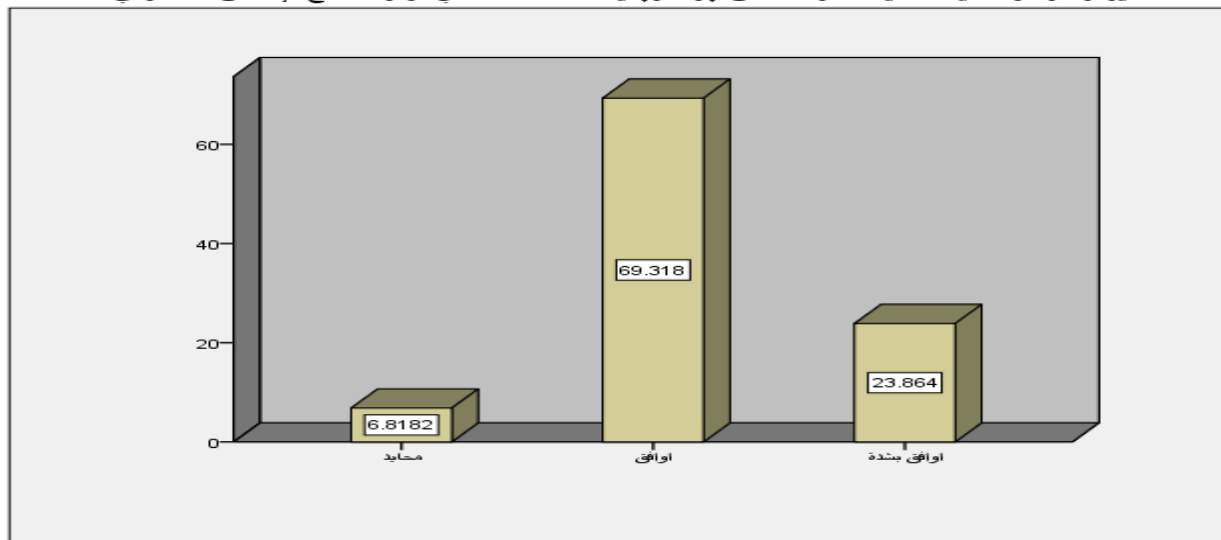
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	24.0%
أوافق	61	69.0%
محايد	6	7.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لأجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (24%) وافقوا بشدة على أن مؤشر تغطية النقدية يوفر معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي، بينما وافق (61) فرداً وبنسبة (69.0%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان.
يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

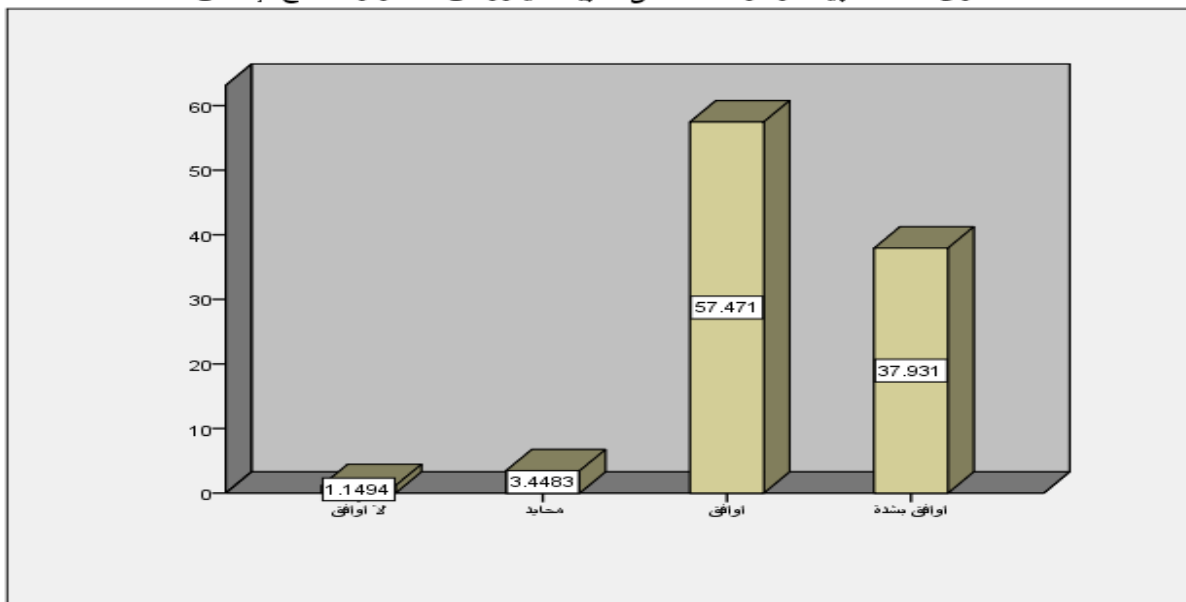
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	38.0%
أوافق	51	58.0%
محايد	3	3.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لأجابات افراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (38.0%) وافقوا بشدة على أن مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان، كما وافق (51) فرداً وبنسبة (58.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (3.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: يوفر مؤشر العائد على حقوق الملكية إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتحذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

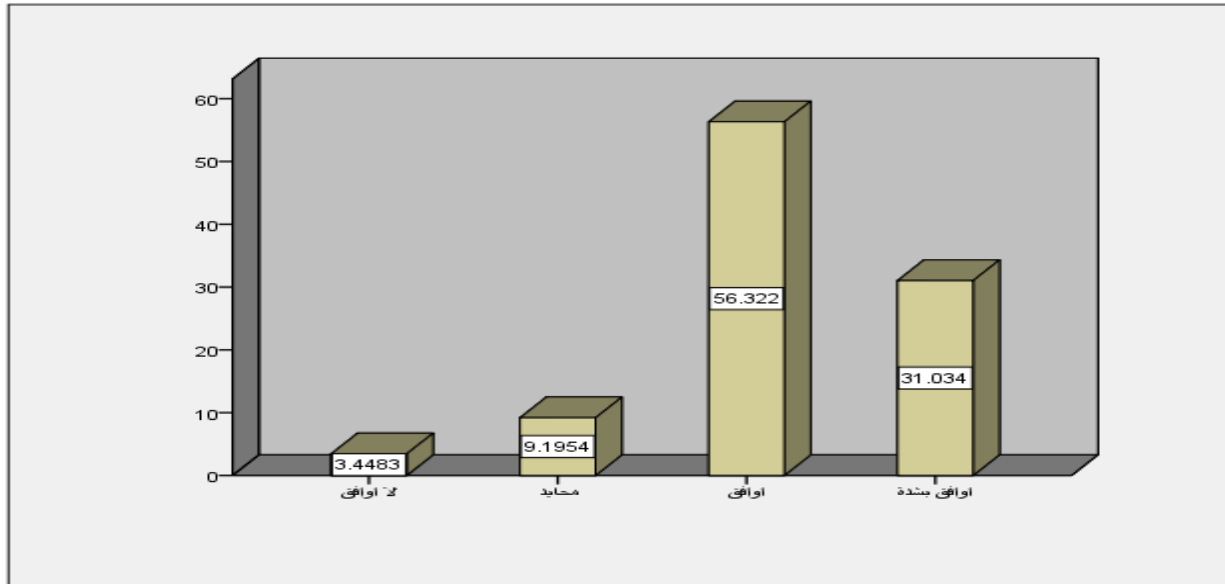
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	31.0%
أوافق	49	56.0%
محايد	8	9.0%
لا اوافق	4	4.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

يوفر مؤشر العائد على حقوق الملكية إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتحذي قرارات منح الإئتمان.



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

ينتضح من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (31.0%) وافقوا بشدة على أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يوفر إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.، كما وافق (49) فرداً وبنسبة (56.0%) على ذلك، هناك (8) أفراد وبنسبة (4.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق 4 افراد وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية. يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (13/2/3)

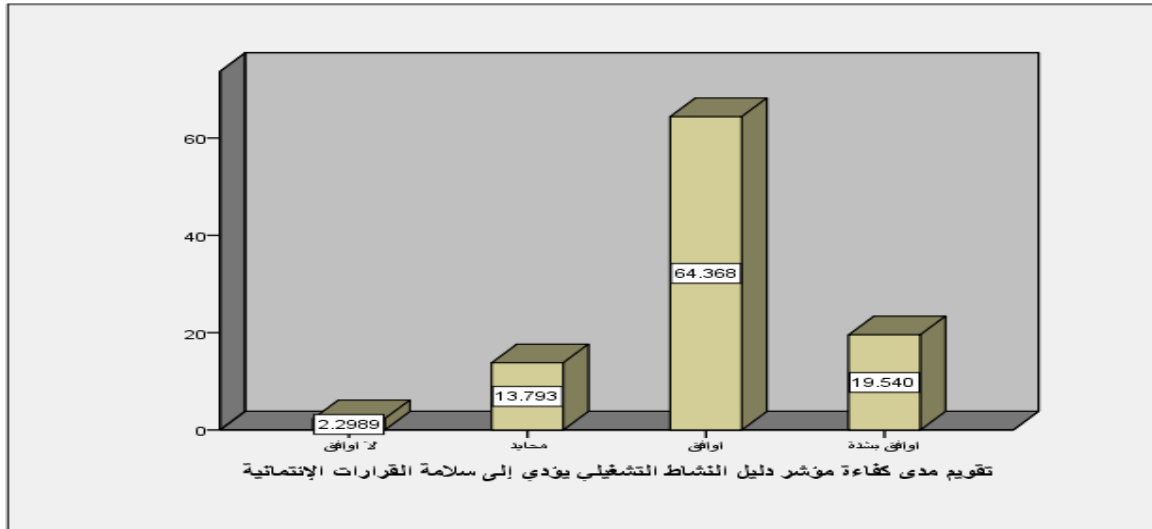
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	17	20.0%
أوافق	57	64.0%
محايد	12	14.0%
لا أوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (20.0%) وافقوا بشدة على أن تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية، كما وافق (57) فرداً وبنسبة (64%) على ذلك، وكان هناك (12) أفراد وبنسبة (14%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداين وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: إنخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية. يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (14/2/3)

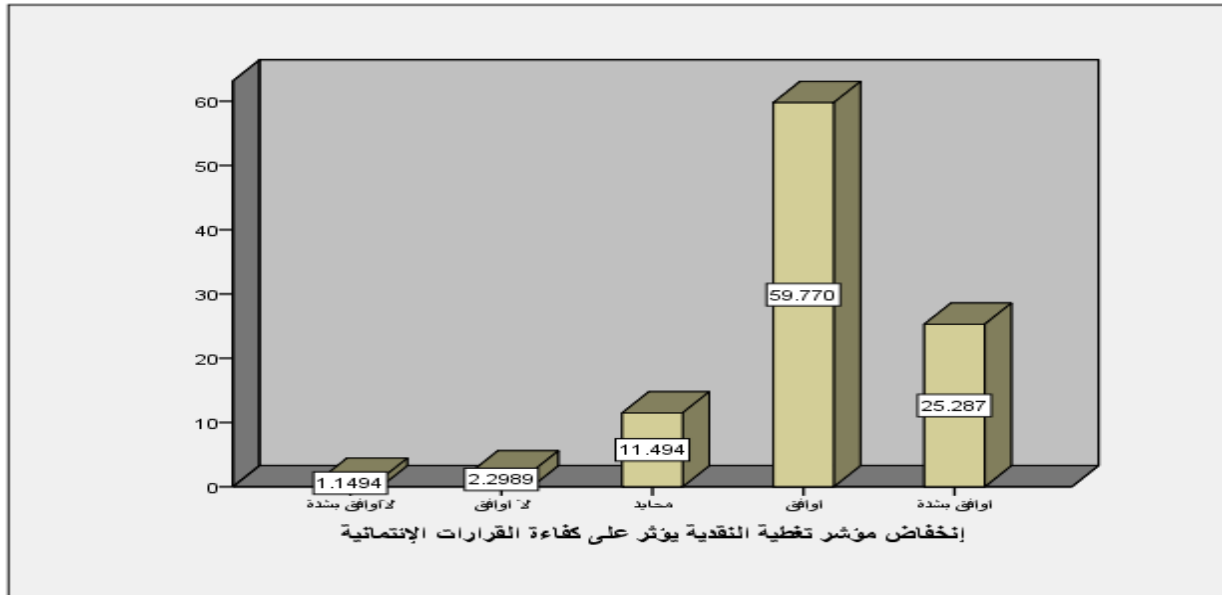
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	25.0%
أوافق	53	60.0%
محايد	10	12.0%
لا أوافق	2	2.0%
لا أوافق بشدة	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن انخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية، كما وافق بشدة (22) فرداً وبنسبة (25.0%) على ذلك، وكان هنالك (10) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الائتمان.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

جدول رقم (15/2/3)

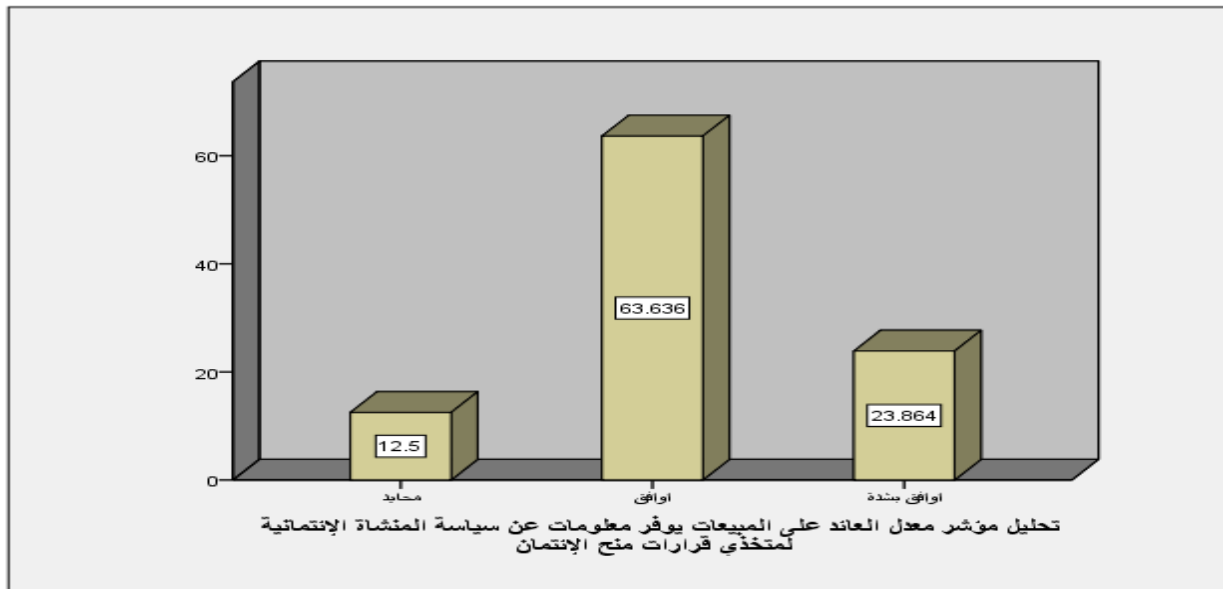
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	%24.0
أوافق	56	%64.0
محايد	11	%12.0
المجموع	88	%100.0

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (24%) وافقوا بشدة علي ان تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الإئتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان، بينما وافق (56) فرداً وبنسبة (64.0%) على ذلك، وكان هناك (11) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة السابعة: الالمام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية. يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (16/2/3)

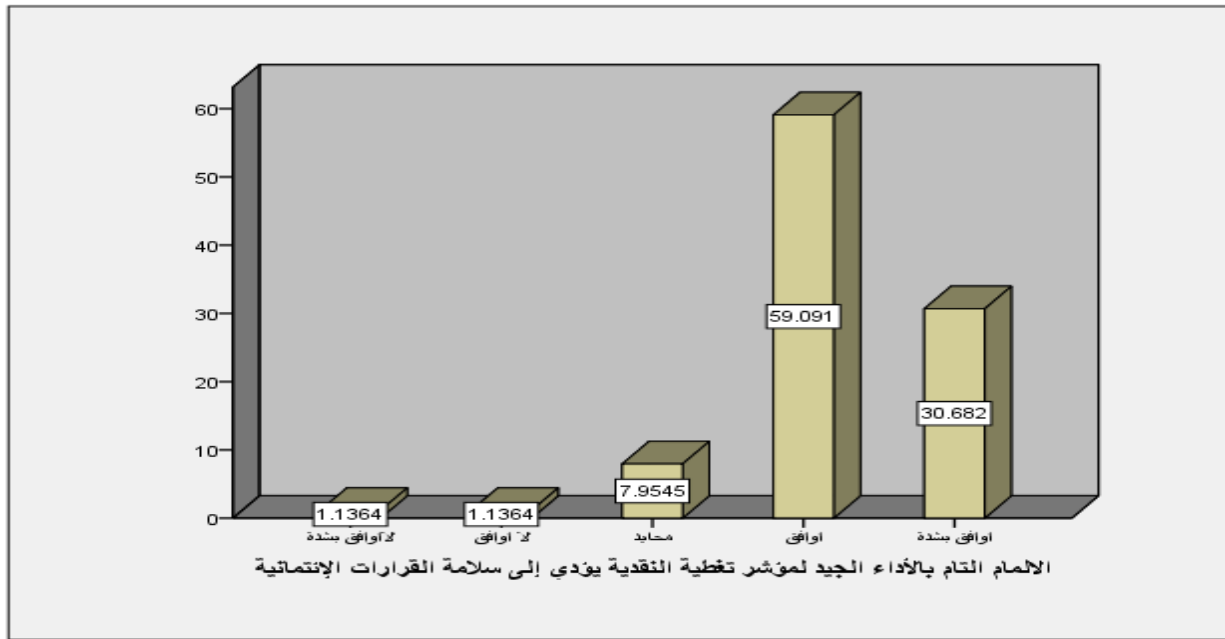
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	31.0%
أوافق	52	59.0%
محايد	7	8.0%
لا اوافق	1	1.0%
لا أوافق بشدة	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (31.0%) وافقوا بشدة على أن الالمام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (59.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق ويوافق بشدة فرداً واحداً على التوالي وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبرة الثامنة: ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (17/2/3)

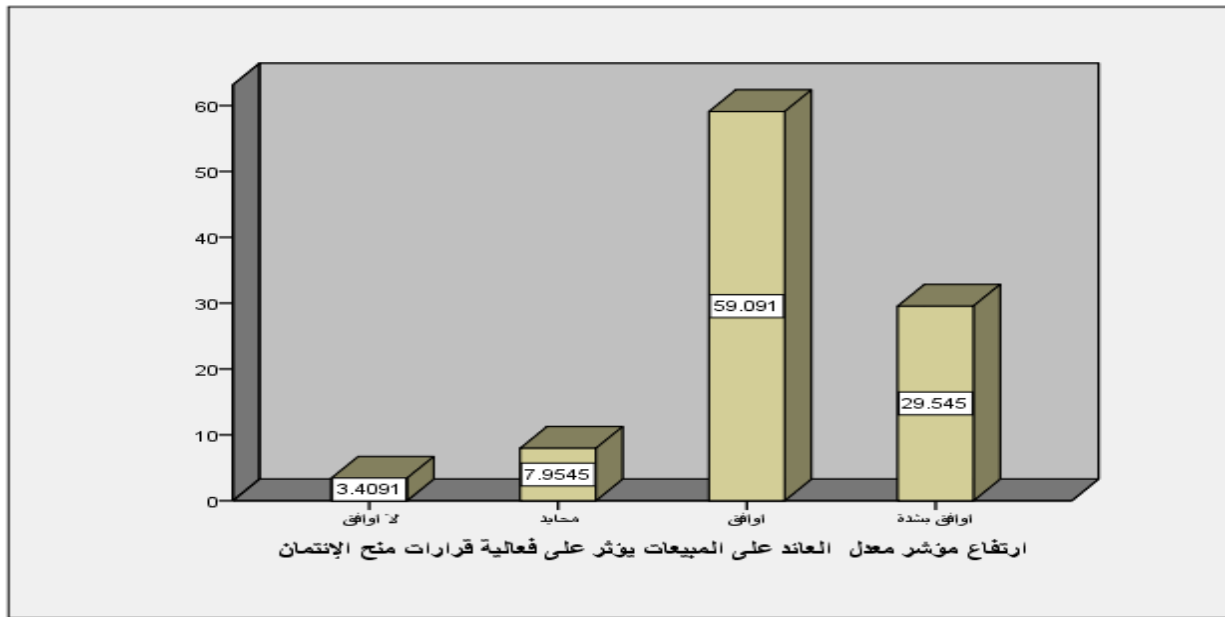
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	26	30.0%
أوافق	52	59.0%
محايد	7	8.0%
لاوافق	3	3.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (26) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة على أن ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان.، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (59.0%) على ذلك، هناك (7) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق 3 افراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: يوفر مؤشر المدفوعات النقدية للممولين مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول رقم (18/2/3)

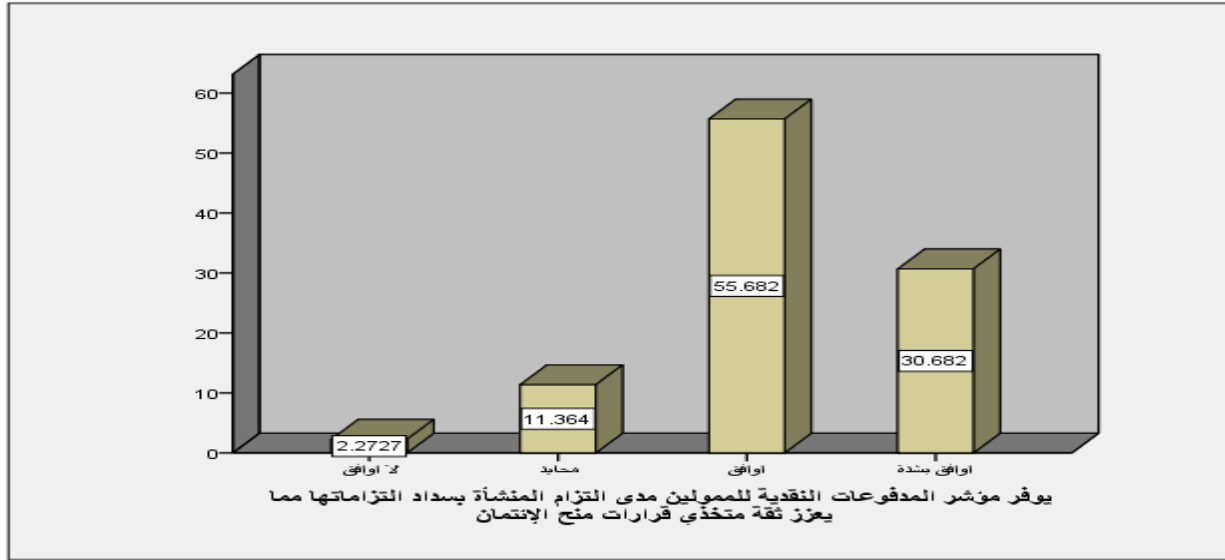
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	31.0%
أوافق	49	56.0%
محايد	10	11.0%
لا أوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

ينتضح من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (31.0%) وافقوا بشدة على أن مؤشر المدفوعات النقدية للممولين يوفر مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان، كما وافق (49) فرداً وبنسبة (56.0%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (11%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول رقم (19/2/3)

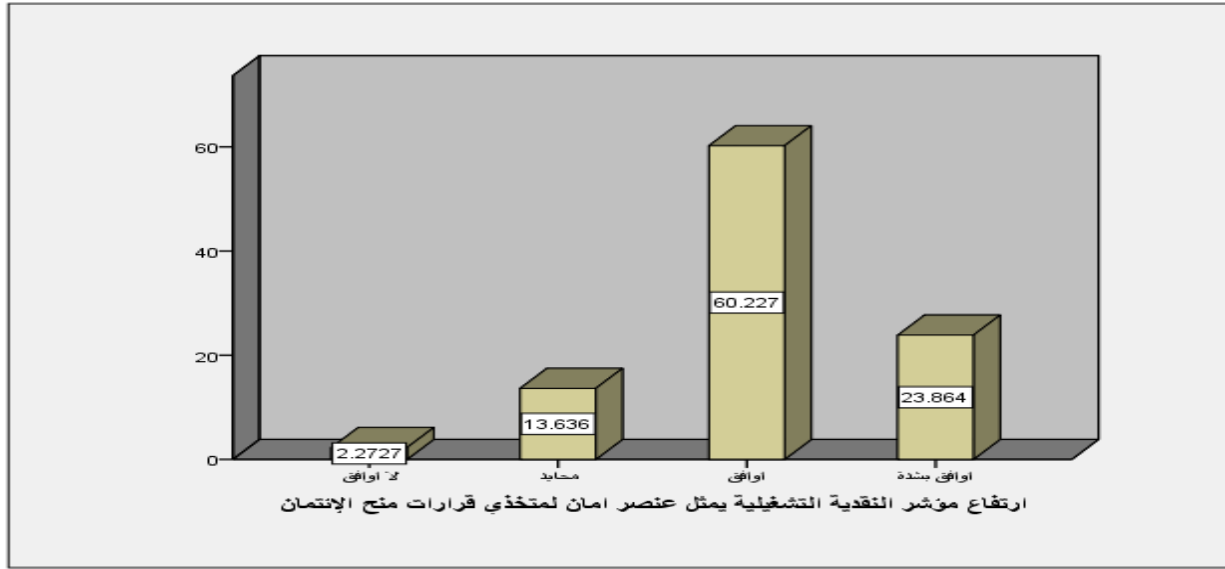
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	24.0%
أوافق	53	60.0%
محايد	12	14.0%
لا أوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الائتمان ، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) أفراد وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%) على ذلك.

2- الفرضية الثانية: " تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة الاستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي" العبارة الأولى: يمكن معدل العائد على الإستثمار من ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

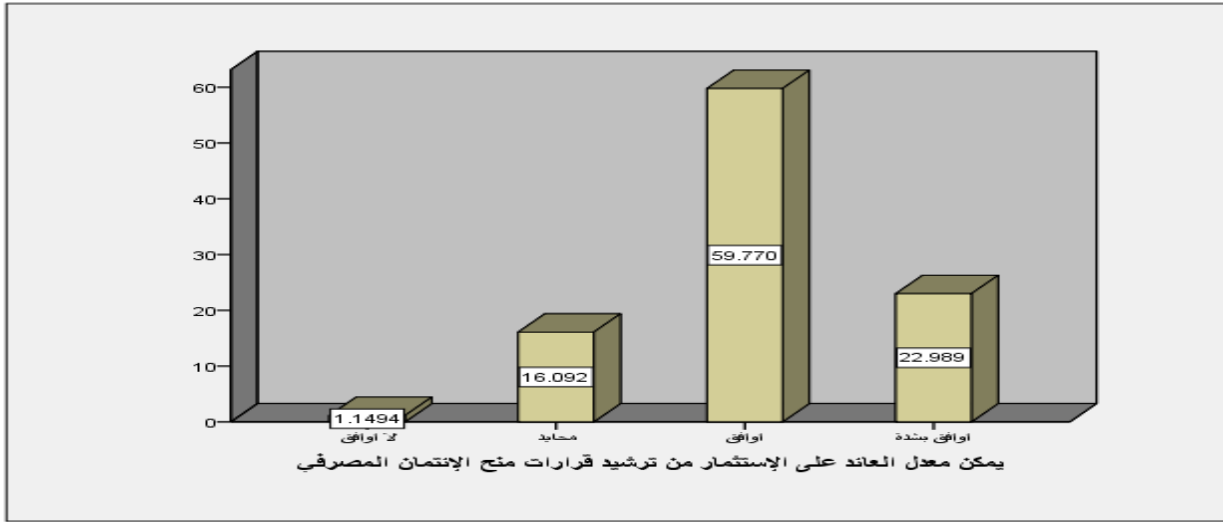
جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	23.0%
أوافق	53	60.0%
محايد	14	16.0%
لا اوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (20) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (23%) وافقوا بشدة علي ان معدل العائد على الإستثمار يمكن من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، بينما وافق (53) فرداً وبنسبة (60.0%) على ذلك، وكان هناك (14) أفراد وبنسبة (16.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك. العبارة الثانية: يوفر معدل العائد على الأصول مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (21/2/3)

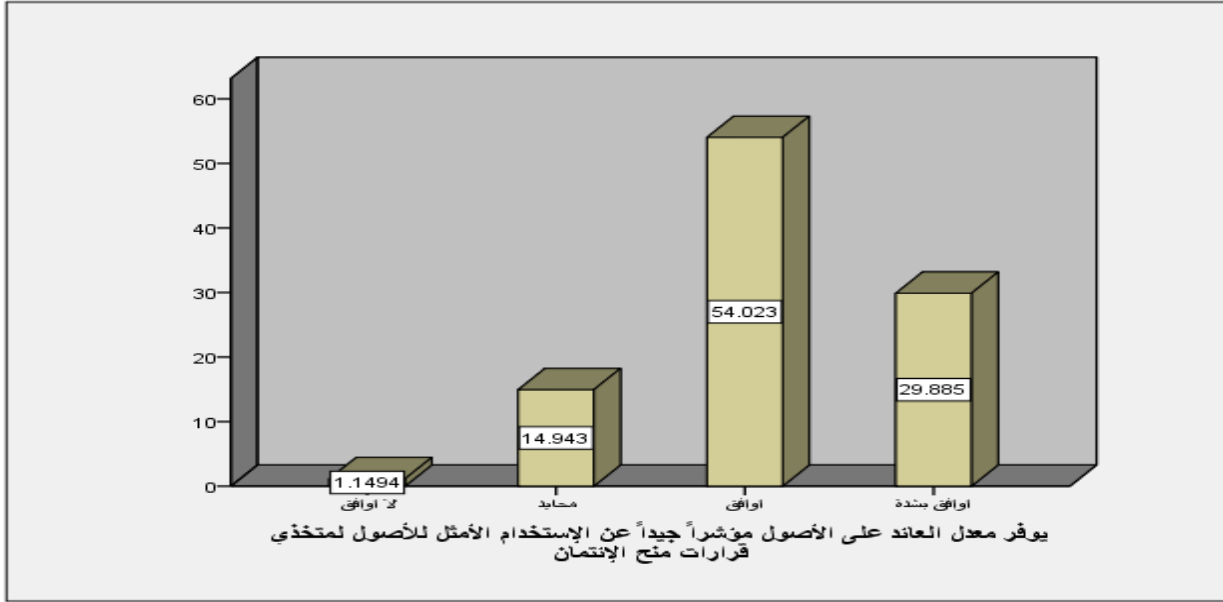
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	30.0%
أوافق	47	54.0%
محايد	13	15.0%
لاوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة على أن معدل العائد على الأصول يوفر مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان ، كما وافق (47) فرداً وبنسبة (54.0%) على ذلك، وكان هناك (13) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان. يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (22/2/3)

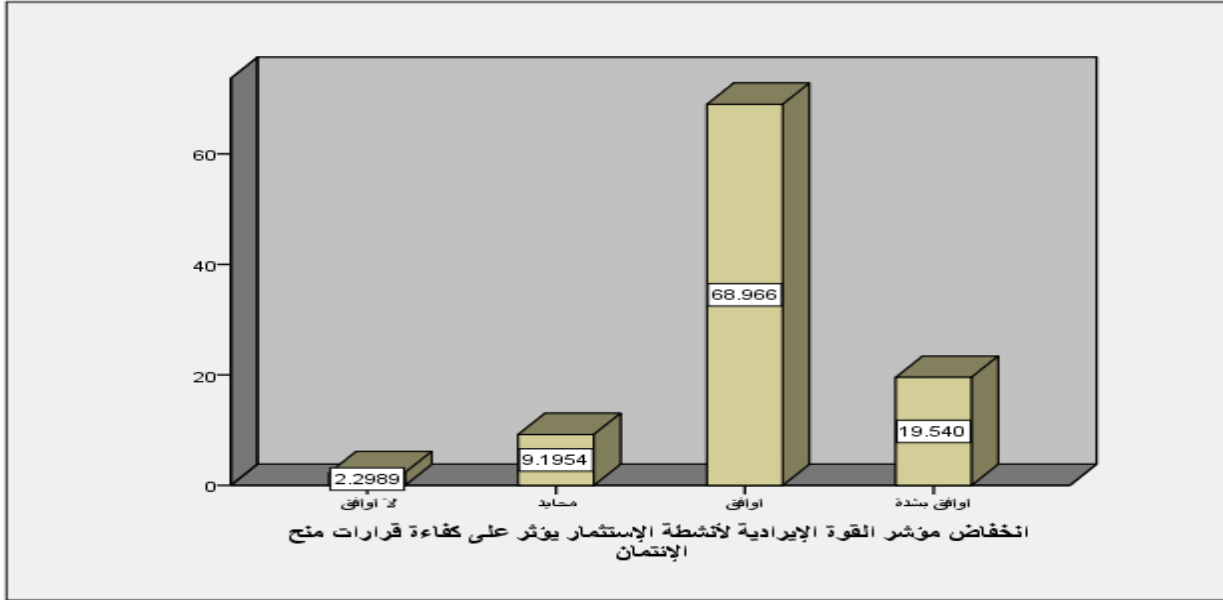
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	20.0%
أوافق	60	69.0%
محايد	8	9.0%
لاوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (20.0%) وافقوا بشدة على أن انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان، كما وافق (60) فرداً وبنسبة (69.0%) على ذلك، هناك (8) أفراد وبنسبة (9.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: يوفر معدل العائد على الإستثمار مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (23/2/3)

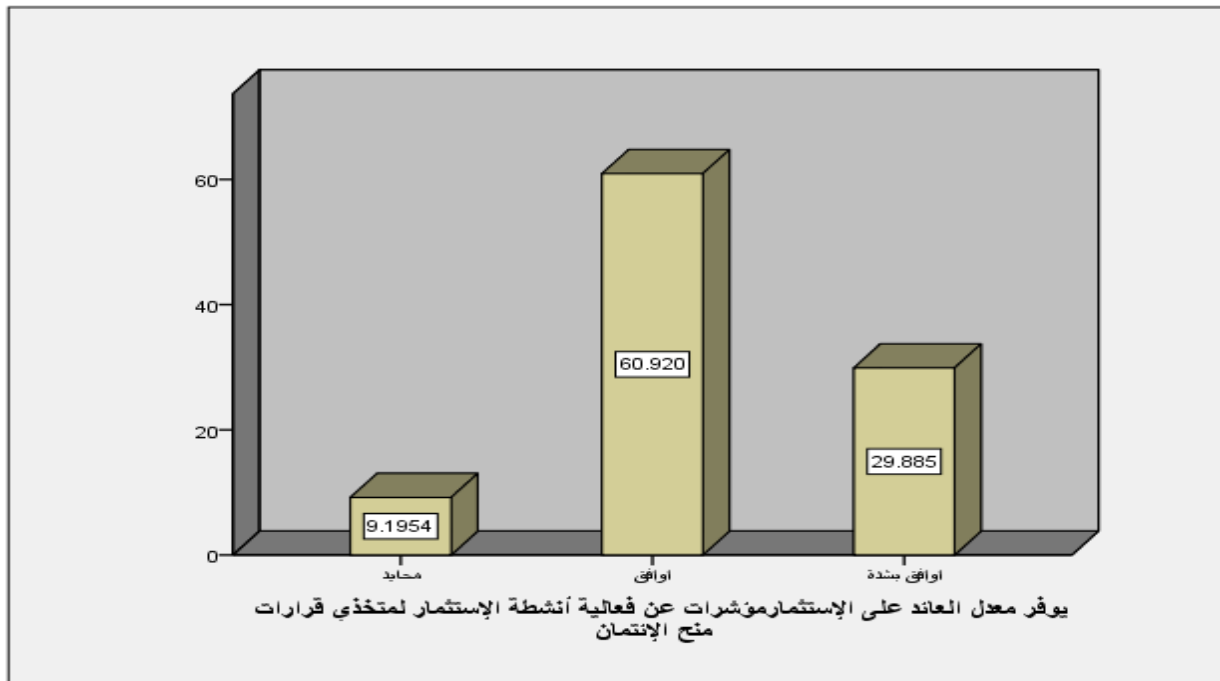
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	30.0%
أوافق	53	61.0%
محايد	8	9.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة على أن معدل العائد على الإستثمار يوفر مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان، كما وافق (53) فرداً وبنسبة (61.0%) على ذلك، وكان هناك (8) أفراد وبنسبة (9%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي. يوضح الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (22/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (24/2/3)

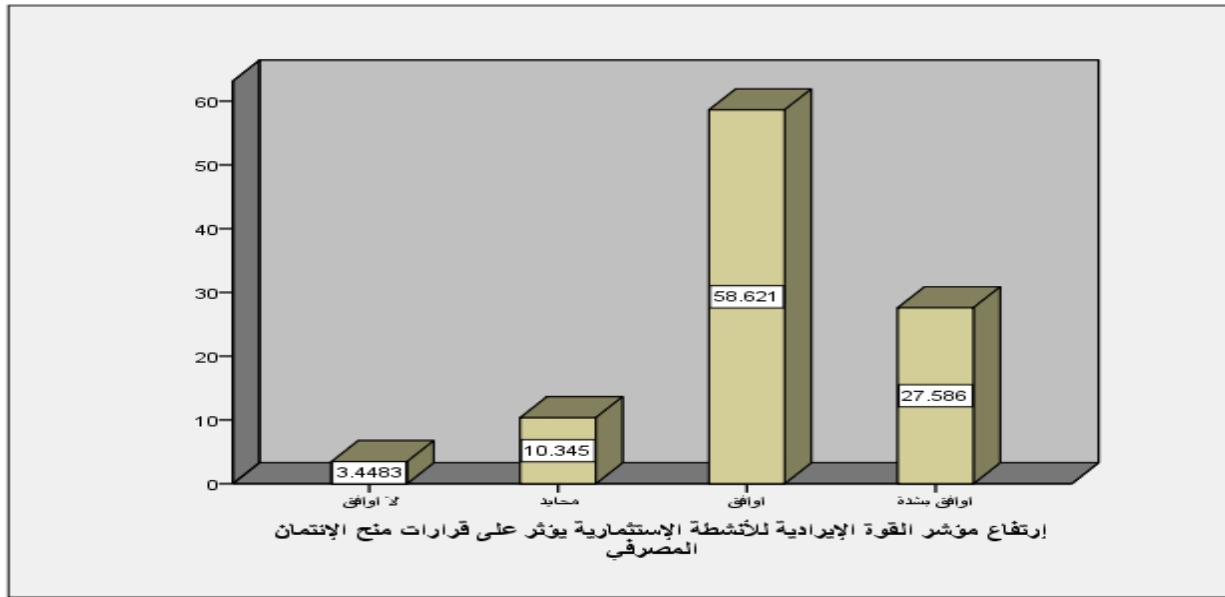
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	24	27.0%
أوافق	52	60.0%
محايد	9	10.0%
لا أوافق	3	3.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (22/2/3) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي، كما وافق بشدة (24) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هنالك (9) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق 3 افراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: ارتفاع معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (23/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (25/2/3)

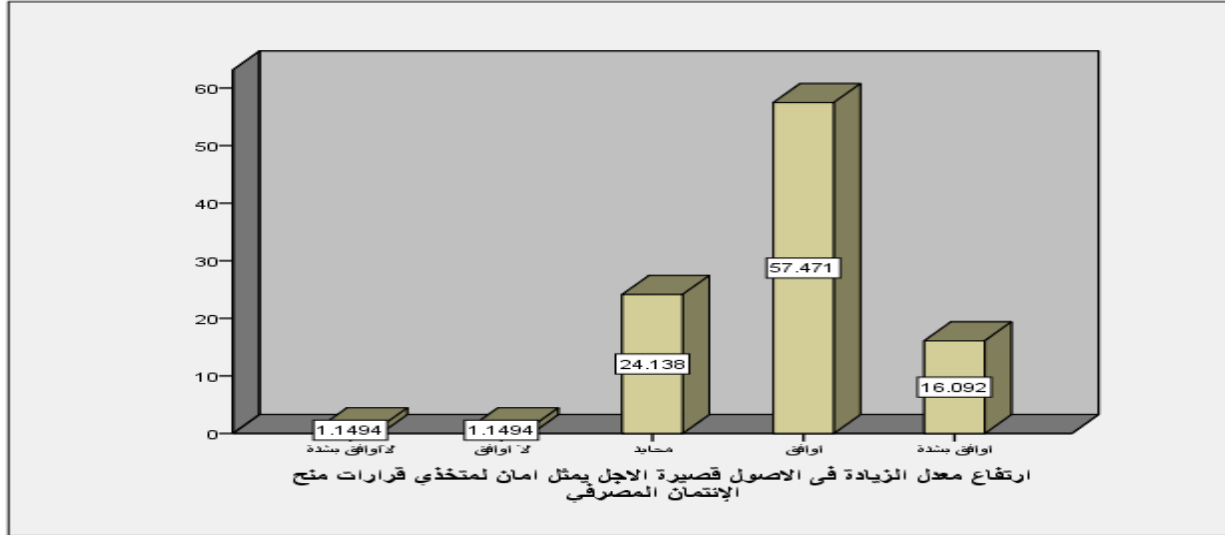
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	16.0%
أوافق	51	58.0%
محايد	21	24.0%
لا أوافق	1	1.0%
أوافق بشدة	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (23/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (18%) وافقوا بشدة علي ان ارتفاع معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي، بينما وافق (51) فرداً وبنسبة (58.0%) على ذلك، وكان هناك (21) أفراد وبنسبة (24.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق ولم يوافق بشدة فردا علي التوالي وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السابعة: الألمان التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان. يوضح الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (24/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (26/2/3)

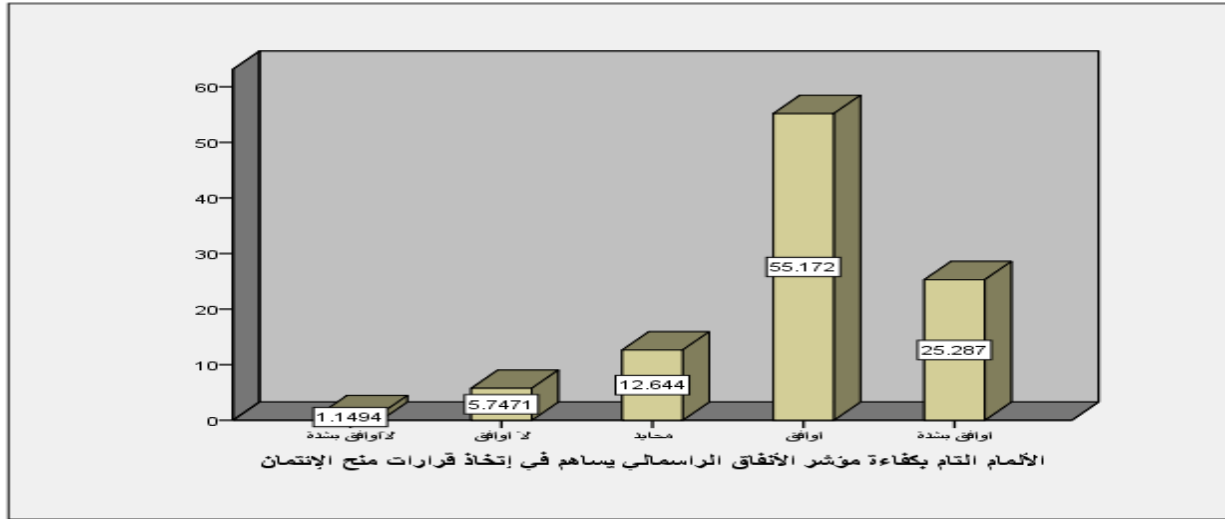
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	30.0%
أوافق	52	55.0%
محايد	7	13.0%
لا اوافق	1	1.0%
لا أوافق بشدة	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (24/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة على أن الألمان التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان ، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (55.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (13.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق ويوافق بشدة فرداً واحداً علي التوالي وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الثامنة: إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (25/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

الجدول رقم (27/2/3)

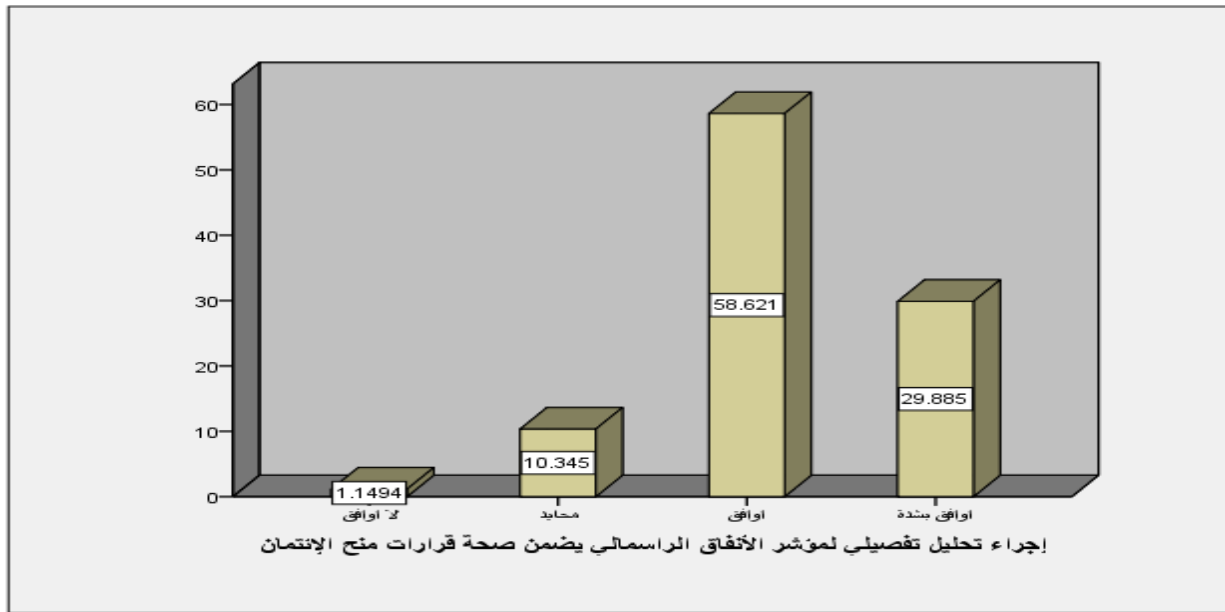
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	26	30.0%
أوافق	52	59.0%
محايد	9	10.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (25/2/3) أن (26) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (30.0%) وافقوا بشدة على أن إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (59.0%) على ذلك، هناك (9) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: يوفر مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الاجل مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (26/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول رقم (28/2/3)

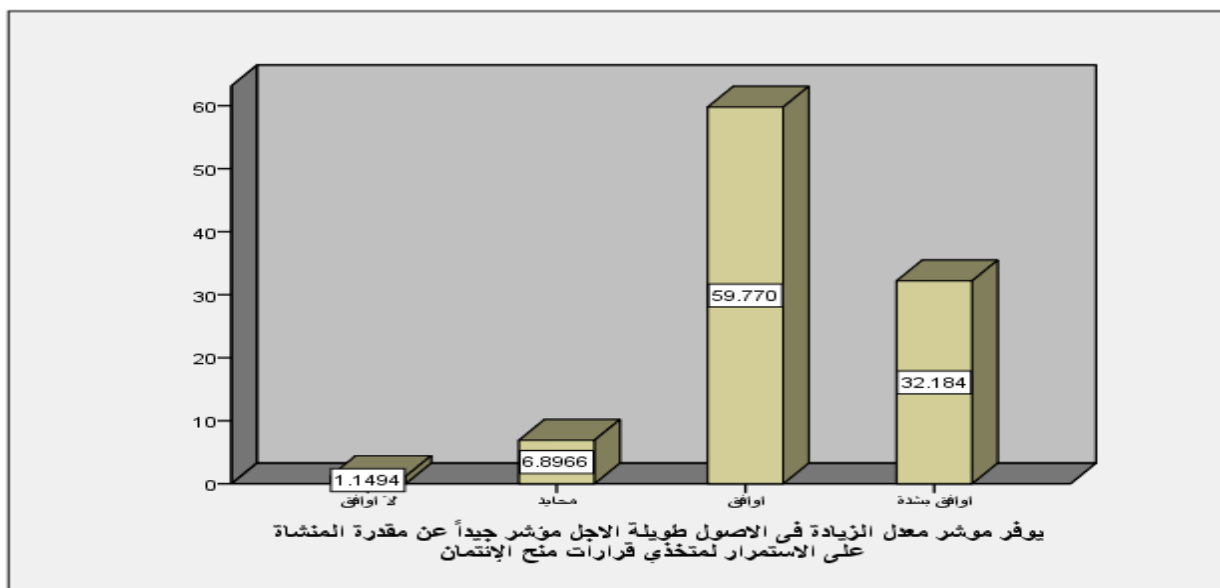
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	28	32.0%
أوافق	52	60.0%
محايد	6	7.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (26/2/3) أن (28) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (32.0%) وافقوا بشدة على أن يوفر مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الاجل مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الائتمان، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (60.0%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الائتمان.

يوضح الجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (27/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول رقم (29/2/3)

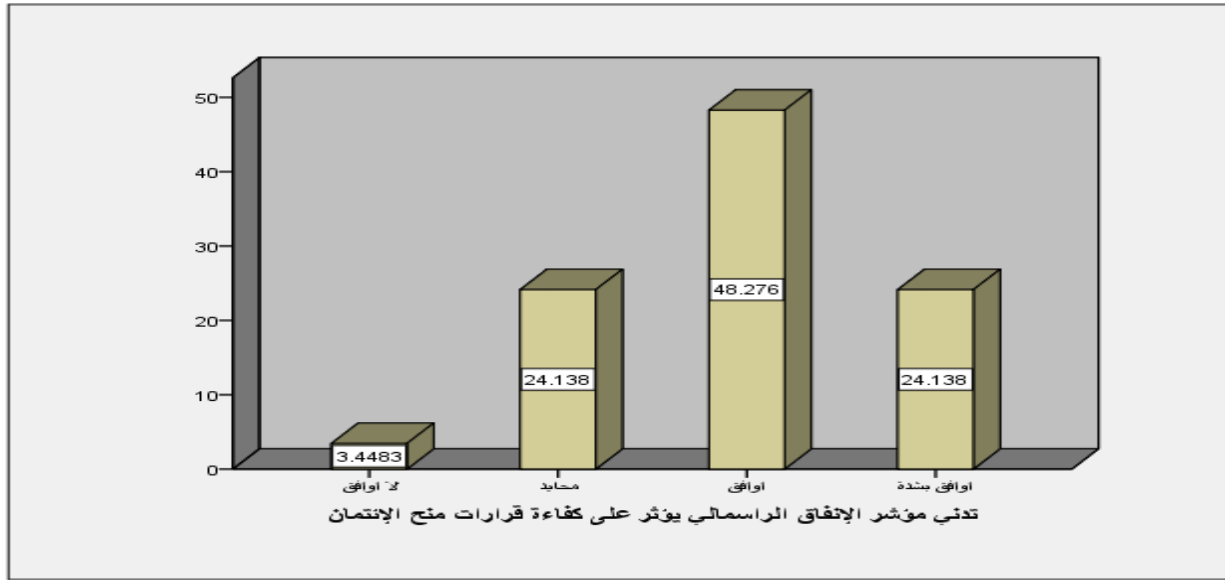
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	24.0%
أوافق	43	48.0%
محايد	21	24.0%
لا أوافق	3	3.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (27/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (27/2/3) أن (43) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا على أن تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الائتمان، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (21) أفراد وبنسبة (24.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق ثلاثة افراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

3- الفرضية الثالثة: "تؤثر مقاييس الاداء المالي للأنشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان المصرفي العبارة الأولى: يوفر مؤشر التوزيعات النقدية إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية.

يوضح الجدول رقم (30/2/3) والشكل رقم (28/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى:

جدول رقم (30/2/3)

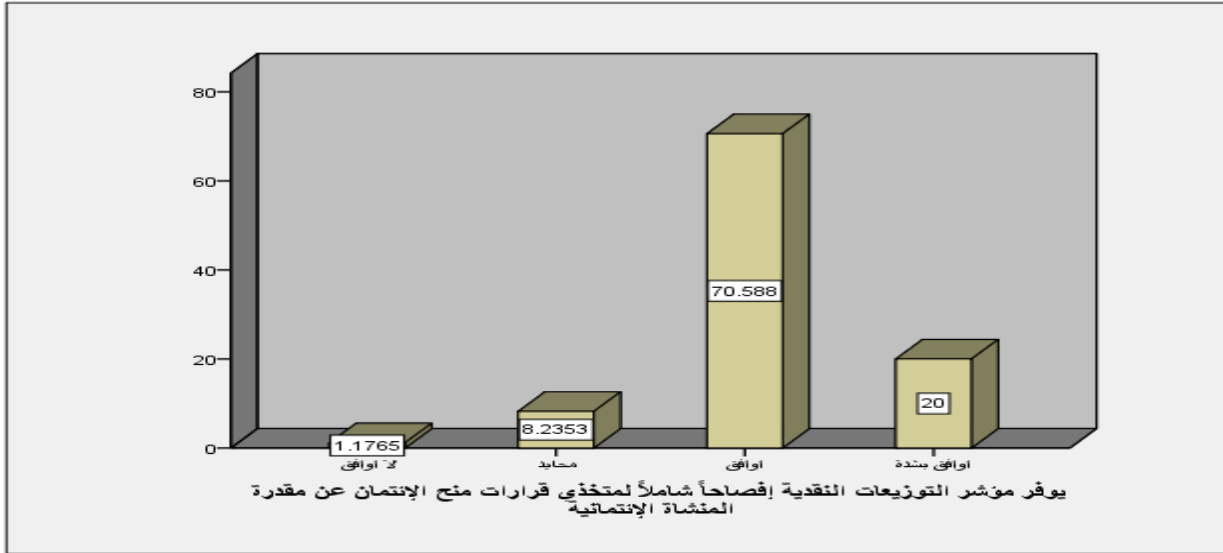
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	20.0%
أوافق	62	70.0%
محايد	7	8.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (28/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (30/2/3) والشكل رقم (28/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (20%) وافقوا بشدة على أن مؤشر التوزيعات النقدية يوفر إفساحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الإئتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية، بينما وافق (62) فرداً وبنسبة (70.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك. العبارة الثانية: يمكن مؤشر التوزيعات المقبوضة من اتخاذ قرارات إئتمانية سليمة.

يوضح الجدول رقم (31/2/3) والشكل رقم (29/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (31/2/3)

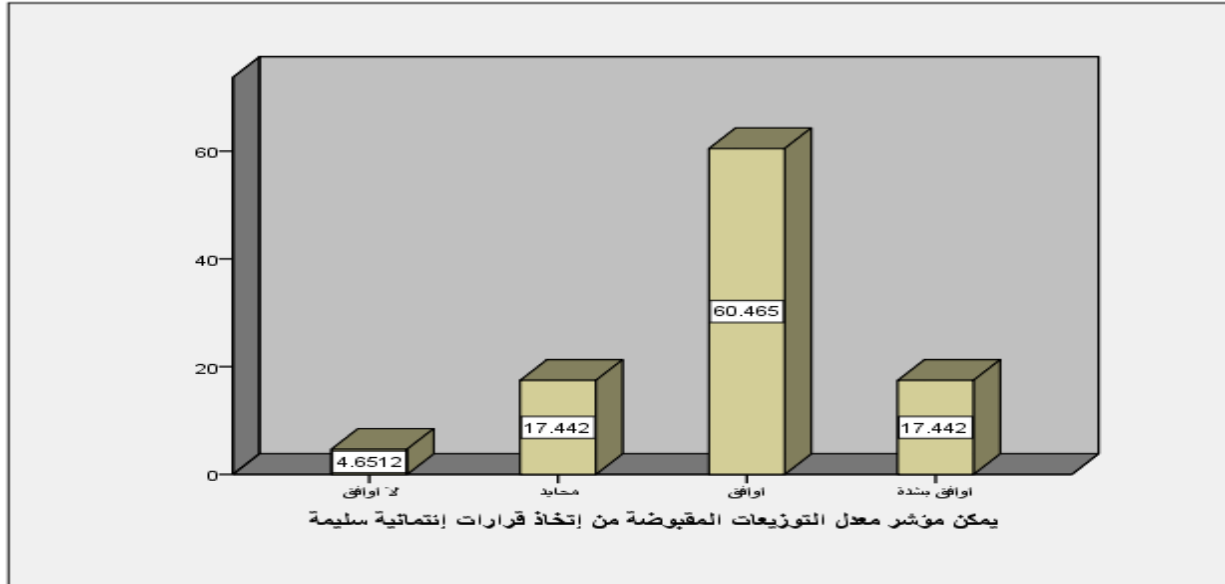
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	17.0%
أوافق	54	61.0%
محايد	15	17.0%
لاوافق	4	5.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (31/2/3) والشكل رقم (29/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (17.0%) وافقوا بشدة على أن مؤشر معدل التوزيعات المقبوضة يمكن من إتخاذ قرارات إنتمانية سليمة، كما وافق (54) فرداً وبنسبة (61.0%) على ذلك، وكان هناك (15) أفراد وبنسبة (17.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق أربعة افراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: ملاعمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (32/2/3) والشكل رقم (30/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (32/2/3)

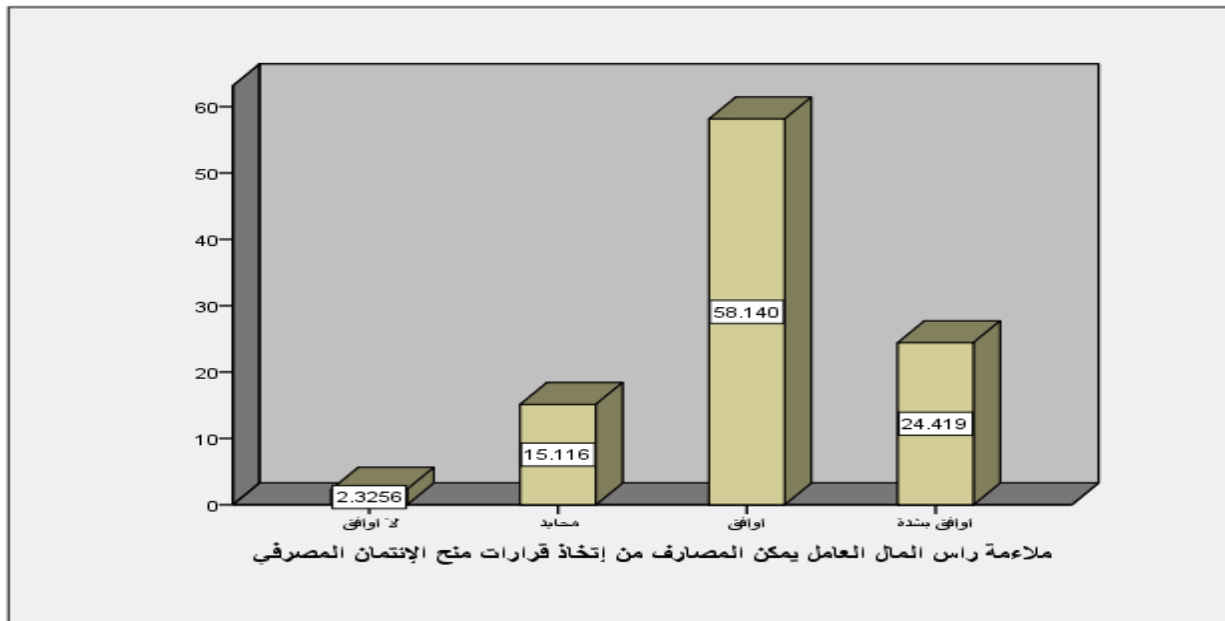
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	24.0%
أوافق	51	58.0%
محايد	14	15.0%
لاوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (30/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (32/2/3) والشكل رقم (30/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (24.0%) وافقوا بشدة على أن ملاءمة رأس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي ، كما وافق (51) فرداً وبنسبة (58.0%) على ذلك، هناك (14) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية.

يوضح الجدول رقم (33/2/3) والشكل رقم (31/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (33/2/3)

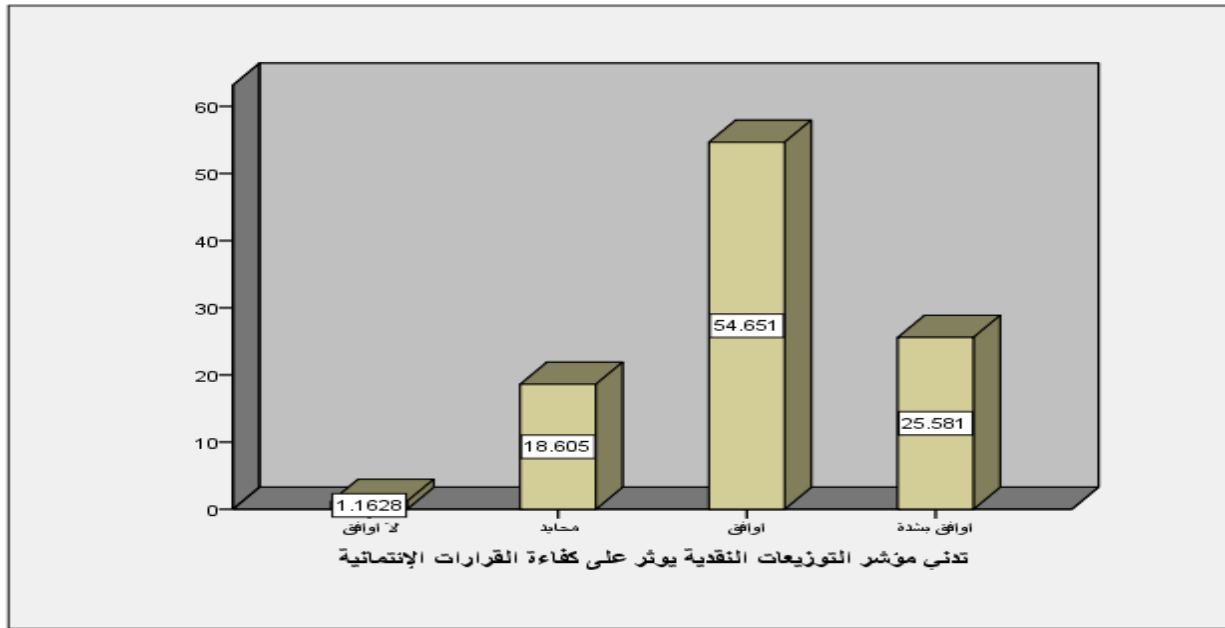
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	26.0%
أوافق	49	55.0%
محايد	16	18.0%
لا وافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (31/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (33/2/3) والشكل رقم (31/2/3) أن (22) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (26.0%) وافقوا بشدة على أن تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية، كما وافق (49) فرداً وبنسبة (55.0%) على ذلك، وكان هناك (16) أفراد وبنسبة (18%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الإئتمانية.

يوضح الجدول رقم (34/2/3) والشكل رقم (32/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (34/2/3)

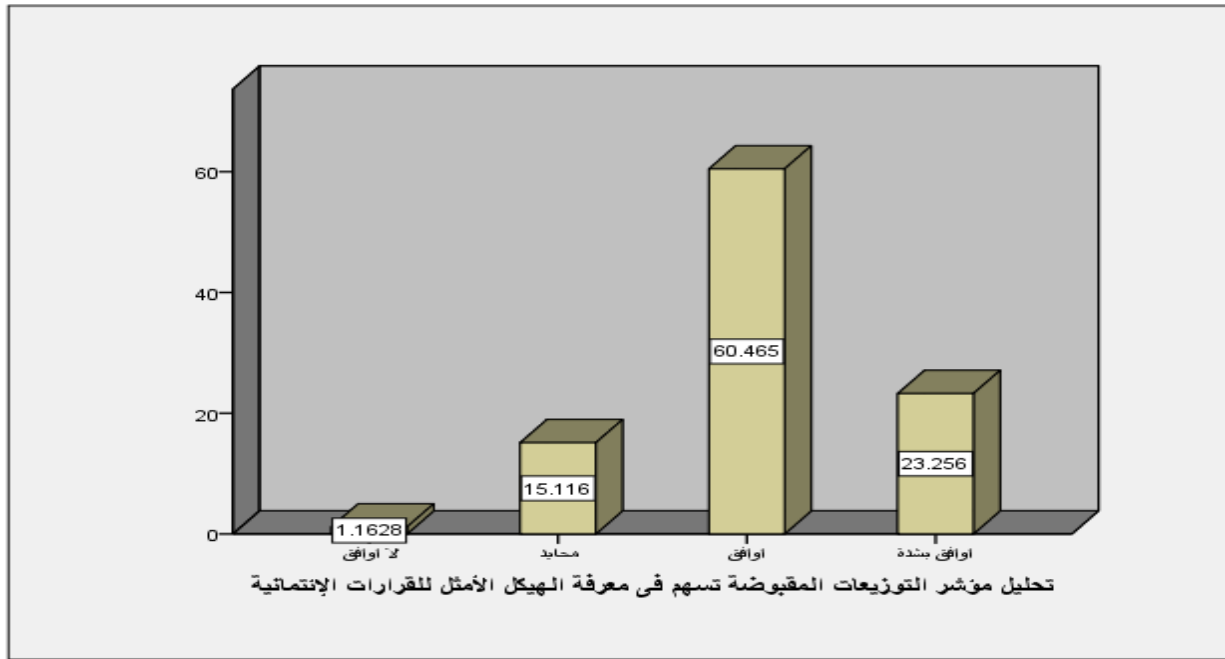
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	23.0%
أوافق	54	61.0%
محايد	13	15.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (32/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (34/2/3) والشكل رقم (32/2/3) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (61.0%) وافقوا على أن تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الإنتمانية، كما وافق بشدة (20) فرداً وبنسبة (23.0%) على ذلك، وكان هنالك (13) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الأتمان.

يوضح الجدول رقم (35/2/3) والشكل رقم (33/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (35/2/3)

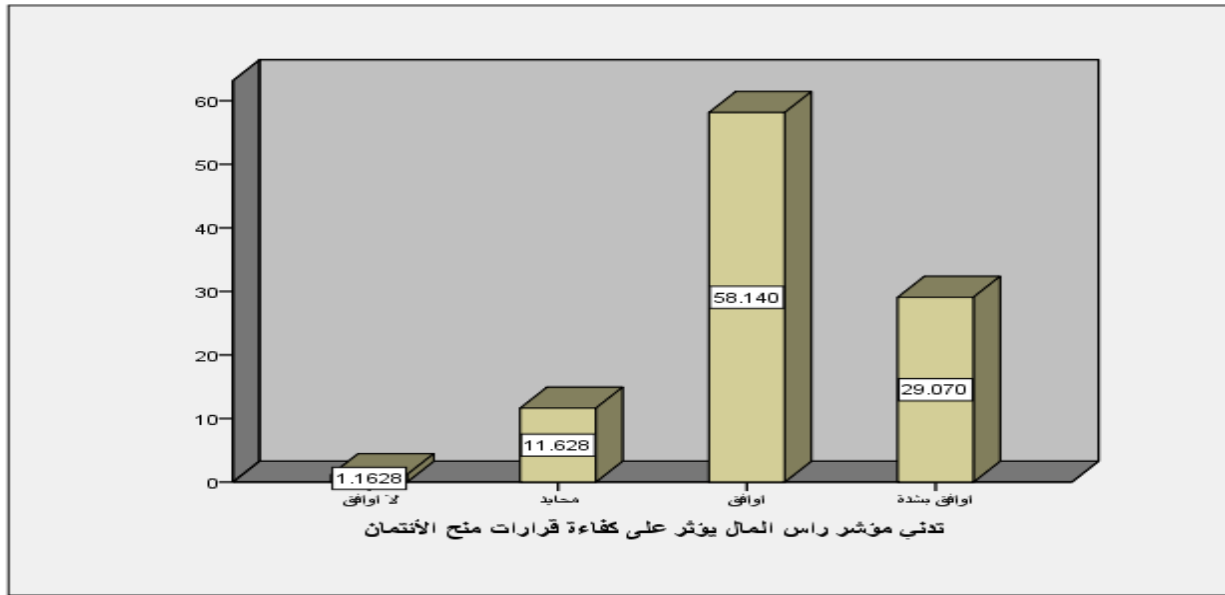
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	26	29.0%
أوافق	51	58.0%
محايد	10	12.0%
لا أوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (33/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (35/2/3) والشكل رقم (33/2/3) أن (26) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (29%) وافقوا بشدة علي ان تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الأئتمان، بينما وافق (51) فرداً وبنسبة (58.0%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق ولم يوافق فردا وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السابعة: الألمان بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة. يوضح الجدول رقم (36/2/3) والشكل رقم (34/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (36/2/3)

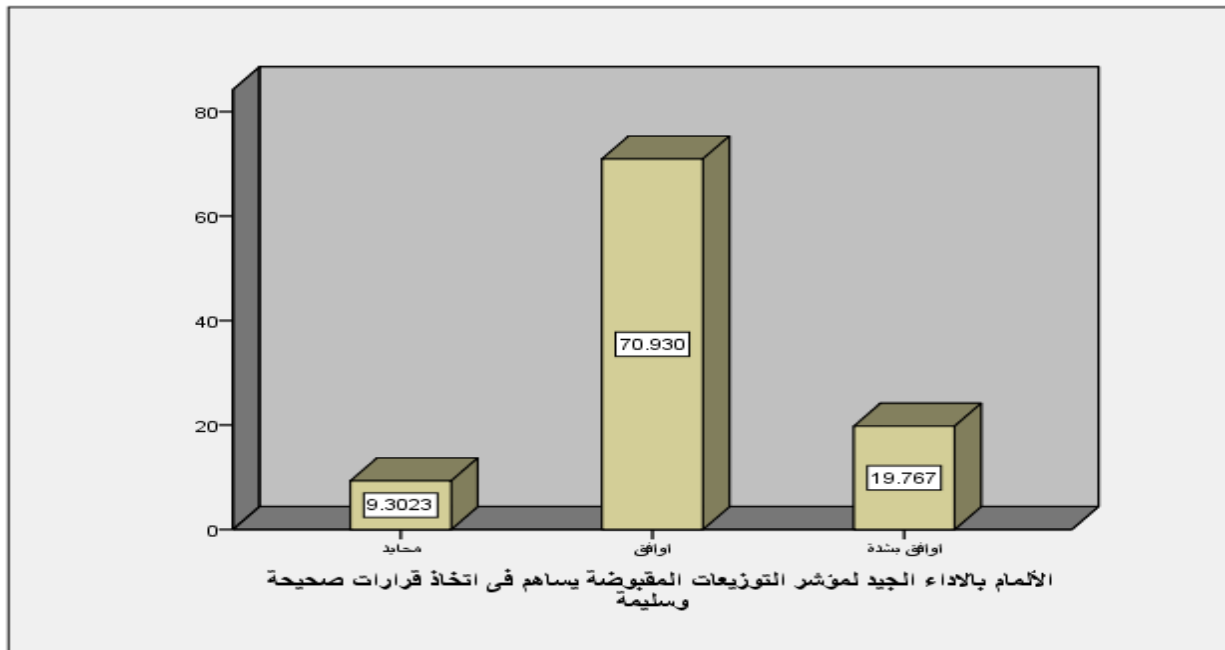
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	17	20.0%
أوافق	63	71.0%
محايد	8	9.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (34/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (36/2/3) والشكل رقم (34/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (20.0%) وافقوا بشدة على أن الألمان بالأداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة، كما وافق (63) فرداً وبنسبة (71.0%) على ذلك، وكان هناك (8) أفراد وبنسبة (9.0%) محايدين على ذلك.

العبارة الثامنة: تعد كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (37/2/3) والشكل رقم (35/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (37/2/3)

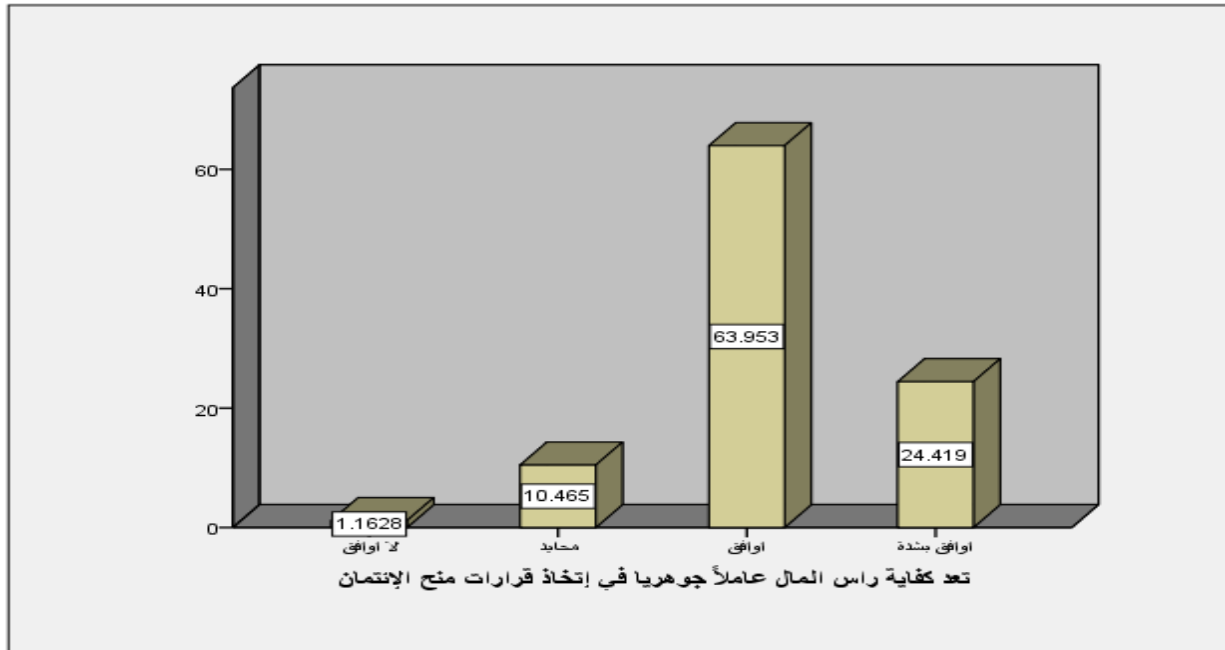
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	24.0%
أوافق	57	64.0%
محايد	9	10.0%
لا اوافق	1	1.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (35/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (37/2/3) والشكل رقم (35/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (24.0%) وافقوا بشدة على أن كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الإلتئمان، كما وافق (57) فرداً وبنسبة (64.0%) على ذلك، هناك (9) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إنتمائية رشيدة.

يوضح الجدول رقم (38/2/3) والشكل رقم (36/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول رقم (38/2/3)

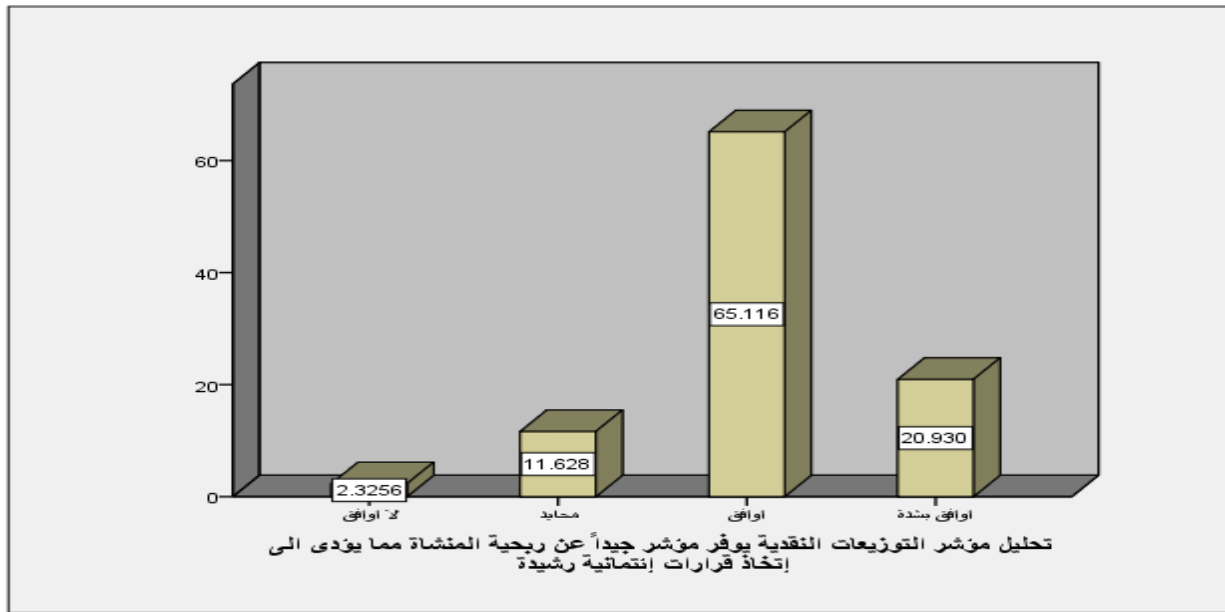
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	21.0%
أوافق	58	65.0%
محايد	10	12.0%
لا أوافق	2	2.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (36/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (38/2/3) والشكل رقم (36/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (21.0%) وافقوا بشدة على أن تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إستراتيجية رشيدة، كما وافق (58) فرداً وبنسبة (65.0%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (12%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فردان وبنسبة (2.0%) على ذلك. العبارة العاشرة: يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الإستراتيجية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

يوضح الجدول رقم (39/2/3) والشكل رقم (37/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول رقم (39/2/3)

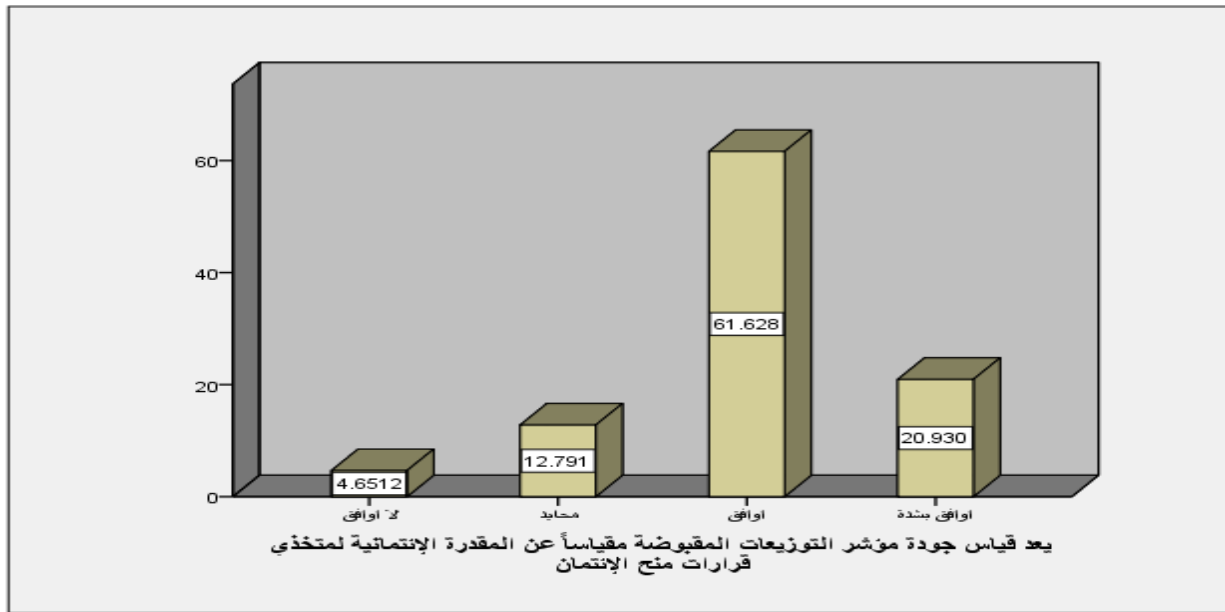
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	18	21.0%
أوافق	55	62.0%
محايد	11	13.0%
لا أوافق	4	4.0%
المجموع	88	100.0%

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (37/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (39/2/3) والشكل رقم (37/2/3) أن (55) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (62.0%) وافقوا على أن يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الإئتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان، كما وافق بشدة (18) فرداً وبنسبة (21.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) أفراد وبنسبة (13.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق أربعة افراد وبنسبة (4%) على ذلك.

المبحث الثالث

إختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص مقاييس الاداء المالي المبنية علي التدفقات النقدية واثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات

مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الائتمان المصرفي	4	أوافق
2	مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الائتمان	4	أوافق
3	يوفر مؤشر العائد على حقوق الملكية إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الائتمان.	4	أوافق
4	تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية	4	أوافق
5	إنخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية	4	أوافق
6	تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الائتمان	4	أوافق
7	الامام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية	4	أوافق
8	ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الائتمان	4	أوافق
9	يوفر مؤشر المدفوعات النقدية للممولين مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الائتمان	4	أوافق
10	ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الائتمان	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

ينضح من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر تغطية النقدية يوفر معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الائتمان المصرفي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يوفر إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن انخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الالمام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر المدفوعات النقدية للممولين يوفر مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في بعض الجداول أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	مستوى المعنوية	الجدولية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي	0.00	5.991	2	55.11
2	مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	78.47
3	يوفر مؤشر العائد على حقوق الملكية إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.	0.00	7.815	3	60.26
4	تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية	0.00	7.815	3	77.28
5	إنخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية	0.00	9.488	4	102.25
6	تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	5.991	2	38.07
7	الامام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية	0.00	9.448	4	109.96
8	ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	68.27
9	يوفر مؤشر المدفوعات النقدية للممولين مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	59
10	ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	66.46

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (55.11) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية

- وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان مؤشر تغطية النقدية يوفر معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (78.47) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (60.26) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يوفر إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (77.28) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (102.25) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن انخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (38.07) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الإئتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (109.96) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الامام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الإئتمانية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثامنة (68.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (59.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مؤشر المدفوعات النقدية للممولين يوفر مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (66.46) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

• مما تقدم تحققت فرضية الدراسة الأولى لجميع العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (10) عبارات وعلى كل منها هناك (88) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (880) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

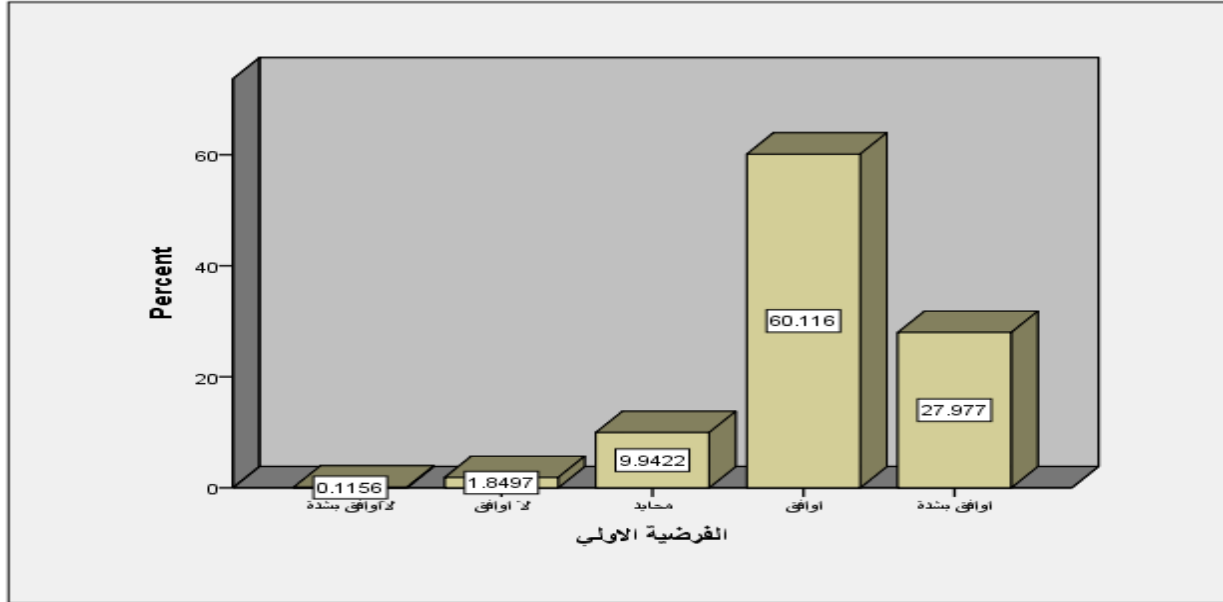
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	242	28.0%
أوافق	520	59.0%
محايد	86	10.0%
لا أوافق	16	2.0%
لا أوافق بشدة	1	1.0%

المجموع	865	%100.0
---------	-----	--------

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابيات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (242) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(520) إجابة وبنسبة (59.0%) موافقة، و(86) إجابة وبنسبة (10.0%) محايدة، و(16) إجابة وبنسبة (2.0%) غير موافقة، و(1) إجابات وبنسبة (1.0%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (1080.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي" قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة الاستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات

مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يمكن معدل العائد على الإستثمار من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي	4	أوافق
2	يوفر معدل العائد على الأصول مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
3	انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
4	يوفر معدل العائد على الإستثمار مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
5	ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي	4	أوافق
6	ارتفاع معدل الزيادة في الأصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي	4	أوافق
7	الألمام التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
8	إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
9	يوفر مؤشر معدل الزيادة في الأصول طويلة الاجل مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
10	تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن معدل العائد على الإستثمار يمكن من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن معدل العائد على الأصول يوفر مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان..
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن معدل العائد على الإستثمار يوفر مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إرتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ارتفاع معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الألمان التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الاجل يوفر مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في بعض الجداول أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	مستوى المعنوية	الجدولية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يمكن معدل العائد على الإستثمار من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي	0.00	7.815	3	64.77
2	يوفر معدل العائد على الأصول مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	53.46
3	انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	94.93
4	يوفر معدل العائد على الإستثمار مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	5.991	2	35.38
5	ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي	0.00	7.815	3	63.21
6	ارتفاع معدل الزيادة في الأصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي	0.00	9.488	4	93.4
7	الألمام التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان	0.00	9.488	4	81.68
8	إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	67.44
9	يوفر مؤشر معدل الزيادة في الأصول طويلة الاجل مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	75.1
10	تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان	0.00	7.815	3	35.1

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (64.77) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3)

ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان معدل العائد على الإستثمار يمكن من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (53.46) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن معدل العائد على الأصول يوفر مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (94.93) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (35.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن معدل العائد على الإستثمار يوفر مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (63.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (93.4) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان ارتفاع معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (81.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند

مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الأمام التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الثامنة (67.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبرة التاسعة (75.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الاجل يوفر مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبرة العاشرة (35.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان.

• مما تقدم تحققت فرضية الدراسة الثانية لجميع العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (10) عبارات وعلى كل منها هناك (88) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (880) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

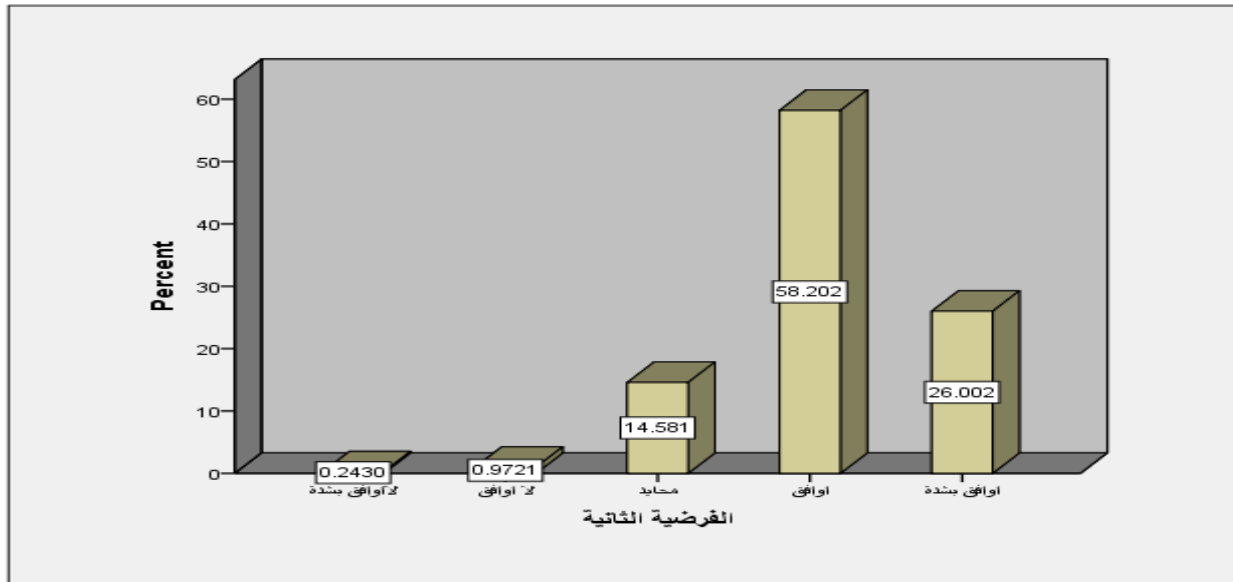
جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	214	26 %
أوافق	479	58 %
محايد	120	14 %
لا أوافق	8	1.0 %
لا أوافق بشدة	2	1.0 %
المجموع	823	100.0 %

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (214) إجابة ونسبة (26.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(479) إجابة ونسبة (58.0%) موافقة، و(120) إجابة ونسبة (14.0%) محايدة، و(8) إجابة ونسبة (1.0%) غير موافقة، و(2) إجابات ونسبة (1.0%) غير موافق بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (937.06) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (4/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة الاستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي" قد تحققت.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يوفر مؤشر التوزيعات النقدية إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية	4	أوافق
2	يمكن مؤشر معدل التوزيعات المقبوضة من إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة	4	أوافق
3	ملاءمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي	4	أوافق
4	تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية	4	أوافق
5	تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الائتمانية	4	أوافق
6	تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الائتمان	4	أوافق
7	الألمام بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة	4	أوافق
8	تعد كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الائتمان	4	أوافق
9	تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة	4	أوافق
10	يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الائتمان	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (7/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر التوزيعات النقدية يوفر إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشر معدل التوزيعات المقبوضة يمكن من إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد

العينة موافقين على أن ملاءمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي..

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الإئتمانية.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الأئتمان.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الألمان بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تعد كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الإئتمان.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الإئتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في بعض الجداول أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	مستوى الدلالة	الجدولية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي

100.37	3	7.815	0.00	يوفر مؤشر التوزيعات النقدية إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية	1
61.44	3	7.815	0.00	يمكن مؤشر معدل التوزيعات المقبوضة من إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة	2
58.84	3	7.815	0.00	ملاءمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي	3
51.21	3	7.815	0.00	تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية	4
66.28	3	7.815	0.00	تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الائتمانية	5
64.1	3	7.815	0.00	تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الأئتمان	6
56.12	2	5.991	0.00	الألمام بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة	7
79.02	3	7.815	0.00	تعد كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الائتمان	8
79.77	3	7.815	0.00	تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة	9
66.1	3	7.815	0.00	يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الائتمان	10

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (100.37) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان مؤشر التوزيعات النقدية يوفر إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثانية (61.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مؤشر معدل التوزيعات المقبوضة يمكن من إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (58.84) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن ملائمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (51.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الإئتمانية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (66.28) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الإئتمانية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (64.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الأئتمان.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة السابعة (56.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الألام بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثامنة (79.02) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان كفاية راس المال يعد عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الإئتمان

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (79.77) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (66.1) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تدني قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة يعد مقياساً عن المقدرة الإئتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.
- مما تقدم تحققت فرضية الدراسة الثالثة لجميع العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (10) عبارات وعلى كل منها هناك (88) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (880) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه

جدول رقم (9/3/3)

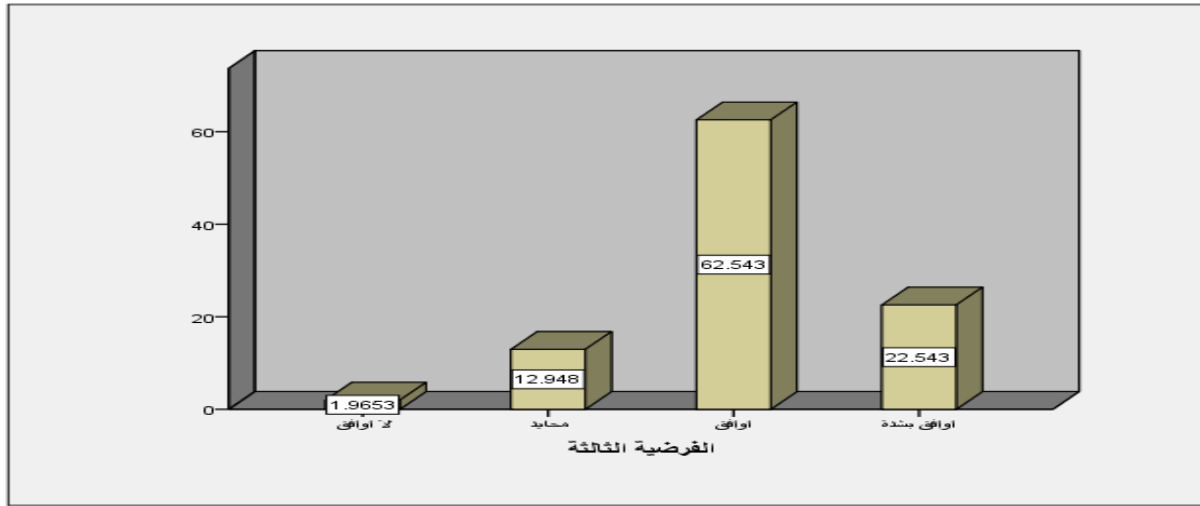
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	195	23.0%
أوافق	541	62.0%
محايد	112	13.0%
لا أوافق	17	2.0%
المجموع	865	100.0%

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج spss، 2016م

يتضح من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (195) إجابة وبنسبة (23.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(541) إجابة وبنسبة (62.0%) موافقة، و(112) إجابة وبنسبة (13.0%) محايدة، و(17) إجابة وبنسبة (2.0%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (723.62) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان" قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

الجدول (10/3/3)

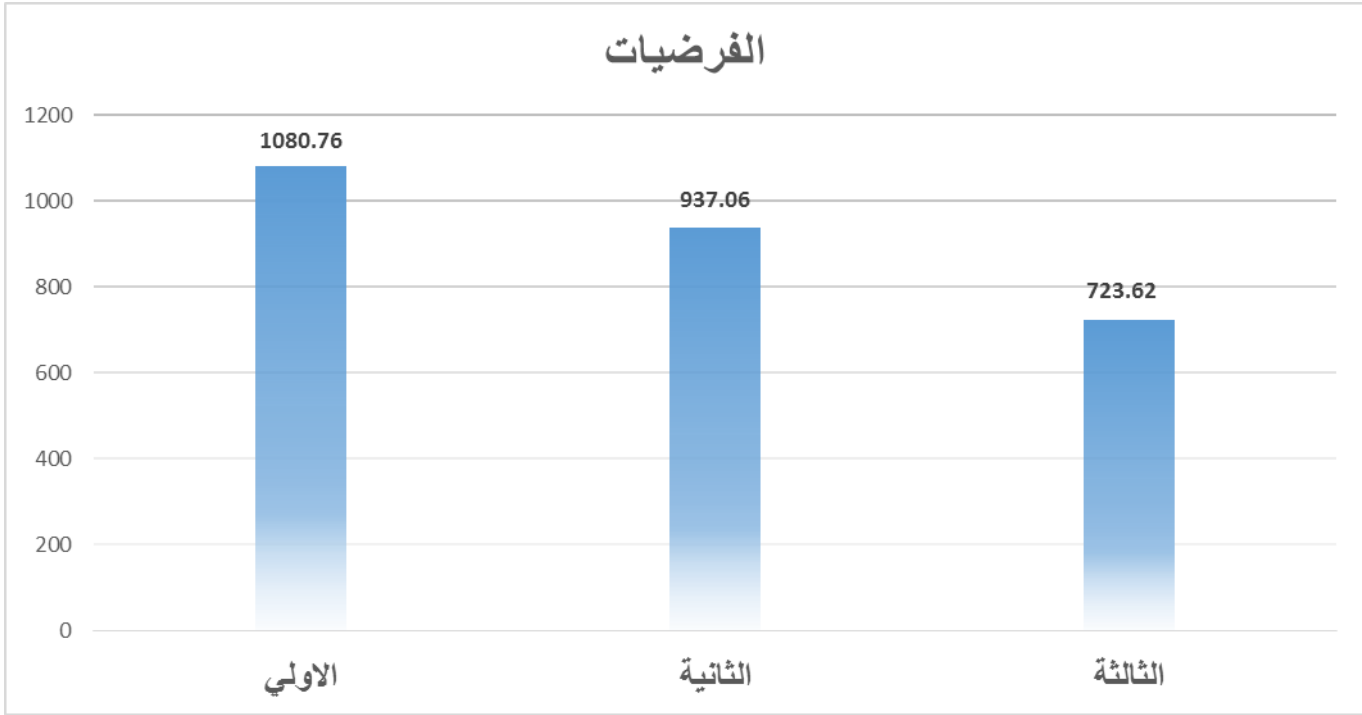
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التشغيلية في قرارات منح الائتمان المصرفي	1080.76
2	تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة الاستثمارية في قرارات منح الائتمان المصرفي	937.06
3	تؤثر مقاييس الاداء المالي للانشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان	723.62

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتضح من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (1080.76)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (937.06)، وأخيراً تحقق الفرضية الثالثة بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (723.62).

قياس اثر مقاييس الاداء المالي لقائمة التدفقات النقدية في قرارات منح الائتمان المصرفي:

لقياس هذا الاثر تم استخدام الاتي:

اولاً: الارتباط الخطي

والذي يوضح إتجاه العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (11/3/3)

الارتباطات البسيطة الجزئية

المتغيرات	مقاييس الانشطة التشغيلية	مقاييس الانشطة الاستثمارية	مقاييس الانشطة التمويلية	قرار منح الائتمان

-0.735**	-0.747**	-0.698**	1.000	معامل الارتباط	مقاييس الانشطة التشغيلية
0.000	0.000	0.000	-	المعنوية (sig)	
0.672**	0.903**	1.000	-0.698**	معامل الارتباط	مقاييس الانشطة الاستثمارية
0.000	0.000	-	0.000	المعنوية (sig)	
0.638**	1.000	0.903**	-0.747**	معامل الارتباط	مقاييس الانشطة التمويلية
0.000	-	0.000	0.000	المعنوية (sig)	
1.000	0.638**	0.672**	-0.735**	معامل الارتباط	قرار منح الائتمان
-	0.000	0.000	0.000	المعنوية (sig)	
** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، 2016م

بالنظر لجدول الارتباطات مابين المتغيرات نجد ان هنالك علاقة عكسية مابين مقاييس الانشطة التشغيلية وقرارات منح الائتمان، بالنظر لقيمة معامل الارتباط والذي بلغت قيمته (- 0.735)، وهذا يدل علي ان الانشطة التشغيلية ليست ذات اثر بقرارات منح الائتمان علي الرغم من ظهورها معنوية (0.000). اما الانشطة الاستثمارية فلها ارتباط مباشر بقرارات منح الائتمان بالنظر لقيمة معامل الارتباط والتي بلغت قيمتها (0.672)، يدل علي وجود علاقة طردية بين الانشطة الاستثمارية وقرارات منح الائتمان المصرفي، ونجد ان هناك اثرا معنويا بالنظر لقيمة مستوى الدلالة (0.000) ام فيما يختص بالانشطة التمويلية فنجد انها ذات علاقة طردية فوق الوسط بالنظر لقيمة معامل الارتباط (0.638)، ونجد ان هناك اثرا غير معنويا بالنظر لقيمة مستوى الدلالة (0.808).

ثانياً: الانحدار الخطي

يتطلب تحديد نوع العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاضافة الي صياغة معادلات النموذج ويتضح من خلال الاتي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + U_i$$

Y_i : قرارات منح الائتمان المصرفي

X_1 : الانشطة التشغيلية

X_2 : الانشطة الاستثمارية

X_3 : الانشطة التمويلية

U_i : تمثل المتغير العشوائى

جدول رقم (12/3/4)

نموذج الانحدار الخطى

sig	T	rdized	Unstandardized		النموذج
		Coefficients	Coefficients		
		Beta	Std.Error	B	
.000	14.837		0.250	3.714	(Constant)
.000	-12.446	-0.399	0.035	-0.430	مقاييس الانشطة التشغيلية
.000	7.726	0.422	0.049	0.380	مقاييس الانشطة الاستثمارية
.808	0.244	0.014	0.053	0.013	مقاييس الانشطة التمويلية

a. Dependent Variable قرارات منح الائتمان

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول اعلاه:

- 1- ان هناك علاقة عكسية بين مقاييس الانشطة التشغيلية وقرارات منح الائتمان (-0.430)
 - 2- هناك علاقة طردية قوية بين مقاييس الانشطة الاستثمارية وقرارات منح الائتمان (0.380)
 - 3- هناك علاقة طردية ضعيفة بين مقاييس الانشطة التمويلية وقرارات منح الائتمان المصرفي (0.013)
- من النموذج اعلاه يتضح ان مقاييس الانشطة الاستثمارية تعتبر الاهم من بين الانشطة الاخرى في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.768 ^a	.590	.588	.39141

أولاً: النتائج

من خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. فاعلية مقاييس الأداء المالي بقائمة التدفقات النقدية يوفر افصاحاً شاملاً عن الانشطة الرئيسية للمنشأة بما تقدمه من معلومات شاملة لتقييم مقدرة المنشأة المالية.
2. الاعتماد على معلومات مقاييس الاداء المالي لقائمة التدفقات النقدية يضمن سلامة القرارات الائتمانية المتخذة .
3. يوفر مؤشر تغطية النقدية بالانشطة التشغيلية معلومات عن جودة ربحية المنشأة تساعد متخذو القرارات من تقييم المنشأة وإستمرارها .
4. تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي الى سلامة القرارات الائتمانية.
5. تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية.
6. الانخفاض المستمر لمؤشر النقدية التشغيلية يؤثر على سلامة القرارات الائتمانية
7. الالمام التام بالاداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة.
8. إنخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان
9. يوفر معدل العائد على الأستثمار مؤشراً عن فاعلية أنشطة الإستثمار .
10. مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الأجل يعكس مقدرة المنشأة على الاستمرار
11. يمكن معدل العائد على الإستثمار من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.
12. ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان
13. يعتبر معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل دليل على الملاءة المالية التي تتمتع بها المنشأة
14. الالمام بالاداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في رفع كفاءة القرارات الائتمانية
15. تعد كفاية راس المال للمنشأة عاملاً جوهرياً في تقييم مقدرة المنشأة من قبل متخذو قرارات منح الإئتمان.
16. تعد جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الائتمانية التي تتمتع بها للمنشأة
17. تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة للمساهمين تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للمنشأة مما يساعد في إتخاذ قرارات إئتمانية سليمة.
18. تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالاتي:

1. الاعتماد على مقاييس الاداء المالي لقائمة التدفقات النقدية في تحديد سقف الإئتمان من خلال تقييم مقدرة المنشأة على إدارة اصولها وعدم الاعتماد على الضمانات فقط.
2. ضرورة الاهتمام بمؤشر المدفوعات النقدية ومدى التزام المنشأة للغير من خلال قياس الاداء المالي للانشطة التشغيلية والاستعلام عن المنشأة.
3. مقارنة قوائم التدفقات النقدية للمنشأة طالبة الإئتمان لفترات سابقة للتعرف على تطور اداء الانشطة التشغيلية وإستثمارية والتمويلية.
4. التدريب المستمر لموظفي الإئتمان والتي تساهم في زيادة القدرات والكفاءات مما يكسبها المعرفة في كيفية إتخاذ قرارات وفق اسس علمية.
5. الاعتماد على مؤشر القوة الأيرادية للمنشأة لتحديد فترة سداد الإئتمان الممنوح للمنشأة.
6. تبنى قرارات منح الإئتمان على اسس علمية منها تقييم الانشطة التي تعمل بها المنشأة والتدفقات النقدية التي تحققها لترشيد القرارات الإئتمانية.
7. اعطاء القياس النقدي عناية اكبر باعتماد قائمة التدفقات النقدية التي تعكس التدفق النقدي الواقعي للمنشأة
8. العمل على إنشاء اقسام متخصصة في مجال التحليل المالي وتقديم الإستشارات المالية.
9. توعية المستثمرين وطالبي الإئتمان بأهمية اعداد قائمة التدفقات النقدية والتي تفيد في تقديم مؤشرات لمعرفة الاداء المالي للمنشأة .
10. إجراء المزيد من الدراسات في مقاييس الاداء المالي لقائمة التدفقات النقدية لتشمل عينة مختلفة للحصول على نتائج تسهم في كيفية إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة.

رؤى مستقبلية

يقترح الباحث الدراسات التالية:

1. تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية واثرها في تقليل المخاطر.
2. دراسة تحليليه لمخاطر الإئتمان بإستخدام قائمة التدفقات النقدية واثرها على الاداء المالي.
3. دور قائمة التدفقات النقدية كاداة لتحليل مخاطر الإستثمار في الاوراق المالية(دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للاوراق المالية)

المراجع والمصادر

القران الكريم

اولاً:المراجع باللغة العربية

أ.الكتب

1. ابراهيم حماد، الموازنات الجارية والراسمالية، (القاهرة : مكتبة قصر الغفران ،1999م).
2. ابراهيم مختار ابراهيم ، إدارة الاموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها، (بيروت: دار تموز للنشر ،1990م).
3. ابراهيم مختار ، التمويل المصرفي- منهاج لإتخاذ القرارات ، (القاهرة: مكتبة الانجلو ، 1996م).
4. ابوبكر هاشم ابوبكر ، التمويل بالمشاركة فى المصارف الإسلامية- الواقع والتحديات واليات التطوير ،(القاهرة:مركز الكتاب للنشر ،2012م).
5. أحمد حسين علي حسين، المحاسبة الادارية المتقدمة، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2003م).
6. أحمد حلمي جمعة، أساسيات المحاسبة، (عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998م)
7. أحمد سليمان اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، (عمان : دار الفكر، 1997م).
8. احمد عبدالعزيز الالفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (القاهرة: بدون دور نشر ،1999م).
9. احمد نور ،المحاسبة المالية ،القياس والتقويم والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية ،(الاسكندرية:الدار الجامعية ،2000م).
10. اسامة عبدالمنعم بسيوني ، الاعتمادات المستندية- فن الاستيراد والتصدير فى البنوك ،(القاهر:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2010م).
11. شرف محمد دوابه ، الخدمات المصرفية الإسلامية-الأساس الفكرى والتطبيق ،(القاهرة:دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ،2013).
12. امين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي - لاغراض تقييم ومراجعة الاداء ، (الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،2005م) .
13. التجاني عبدالقادر احمد ، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر-نظرية مالية وإستثمارية ، (الخرطوم:دار السداد للنشر ،2006م).
14. حسن سميرعشيش ، التحليل الائتماني ودوره فى ترشيد قرارات عمليات الاقراض والتوسع النقدي فى البنوك ،(عمان:مكتبة المجتمع العربي للنشر 2008م).
- 15.حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل فى البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ،(الجزائر ،مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر ،2013م).

15. حسين محمد سمحان ، العمليات المصرفية الاسلامية-المفهوم والمحاسبة ،(عمان:مكتبة اسكندراني ،2000م).
16. حسين يوسف القاضي ، د.سمير معزي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية-عرض البيانات المالية، (دمشق: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).
17. _____ سمير معذى الريشاني: موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - معايير اعداد التقارير المالية الدولية، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).
18. حلمى سلامة ،النظم المحاسبية فى البنوك التجارية ،(القاهرة:دار النهضة العربية ،1999م) .
19. حمزة محمود الزبيدى ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،(عمان:دار الوراق للنشر والتوزيع ،2002م).
20. _____ ، إدارة الائتمان-استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ،(عمان:دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2000م).
21. خالد وهيب الراوى ،يوسف سعادة ،نظرية التمويل الدولي ،(عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،2000م).
22. خالد امين ، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة ، (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2000م).
23. خالد وهيب الراوي ،إدارة العمليات المصرفية ،(عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع ،2003م).
24. خليل محمد حسن الشماع ، إدارة السيولة في المصارف ،(عمان : دار وائل للنشر ،2012م).
25. دونالد كيسو وجيري ويجنت ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة د.أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ ،1998م).
26. رضا صاحب أبو حمد، فائق مشعل قدورى، إدارة المصارف، (الموصل : دار ابن الاثير للنشر، 2005م).
27. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، (عمان : دار وائل للنشر، 2003م).
28. ري جارسون واخرون ، المحاسبة الادارية ، ترجمة عصام الدين زايد، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م).
29. زيادرمضان، د. محمود الخاليلة، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013م).
30. _____ ، أساسيات في الادارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر، 1999م).
31. _____ ، محفوظ جود ، إدارة مخاطر الائتمان ، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات2008م).
32. سليمان ابو صبحا ،الإدارة المالية، (القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر ،2009م).

33. سمير الصبان وآخرون ، المحاسبة المتوسطة - الاطار الفكري والعلمي، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2000م).
34. سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الاستثمار -التمويل ،التحليل المالي - مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م).
35. سيد محمد الهوارى ، دسعيد توفيق عبيد ، الادارة المالية - قرارات الاجل الطويل والتحليل المالي ، (الرياض : دار المريخ للنشر، 2006م).
36. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2011م).
37. شقيرى نوري موسى ،محمود ابراهيم نور ،وسيم محمد ،سوزان سمير ،إدارة المخاطر ،(عمان:دار المسيرة للنشر 2012م).
38. صادق راشد حسين الشمري ، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ،(عمان:دار اليازوري العلمية للنشر، 2008م).
39. صافى فلوج ، محاسبة المنشآت المالية ،(دمشق: جامعة دمشق ،منشورات جامعة دمشق ،1999 م).
40. صالح جبريل حامد ، التمويل الأصغر فى السودان - المفهوم النماذج والتطبيقات ،(الخرطوم:شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م).
41. صلاح ابراهيم شحاتة ،ضوابط الائتمان المصرفي من منظور قانونى ومصرفي ،(القاهرة:دار النهضة العربية للنشر ،2009م).
42. صلاح الدين حسن السيسى ، قضايا مصرفية معاصرة-الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية والاعتمادات المستندية ،(القاهرة:دار الفكر العربي ،للطبوع والنشر ،2004م).
43. _____ ،التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد- دراسات نظرية وتطبيقية ،(الامارات: دار الوسام للطباعة والنشر 2000م).
44. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ،(عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع ،2002م).
45. طارق الله خان ، ترجمة ،عثمان بابكر:إدارة المخاطر-تحليل قضايا فى الصناعة المالية الإسلامية ،(جدة ،منشورات المعهد الإسلامي للبحوث ،2003م).
46. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر الى بورصة الاوراق المالية ، تحليل القوائم المالية - تحليل العائد والمخاطر والتحليل الفني والاساسي، (القاهرة: كيلوبتره للطباعة والنشر ، 1998).
47. _____ ، موسوعة معايير المحاسبة، (القاهرة: مكتبة الناسخ جيت للكمبيوتر، 2002م).
48. _____ ، التحليل الفني والاساسي للأوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
49. _____ ، التقارير المالية - أسس الاعداد ،والعرض والتحليل، (القاهرة : الدار الجامعية، 2002م).
50. _____ ، حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2005م).

51. _____ ، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية مستقبلية (الاسكندرية:الدار الجامعية2007م).
52. _____ ، موسوعة معايير المحاسبة- شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية ،(القاهرة:الدار الجامعية ،2004م).
53. _____ إدارة المخاطر ،(الأسكندرية:الدار الجامعية للنشر ،2003م).
54. طلعت اسعد عبدالحميد ، إدارة البنوك المتكاملة- الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال ،(القاهرة:مكتبة عين شمس للنشر ،2004م).
55. عادل عبدالعزيز عيد ،الائتمان والمداينات فى البنوك الاسلامية ،(الاسكندرية:دار الفكر الجامعى ،2008م).
56. عادل عبدالفضيل ، ضوابط ومعايير الإستثمار فى المصارف الإسلامية ،(الأسكندرية:دار التعليم الجامعي ،2015م).
57. عباس بشير العلاف، إدارة المصارف - مدخل وظيفي، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر، 2001م).
58. عباس علي ميرزا، جراهام جي، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - دليل وكتاب التنفيذ العملي، (عمان : المطابع المركزية، ط3 ، 2011م) .
59. عبد الناصر محمد نور، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، (الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث ،2006م).
60. عبدالحميد كراجه واخرون ، الادارة والتحليل المالي ،(عمان :دار صفاء للنشر ،2002م).
61. عبدالحميد الشواربي ،محمد عبدالحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ،(الاسكندرية:منشأة المعارف للنشر ،2002م).
62. عبدالرحمن توفيق ،تقييم الاداء المالي والاداري للمشروعات ،(القاهرة: مركز الخبرات للنشر ، 2004م).
63. عبدالله عبدالرحيم العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية ،(بيروت :المكتبة العصرية للنشر ،2000م).
64. عبدالناصر محمد سيد درويش ،مبادئ المحاسبة المالية-التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي،(عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2010م) .
65. عبدالمجيد قدي ، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية.(الجزائر:مطبعة التراث للنشر ،2001م).
66. عبدالمطلب عبدالحميد ،إقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات- منهج متكامل ،(الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر ،2015م).
67. _____ ،الإئتمان المصرفي ومخاطره- منهج متكامل ،(القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر ،2010م).

68. عبدالوهاب نصر على ،احمد كامل سالم ،المحاسبة عن الادوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية ،(الاسكندرية:الدار الجامعية ،2010م).
69. عدنان تايه النعمي واخرون ،الادارة المالية-النظرية والتطبيق ،(عمان:دارالمسيرة للنشر والتوزيع ،2007م.
70. _____،إدارة الائتمان - منظور شمولي ،(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2009م).
71. عرفان تقي الحسيني ،التمويل الدولي ،(عمان:دار مجدلاوى للنشر ،1999م).
72. عصمت سيد أحمد عاشور ، دراسات فى نظم المعلومات المحاسبية - نظم المحاسبة عن التدفقات النقدية، (القاهرة:مكتبة الناسخ جيت للكمبيوتر والنشر ،1995).
73. عطية عبدالحليم صقر ،عمليات البنوك من الوجهة الشرعية ،(القاهرة ،مكتبة القاهر للنشر ،2003م).
74. العظمة محمد أحمد، د. يوف العادلي، مقدمة في المحاسبة المالية، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1986م).
75. علاء محمود زعتري ، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الاسلامية منها ،(دمشق:دار الكتاب والقلم ،2002م).
76. على سعد محمد داؤد ، البنوك ومحافظ الإستثمار - مدخل دعم إتخاذ القرار ،(الاسكندرية:دار التعليم الجامعي للنشر ،2012م).
77. على شاهين ، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف الاسلامية، (غزة : دار الجامعة الاسلامية، 2006م).
78. علي شاهين، محفوظ اسماعيل، مبادئ المحاسبة المالية، ط2، (غزة : الجامعة الاسلامية، 2004).
79. على عبدالوهاب نجا ،محمد عزت محمد ،عبير شعبان عبده ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،(الاسكندرية:مكتبةالوفاء القانونية للنشر ،2014م).
80. على عثمان حامد ،الرقابة المصرفية والشريعة على المصارف الاسلامية ، (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2008م).
81. غازى مامندي ،إدارة البنوك ،(اربيل:مطبعة حجي هاشم للطباعة والنشر ،2012م).
82. فادي محمد الرفاعي ،المصارف الإسلامية ،(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية للنشر ،2000م).
83. فائق شقير ،د عاطف الاخرس ، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ،(عمان : دار وائل للنشر، 2002م).
84. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة ، (عمان : دار الوراق للتوزيع، 2002م).
85. فراس قياصة ،فهم التقارير المالية في المحاسبة والادارة ،(دمشق:جامعة الرباط ،شعاع للنشر والعلوم ،2006م).
86. فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، ترجمة محمد زايد، (الرياض : دار المريخ للنشر، 2002م).
87. فؤاد الفسفوس ، البنوك الإسلامية ،(عمان: دار كنوز المعرفة للنشر ،2010م).

88. كاسب بدران ، عقد الإستصناع فى الفقه الإسلامى ، (الإسكندرية: دار الدعوة للنشر ، 2006م).
89. كمال الدين الدهراوى ، تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).
90. كنجو عبود كنجو ، الإدارة المالية ، (عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر ، 2007م).
91. محسن احمد الخضيرى ، الائتمان المصرفى - منهج متكامل فى التحليل والبحث الائتمانى ، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، ب ن 1999م).
92. محمد العطار وآخرون ، المحاسبة المالية ، (القاهرة : جامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح للنشر ، 2003م).
93. محمد بن ابراهيم موسى ، شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ، (الرياض: دار العاصمة للنشر ، 1999).
94. محمد بن احمد بن رشدى القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (بيروت: مطبعة مصطفى الحلبي للنشر ، 2000م).
95. محمد حسين عيسى ، دراسات فى المحاسبة الإدارية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2007م).
96. محمد سلطان محمد ، إدارة البنوك ، (القاهرة : دار الجامعة الجديدة، 2005م).
97. محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 1998م).
98. محمد صبري العطار وآخرون ، المحاسبة المالية ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية، 1997).
99. محمد عباس بدوي ، المحاسبة وتحليل القوائم المالية ، (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر ، 2002م).
100. محمد عباس حجازى ، قوائم التدفقات النقدية - الاطار الفكرى والتطبيق العملي ، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998م).
101. محمد عبدالخالق ، الادارة المالية والمصرفية ، (عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010م).
102. محمود على الزبيدى ، واخرون ، المحاسبة فى البنوك التقليدية والإسلامية - مدخل النظم ، (صنعاء: مركز الامين للنشر والتوزيع ، 2007م).
103. محمد كمال خليل الحمزاوي ، إقتصاديات الائتمان المصرفى ، (الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر ، 2000م).
104. محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية - احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، (عمان: دار المسيرة ، 2008م).
105. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى والائتمانى ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2003م).
106. _____ ، المحاسبة المالية - مشاكل القياس والافصاح والتحليل ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع . 1994م).

107. _____ ، التحليل المالي - الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية، (عمان : معهد الدراسات المصرفية، 1997م).
108. _____ ، التحليل المالي والائتماني، (عمان : دار وائل للنشر، 2003 م).
109. محمد ندا محمد لبد ، الإستثمار التمويلي- دراسة فقهية إقتصادية، (الاسكندرية:دار الفكر الجامعي، 2015م).
110. محمد نور الدين ، الاعتمادات المستندية- النظرية والتطبيق ، (بيروت:اتحاد المصارف العربية، 2005م).
111. محمود حسين الوادي واخرون ،المصارف الاسلامية، (عمان:دار المسيرة للنشر، 2008م).
112. محمود محمد حبش ، إدارة العمليات المصرفية الدولية ،(عمان:شركة الاقبال للطباعة والتغليف، 2001م).
- 113.مصطفى اسماعيل عويس، تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية، (القاهرة : البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، 1990م).
114. مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، ط2، (عمان : دار المستقبل للنشر، 2000م)
115. منذر ابو قحف ، قضايا معاصرة فى النقود والبنوك والمساهمة فى الشركات ،(الأسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2003م).
- 116.منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، ط3، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث، 2002م).
117. _____، ادارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرار ،(القاهرة: مركز الدلتا للطباعة والنشر، 2000م).
- 118.منير شاكر ، محمد اسماعيل اسماعيل ،عبدالناصر نور ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، (عمان: دار وائل للنشر ، 2008م).
119. _____ ، التحليل المالي، (عمان: مطبعة الطليعة للنشر، 2000م).
120. مؤيد الفضل، أثر الارباح المحاسبية على العوائد السوقية للاسهم، (بغداد : المجلة العربية للمحاسبة، العدد 1، المجلد 4، 2001م).
121. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م).
122. ناظم محمد نور الشمري النقود والمصارف، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2007م).
- 123.نزيه حماد ، قضايا فقهية معاصرة ،(دمشق:دار القلم للنشر، 2001م).
124. نعيم دهمش ، المحاسبة وتحديات العولمة-تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، (عمان:دار وائل للنشر، 2002م).
- 125.نعيم نمر داوود ، البنوك الاسلامية- نحو اقتصاد إسلامي،(عمان:دار البداية للنشر والتوزيع، 2012م).

126. نور الدين عجيب أبو زناد، مؤيد عبد الرحمن الدوري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، (عمان : دار وائل للنشر، 2003م).
127. هيني جيرونينج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال حماد، (القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2002م).
128. وجدي حامد حجازي ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، (القاهرة : اكااديمية السادات للعلوم الادارية ، دار التعليم الجامعي، 2011م)
129. وسيم محمد الحداد ،شقيري نوري موسى ،محمود ابراهيم نور ،صالح طاهر الزرقان ، الخدمات المصرفية الإلكترونية، (عمان:دار المسيرة للطباعة والنشر، 2012م).
130. وصفي عبدالفتاح أبو المكارم ، دراسات متقدمة فى المحاسبة المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2004م).
131. وليد الحيايى ، محمد عثمان ، التحليل المالي ، (عمان : دار حنين للنشر ، 1998م).
132. يوسف جربوع وآخرون، المحاسبة الدولية - مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2001م).
- ب.الدوريات**
1. العراقي عبد الصمد العراقي . المحاسبة عن التدفقات النقدية - دراسة اختبارية ، (اسيوط: كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية ، العدد الخامس عشر ، 1998م).
2. بنك الشمال الإسلامي ،صيغة عقد السلم والسلم الموازي-الاحكام الفقهية واجراءات الدراسة والقيود المحاسبية ،(الخرطوم: مجلة بنك الشمال الاسلامي ، العدد الثانى ، 2012م).
3. نائر قدومي استخدام قائمة التدفقات لتقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ،(عمان : المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، العدد 1، 2006م).
4. حسام الدين الخدش ، محمد العبادي، علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية الى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، (عمان : جامعة الاردن ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 32، العدد 1، 2005م).
5. حسين احمد دحدوح ، المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، (دمشق : جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 2، 2008م).
6. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي - دراسة اختبارية على شركات المساهمة السعودية، (الرياض : جامعة الملك سعود، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد الأول، 1997م).
7. عبدالعزيز الدغيم وآخرون ،التحليل الانتمانى ودوره فى ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرفي الصناعي السورى ،(دمشق : جامعة تشرين 'مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 28 ،العدد 3، 2006م).

8. عصافت سيد احمد عاشور ، التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقا لاساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقا لاساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل ،(القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الاول، 1990م).
9. فاطمة جاسم محمد، د.بان توفيق نجم، أثر الملكية في المرونة المالية للمصارف، (البصرة : جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 16، 2009 م).
10. محمد بدر عبدالحسين ، تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد ، البصرة : جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 17، 2006م).
11. محمد قاسم شلنتوت ، الحاجة المتزايدة الى الإفصاح المستقل عن قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بصافي الدخل وراس المال-دراسة نظرية تطبيقية ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 16 ، العدد 4، 1992م).
12. محمد منصور، مدى ملاءمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات، (القاهرة : جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2001م).
13. مصطفى جاموس ، قائمة التدفق النقدي -- أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا، (دمشق : جامعة دمشق،مجلة جامعة دمشق ، المجلد 1 العدد الثاني، 1999م).
14. مؤيد الفضل، أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للاسهام، (بغداد : المجلة العربية للمحاسبة، العدد 1، المجلد 4، 2001م).
- ج. الرسائل العلمية
1. إبراهيم السيد المليجي ، دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء شركات المساهمة المصرية ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة ، العدد 40، 2010م).
2. إبراهيم محمد على ، نادية شاكر النعيمي ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، (بغداد: جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون، 2010م).
3. امال نوري محمد ، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، 2013م).
4. أ مجد سالم قويدر ، د.امجد سالم يونس ، أثر مقاييس الأداء المبنية على التدفقات النقدية الحرة على القيمة السوقية المضافة للشركة ، (عمان : جامعة الطفيلة التقنية ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي العدد 3، 2014م).

5. أ يمن محمد نمر الشنطي ، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية - بالتطبيق على شركات المساهمة العامة في الاردن، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).
6. سامح مؤيد العطوط، د. مفيد الظاهر ، أثر مقاييس التدفقات في تفسير العوائد السوقية للأسهم العادية - دراسة ميدانية على شركات المساهمة العامة الفلسطينية، (القدس: جامعة القدس المفتوحة ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحاث والدراسات ، العدد الحادي والعشرون ، تشرين الأول، 2010م).
7. صباح بنت غرم الله الغامدي ، دور قائمة التدفقات النقدية في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لخدمة قرارات الاستثمار والاقتراض، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).
8. صديق توفيق نصار ، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، (غزة: الجامعة الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره، 2005م) .
9. طيبة يعقوب عبد الهادي عبد الخير ، المراجعة التحليلية للتدفقات النقدية ودورها في اختبار جودة الارباح في قطاع الاعمال، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية العلوم الإدارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).
10. عبد الرازق حسين سالم ، حسين على خشارمة ، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر، (عمان : الجامعة الاردنية ، مجلة الدراسات والعلوم الادارية ، المجلد34، العدد2، 2007م).
11. عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن ، استخدام مقاييس الاداء المبنية على الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2010).
12. عصام الدين محمد نور مهدي ، دور معلومات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الائتمان، (الخرطوم: جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
13. علاء عبد الحسين صالح الساعدي ، أثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، (بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الاول، 2014م).
14. كريمة اسماعيل احمد ، نموذج محاسبي مقترح لتحسين قرارات منح الإئتمان بالبنوك المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي العدد 3، 2014م).
15. محمد خالد محمد دحيم ، دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات منح التمويل، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره، 2005م) .
16. نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، (دمشق:جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الاول، 2006م).

17. نضال رؤوف احمد ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية راس المال فى القطاع المصرفي-دراسة تطبيقية فى مصرف الرافدين ،(بغداد:جامعة بغداد ،كلية العلوم الاقتصادية ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية ، العدد26 ، 2013م).
18. نهال فريد مصطفى ، تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي-دراسة ميدانية ،(عين شمس:جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة ،العدد4 ، 1999م).
19. نور الدين صالح عبيد ، التدفقات النقدية كما ساس لمنح التمويل المصرفي، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 2004م).
20. وابل بن على وابل ،المحتوي الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية- دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى ارباح الاستحقاق،(الرياض: مجلة الادارة العامة ، المجلد36 ، العدد الثاني، 1996م) .
21. ياسر احمد مدنى ، دراسة منهج مقترح لصناعة قرارات الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية ، (المنوفيه : جامعة المنوفيه ، كلية التجارة ،الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، 2007م).
- د.المؤتمرات والندوات**
1. عاطف فوزي ابراهيم جاد ، دور قائمة التدفقات النقدية كأدوات لتحليل مخاطر الائتمان في الأوراق المالية في مصر - دراسة نظرية تطبيقية، (القاهرة : جامعة الازهر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
2. محمد الزحيلي ، بطاقات الائتمان- اثرة الضرورة والحاجة وعموم البلوى فيها ، (البحرين ،جامعة الشارقة ، المؤتمر السنوي الخامس، 2007م).
3. محمد فياض ، العلاقة بين المؤشرات المالية المستخدمة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق، (عمان : الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 1995م).
- هـ.اخرى**
1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر، 2004م).
2. المعايير المحاسبية السودانية ،المعيار المحاسبي السوداني رقم4 ،بيان التدفق النقدي ،(الخرطوم:ديوان المراجع العام ،1996م).
- و.التقارير السنوية**
- 1.بنك الشمال الإسلامي، التقرير السنوي عن العام 2013 ، (الخرطوم: ، الإجماع السنوي الرابع والعشرين للجمعية العمومية، 2013).
2. بنك امدرمان الوطني ، التقرير السنوي ،(الخرطوم:إدارة التخطيط والبحوث ،2003).
3. بنك فيصل الإسلامي السوداني، التقرير السنوي عن العام 2010 ، (الخرطوم: الإجماع السنوي العام الثاني والثلاثون للجمعية العمومية، 2011).
4. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي عن العام 2013 ، (الخرطوم: ، التقرير السنوي،2013).

A.Books

1. Garrison , Ray and Others , **Managerial Accounting** , 11 edition , (New York: Mc Graw-Hill , 2006) .
- 2.Hempel , George , Simonson , **Bank Management** , (USA: Jphn Wiler , 1994. " , (Irwin ,14edaitoin ,1996) ,33..Paramasiavan Subramanian ,**Financial Mangement**(New. Ageintention up Ltd Publishers , 2009) .
3. Larson ,Kemit ,**Fundamentals Accounting Principles** ,14Edition ,(Texas : Lrwin ,1990) .

B. Periodicals

1. H.Kwork ,**The Effect of Cash Flow Statement Format onLenders ,Decisions** ,the International Journal Of Accounting.Volum37 ,Issus3.2002.
- 2 .Porntip Chotkkunlakitt , "Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of The Listed Companies , DBA Thesis ,(Southern Cross University , Lismore ,NSW .Copyright Chotkunakitt ,2002.

C. Studies

- 1.Hegazy.M.A.and Blakely. **Application of Budgetory Control toCommercia BanksWith Reference to the Principles Commercial Bank Mangement** ,(Wiscone:n :University OF Wisconsen ,1996).
2. Jones ,Stewart: and Others ,**An Evaluation of Decision Usefulness of Cach Flow Statement By Australian Reporting Entitions** ,Accounting and Business Research.Vol.25 ,No98 ,1990) ,
3. Nasir , Ali and Al-Khadash , Husam , **The Effect of Contextual Factors on Information Content if Cash Flow in Explaining Stock Prices: the Case of Amman Stock Exchange** , (Jordan: Journal of Business Adminstration , Volume 1 , No.1 , 2005).
4. **Nurenberg Hugo , Interest and Long Term Bonds in the Cash Flow Statement Under SFAS ,95** , (Statement of Financial Accounting Standard) The CPA Journal On Line(Jan1990).
- 5.Saleem , Mohammed , **An Empirical of the Extent of Compliance with the Requirements of IAS 7 by Jordanian Companies** , (Jordan: Journal of Applied Science , Vol. 8 , No. 1 , 2005)

D . Internet

- 1.ht://www.onb.com.
 - 2.ht://www.alnilbank.com.
 - 3.ht://shib.sd.
 - 4.www.ssdbank.com.
- Walter B.Neigs@ E.hohnlarson@Robert.F.meigs ,(Principle of Auditing) , 1997 ,Richard D.Irwin.

E.Others

Financial Accounting Standards Board , **Statement of Financial Accounting Standards NO.95** , 2008.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الاخ الكريم/الاخت الكريمة.....الموقر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: إستمارة إستبيان

يقوم الباحث بجمع بيانات تتعلق بالجانب الميداني لأطروحة الماجستير فى المحاسبة والتمويل بعنوان:
مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الإئتمان المصرفي. دراسة ميدانية
على عينة من المصارف العاملة في السودان.

التي تكتمل باستطلاع آراء الإدارة وموظفي الإستثمار، واقسام إدارة الشؤون المالية ارجو شاكراً التكرم في ملء
هذه الأستبانة حتى تتم الفائدة المرجوة منها لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال ، وأن المعلومات
المقدمة تحظى بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

جزكم الله خيراً ، ، ، ، ،

الباحث: محمد يوسف عبدالمجيد احمد

Email: Mohammedyouif86@yahoo.com

0113600247-Mobile:0915088537

القسم الأول: البيانات الشخصية
 ارجو التكرم بوضع علامة (√) امام الإجابة الصحيحة

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	<input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة <input type="checkbox"/> 30-40 سنة <input type="checkbox"/> 41-50 سنة <input type="checkbox"/> أكثر من 50 سنة
2- المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> دبلوم عالي <input type="checkbox"/> أخرى
3- التخصص العلمي	<input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> تكاليف ومحاسبة إدارية <input type="checkbox"/> أخرى <input type="checkbox"/> د. مصرفية <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> إدارة أعمال <input type="checkbox"/> نظم معلومات
4- المؤهل المهني	<input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين العربية <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين السودانية <input type="checkbox"/> لا يوجد <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية <input type="checkbox"/> أخرى
5- المركز الوظيفي	<input type="checkbox"/> مدير إدارة <input type="checkbox"/> مدير مالي <input type="checkbox"/> أخرى <input type="checkbox"/> مدير فرع <input type="checkbox"/> رئيس قسم <input type="checkbox"/> مراجع داخلي <input type="checkbox"/> موظف
6- سنوات الخبرة	<input type="checkbox"/> أقل 5 سنوات <input type="checkbox"/> 10 سنة وأقل من 15 سنة <input type="checkbox"/> 5 سنوات وأقل من 10 سنوات <input type="checkbox"/> 15 سنة وأقل من 20 سنة <input type="checkbox"/> أكثر من 20 سنة
7- الحصول على دورات تدريبية في تحليل قائمة التدفقات النقدية	<input type="checkbox"/> دورة واحدة <input type="checkbox"/> ثلاث دورات فأكثر <input type="checkbox"/> دورتان <input type="checkbox"/> لا توجد

القسم الثاني: عبارات الإستبيان

أرجو التكرم بوضع علامة (√) امام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى: تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة التشغيلية في قرارات منح الإئتمان المصرفي

رقم العبارة	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق بشدة
1	يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي				
2	مستوى الأداء الجيد لمؤشر العائد على المبيعات يعزز من ثقة قرارات منح الإئتمان				
3	يوفر مؤشر العائد على حقوق الملكية إفصاحاً شاملاً عن مدى كفاءة المنشأة التشغيلية لمتخذي قرارات منح الإئتمان.				
4	تقويم مدى كفاءة مؤشر دليل النشاط التشغيلي يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية				
5	إنخفاض مؤشر تغطية النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية				
6	تحليل مؤشر معدل العائد على المبيعات يوفر معلومات عن سياسة المنشأة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الإئتمان				
7	الالمام التام بالأداء الجيد لمؤشر تغطية النقدية يؤدي إلى سلامة القرارات الائتمانية				
8	ارتفاع مؤشر معدل العائد على المبيعات يؤثر على فعالية قرارات منح الإئتمان				
9	يوفر مؤشر المدفوعات النقدية للممولين مدى التزام المنشأة بسداد التزاماتها مما يعزز ثقة متخذي قرارات منح الإئتمان				
10	ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية يمثل عنصر امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان				

الفرضية الثانية: تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة الإستثمارية في قرارات منح الإئتمان المصرفي

رقم العبارة	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق بشدة
1	يمكن معدل العائد على الإستثمار من ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي				
2	يوفر معدل العائد على الأصول مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الإئتمان				
3	انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الإستثمار يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان				
4	يوفر معدل العائد على الإستثمار مؤشرات عن فعالية أنشطة الإستثمار لمتخذي قرارات منح الإئتمان				
5	ارتفاع مؤشر القوة الإيرادية للأنشطة الإستثمارية يؤثر على قرارات منح الإئتمان المصرفي				
6	ارتفاع معدل الزيادة في الاصول قصيرة الاجل يمثل امان لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي				
7	الألمام التام بكفاءة مؤشر الأنفاق الراسمالي يساهم في إتخاذ قرارات منح الإئتمان				
8	إجراء تحليل تفصيلي لمؤشر الأنفاق الراسمالي يضمن صحة قرارات منح الإئتمان				
9	يوفر مؤشر معدل الزيادة في الاصول طويلة الاجل مؤشر جيداً عن مقدرة المنشأة على الاستمرار لمتخذي قرارات منح الإئتمان				
10	تدني مؤشر الإنفاق الراسمالي يؤثر على كفاءة قرارات منح الإئتمان				

الفرضية الثالثة: تؤثر مقاييس الأداء المالي للأنشطة التمويلية في قرارات منح الائتمان المصرفي

رقم العبارة	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق بشدة
1	يوفر مؤشر التوزيعات النقدية إفصاحاً شاملاً لمتخذي قرارات منح الائتمان عن مقدرة المنشأة الائتمانية				
2	يوفر معدل العائد على الأصول مؤشراً جيداً عن الإستخدام الأمثل للأصول لمتخذي قرارات منح الائتمان				
3	ملاءمة راس المال العامل يمكن المصارف من إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي				
4	تدني مؤشر التوزيعات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية				
5	تحليل مؤشر التوزيعات المقبوضة تسهم في معرفة الهيكل الأمثل للقرارات الائتمانية				
6	تدني مؤشر راس المال يؤثر على كفاءة قرارات منح الائتمان				
7	الألمام بالأداء الجيد لمؤشر التوزيعات المقبوضة يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة				
8	يعد كفاية راس المال عاملاً جوهرياً في إتخاذ قرارات منح الائتمان				
9	تحليل مؤشر التوزيعات النقدية يوفر مؤشر جيداً عن ربحية المنشأة مما يؤدي الى إتخاذ قرارات إئتمانية رشيدة				
10	يعد قياس جودة مؤشر التوزيعات المقبوضة مقياساً عن المقدرة الائتمانية لمتخذي قرارات منح الائتمان				

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء وعناوين محكمي الأستبانة

الدرجة العلمية	جهة العمل	الأسم	تسلسل
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. بابكر ابراهيم الصديق	1
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. إبراهيم فضل المولى بشير	2
أستاذ مشارك	جامعة الخرطوم	د. أبوزر محمد أحمد الجلي	3
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	د. الهادي آدم محمد ابراهيم	4
أستاذ مساعد	جامعة النيلين	د. عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن	5
أستاذ مساعد	قناة الشروق الفضائية	د. عادل محمد محمد الحسن	6
أستاذ مساعد	بنك الشمال الإسلامي	د. محي الدين محمد التوم محمد	7
أستاذ مساعد	أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية	د. زين العابدين يس بريمة	8